الدفاع الوطني اللبناني

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

العدد 127 | تشرين الأول 2024

العلاقات الأميركية – الصينية:
من التعاون إلى التنافس
فالاستقرار الحذر

تأثير القضية الكردية
في المصالح التركية – الإيرانية

التهديدات الأمنية الناجمة
عن التغيّر المناخي

نحظى بثقة

3M Science. Applied to Life. · AESCULAP · ALGORITHM · Biocon Biologics · Biologix · B BRAUN · Cipla · FRESENIUS MEDICAL CARE
GETINGE · hikma. · IPSEN · Lilly · MAYOLY SPINDLER · MSD · ORGANON · PHADISCO · VITABIOTICS

Hotline 1246 - www.d-union.com

Trusted by our partners

Abbott · ADVANZ PHARMA · aptissen · Bagó · Cavaillès · ISDIN · om pharma · OMRON · pharma science · URIAGE EAU THERMALE · VERFORA · VIFOR PHARMA · VISUfarma

+961 (0) 1 387 815
info@upo.com.lb
www.upo.com.lb

الدفاع الوطني اللبناني

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

العدد 127 | تشرين الأول 2024

شـروط النشـر

1 - «الدفاع الوطني اللبناني» مجلة فصلية تعنى بالأبحاث والدراسات الفكرية والعسكرية، وسائر النشاطات الثقافية ذات الاختصاص.

2 - تشترط المجلة في الأعمال الواردة إليها ألا تكون قد نشرت سابقاً أو مقدمة للنشر في مطبوعات أخرى.

3 - تشترط المجلة في الأعمال المقدمة إليها، الأصالة والابتكار ومراعاة الأصول العلمية المعهودة، خصوصاً ما يتعلق منها بالإحالات والتوثيق وذكر المصادر والمراجع. كما نتمنى على الكاتب أن يُرفق عمله ببيان سيرة ذاتية .c.v (التخصّص، الدرجة العلمية، المؤلفات، الخ.) وبملخص باللغة العربية لمقاله المرسل بالإنكليزية أو بالفرنسية، وملخصات بهاتين اللغتين للأبحاث المنشورة بالعربية.

4 - المجلة محكّمة وتحيل الأعمال المقدمة إليها قبل نشرها على لجنة من ذوي الاختصاص تقرر مدى صلاحية هذه الأعمال للنشر.

5 - تُعلِم المجلة الكاتب خلال شهرين من تسلمها عمله ما إذا كان مقرَّراً للنشر، محتفظة بخيار إدراجه في العدد الذي تراه مناسباً. كما تحتفظ المجلة بحقها في أن تقترح على الكاتب إجراء أي تعديلات في النص تقررها هيئة التحكيم.

6 - تتوقع المجلة في الكتابات المرسلة أن تكون مطبوعة أو مكتوبة بواسطة Microsoft Word وأن يكون حجم المقال ما بين 6000 و6500 كلمة.

7 - تعتبر «الدفاع الوطني اللبناني» جميع ما يُنشر فيها ناطقاً باسم أصحابه، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو قيادة الجيش.

8 - تحتفظ المجلة بجميع حقوق النشر والتوزيع، ولا يجوز الإقتباس من المواد المنشورة كلياً أو جزئياً إلاّ بإذن منها.

الأبحاث المنشورة في أعداد «الدفاع الوطني اللبناني» متوافرة على الموقع:

www.lebarmy.gov.lb | www.lebanesearmy.gov.lb

الهيئة الاستشارية
أ.د. طارق مجذوب
أ.د. عدنان الأمين
أ.د. عصام مبارك
أ.د. ملحم نجم
العميد (ر.م.) نزار عبد القادر
أ.د. نسيم الخوري

رئيس التحرير
أ.د. عصام مبارك

سكرتيرة التحرير
المعاون جيهان جبور

تدقيق لغوي
ميراي شاهين دغمان

عنوان المجلة
قيادة الجيش اللبناني،
مديرية التوجيه، اليرزة، لبنان،
هاتف: 1701

العنوان الإلكتروني
tawjihmatbouat@lebarmy.gov.lb
tawjih@lebanesearmy.gov.lb

الاشتراك السنوي
في لبنـان: 50 دولاراً أميركياً
في الخارج: 200 دولار أميركي
يتضمّن الرسوم البريدية

الاعلانات والاشتراكات
مجلة «الدفاع الوطني اللبناني».

المحتويات

٥

العلاقات الأميركية – الصينية:
من التعاون إلى التنافس
فالاستقرار الحذر
العميد الركن البحري جورج الدرزي

٣٥

تأثير القضية الكردية
في المصالح التركية – الإيرانية
العميد الركن ميشال بطرس

٦٧

التهديدات الأمنية الناجمة
عن التغيّر المناخي
العميد الركن ميشال ترشيشي

5

Les limites de la justice pénale
internationale :
le cas de la cour pénale
internationale
Docteur Georges Labaki

29

Dragon's Ascent:
China's Geopolitical Rise and
Global Implications
Captain Moses Nashalian

تسهيلاً لاستفادة المهتمّين من الأبحاث المنشورة، تعمل مجلة «الدفاع الوطني اللبناني» على نشر ملخصات باللغة العربية للأبحاث المحرّرة بالفرنسية والإنكليزية، وملخصات بهاتين اللغتين للأبحاث المنشورة بالعربية.

التغيّر المناخي وآثاره

يُعَدُّ التغير المناخي من أحدث الظواهر التي تشكّل تهديداً أساسيًّا للإنسان وسائر المخلوقات، لما له من آثار سلبية على مختلف أوجه الحياة والمجتمعات وقطاعاتها التنموية. يعود التغير المناخي إلى ارتفاع نسب الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي نتيجة النشاط البشري ولا سيما الصناعي، ما يؤدي إلى تلوث الهواء والمياه والتربة، والاحتباس الحراري ثم ازدياد درجات الحرارة.

أما أبرز الآثار، فهي الجفاف وما يستتبعه من تراجع للغطاء النباتي وانقراض للأجناس الحيوانية، وارتفاع مستوى سطح البحر وزيادة وتيرة الإعصارات المدمرة والفيضانات. لا شكّ في أن كل ذلك ينعكس سلباً على المجتمعات البشرية، ويخلّف تداعيات خطيرة على صحة الإنسان وبيئته وأمنه الصحيّ، فضلاً عن الدمار الواسع والخسائر الكبيرة في الأرواح الناجمة عن الكوارث الطبيعية ذات الصلة، ما يدفع ملايين البشر سنويًّا إلى النزوح من البلدان الأكثر ضعفاً والأقل استعداداً للتكيف.

من ناحية أخرى، يهدّد التغيّر المناخي حقوق الإنسان على عدة مستويات، بخاصة الحق في الحياة الكريمة والسلامة والغذاء، ما يحمّل الدول الصناعية مسؤولية كبيرة في حفظ المقدرات الطبيعية لتستفيد منها الأجيال المقبلة. إدراكاً لهذه المسؤولية، تُشدد الأمم المتحدة في تقاريرها السنوية على خطورة التغيّر المناخي وتدعو الدول لمكافحته، كما تخصّص الحكومات جزءاً كبيراً من إمكاناتها وطاقاتها للحدّ منه، وتعقد لهذه الغاية اجتماعات ولقاءات دولية بهدف تنسيق الجهود المطلوبة، ومنها تقليص انبعاثات الغازات الدفيئة واستغلال مصادر الطاقة المتجددة.

هذه المساعي الدولية لا تلغي المسؤولية الفردية المرتبطة بحماية المناخ، فمن الواجب على الأفراد والمؤسسات أيضاً، كل ضمن حدود إمكاناته، التخفيف من الممارسات والأنشطة المضرّة بالبيئة والإنسان، والتوعية إلى خطرها.

النتيجة إذاً هي أن عالمنا ليس مجرد مجموعة من الثروات المخصصة للاستغلال العشوائي، إنما هو أمانة يجب أن نحافظ عليها انطلاقاً من قيمنا الأخلاقية والإنسانية.

العميد حسين غدار
مدير التوجيه

العلاقات الأميركية – الصينية:
من التعاون إلى التنافس فالاستقرار الحذر

العميد الركن البحري جورج الدرزي

المقدمة

منذ أن أقامت الولايات المتحدة الأميركية علاقات دبلوماسية مع الصين في العام 1979، استندت سياستها إلى حد كبير على أمل أن تدفع المشاركة بين الجانبَين بالانفتاح الاقتصادي والسياسي الصيني، وأن يؤدي ذلك إلى بروز الصين كأحد الأطراف البنّاءة والمسؤولة في العالم، وأن يصبح مجتمعها أكثر انفتاحًا. لكن، بعد أكثر من 45 عامًا، أصبح واضحًا أن هذا النهج لم يأخذ في الاعتبار تمامًا مدى رغبة الحزب الشيوعي الصيني في تقييد نطاق الإصلاح الاقتصادي والسياسي، وفي اعتماد سياسة تتوافق مع القيم الصينية التي تختلف عن المثل الديموقراطية الغربية. على مدى العقدَين الماضيَين، تباطأت الإصلاحات، بالنسبة إلى الغرب، أو توقّفت أو سارت في الاتجاه المعاكس. لم يحقّق التطور الاقتصادي السريع الذي بلغته بكين وزيادة انخراطها مع العالم التقارب مع النظام الحر كما كانت تأمل الولايات المتحدة الأميركية. اختار القادة الصينيون إعادة تشكيل النظام الدولي بما يتوافق ومصالحهم. دفع هذا الأمر الإدارة الأميركية إلى التصدي لتحدي بكين، واعتماد نهج تنافسي معها، تجلّى بوضوحٍ مع دخول الرئيس ترامب إلى البيت الأبيض في العام 2017.

ستتناول هذه الدراسة في قسمها الأول علاقات التعاون بين الولايات المتحدة الأميركية، القوة العظمى القائمة، والصين، القوة العظمى الصاعدة. يستعرض القسم الثاني تحول هذه العلاقة إلى التنافس ويبرز أهم محاوره.

القسم الأول

التعاون الأميركي – الصيني في حقبة ما بعد الحرب الباردة

يتناول هذا القسم خلفيات التعاون بين الولايات المتحدة الأميركية والصين بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وحتى العام 2008، ويبيّن رؤية كل من الدولتَين لهذه العلاقة.

أولاً: خلفيات التعاون

رأى عالم السياسة الأميركي دايفيد أيدلشتاين David Edelstein أنه يمكن تفسير دوافع التعاون والتنافس بين القوى العظمى القائمة والصاعدة من خلال قياس الدرجة التي تقيّم فيها الدول المستقبل بالنسبة إلى الحاضر[1]. بمعنى آخر، يحفّز عدم اليقين بشأن النوايا المستقبلية على تبنّي القوى العظمى القائمة سياسات تعاونية تجاه القوى العظمى الصاعدة بدلاً من تنفيذ سياسات تنافسية على المدى القصير، على عكس ما تنادي به الأدبيات الواقعية الموجودة. تفضّل القوة العظمى القائمة اتباع علاقات تعاونية وسياسة المشاركة مع القوة العظمى الصاعدة حتى تصبح النية الطويلة المدى لهذه القوة قابلة للقياس وتشكّل خطرًا واضحًا عليها، الأمر الذي سيحفّز لاحقًا القوة العظمى القائمة على تغيير استراتيجيتها من التعاون إلى التنافس[2].

تعتبر الأدبيات الواقعية الحالية أن حالة عدم اليقين بشأن النوايا الطويلة المدى ستؤدي حتمًا إلى قيام الدول، الموجودة أصلًا في بيئة دولية تتميّز بالفوضى والاتكال على الذات، والانخراط باستمرارٍ في المنافسة مع بعضها. في هذا الإطار، اعتبر أستاذ العلاقات الدولية في جامعة هارفارد جون ميرشايمر John Mearsheimer أن القوة العظمى القائمة سوف تنخرط باستمرارٍ في استراتيجيات تنافسية تجاه القوة العظمى الصاعدة لمنعها من أن تصبح منافسة لها، وذلك ببساطةٍ لأن عدم اليقين بشأن النوايا يحفّز القوة العظمى القائمة على التصرف بناء على أسوأ السيناريوهات المستقبلية لسلوك القوة العظمى الصاعدة[3]. لذلك وصف ميرشايمر سياسة المشاركة التي اعتمدتها الولايات المتحدة الأميركية منذ ثمانينيات القرن الماضي في

1- David Edelstein, Over the Horizon: Time, Uncertainty, and the Rise of Great Powers, Cornell University Press, Ithaca and London 2017, pp.5-7.

2- Ibid.

3- John J. Mearsheimer, “The Inevitable Rivalry”, Foreign Affairs, Volume 100, Issue 6, November/December 2021, p. 50.

التعامل مع الصين بأسوأ خطأ استراتيجي ترتكبه أي دولة في التاريخ الحديث، وأنّه «لا يوجد مثال لقوة عظمى تعمل بنشاطٍ على تعزيز صعود منافس لها»[4].

ناقض أيدلشتاين وجهة النظر هذه معتبرًا أن القوى العظمى الحالية لا تفترض مسبقًا الأسوأ في ما يتعلّق بمستقبل القوى العظمى الصاعدة المنافسة عندما تكون غير متأكدة بشأن السلوك المستقبلي. لا تنخرط في التنافس لأن التكاليف التي ستتحملها، استنادًا إلى نوايا غير معروفة، يمكن أن تكون غير جذابة لأسبابٍ سياسية واقتصادية واستراتيجية محلية وخارجية. على الصعيد المحلي، تؤدي الاستراتيجية التنافسية إلى استنزاف الموارد وتذمّر المواطنين. على المستوى الخارجي، يصرف هذا الأمر تركيز القوة العظمى عن التحديات الأخرى الواضحة والوشيكة التي تواجه أمنها[5]. بالتالي، من الأرجح أن تقوم القوى العظمى القائمة بتأجيل التنافس والبحث عن فرص لتحديث أي تفكير حول نوايا القوة الصاعدة[6].

استنادًا إلى ما سبق، يوجد ثلاثة متغيرات رئيسة تدفع قوة عظمى قائمة إلى إطلاق منافسة استراتيجية وقائية ضد قوة عظمى صاعدة الآن، أو تؤجل مثل هذا الإجراء إلى وقت لاحق:

- إذا كانت القوة العظمى الحالية متأكدة من النوايا الطويلة المدى للقوة العظمى الصاعدة.
- إذا كان من الممكن تحقيق مكاسب اقتصادية قصيرة المدى من خلال الانخراط في علاقات تعاون مع القوة العظمى الصاعدة.
- إذا كانت هناك تحديات أخرى واضحة ووشيكة لأمن القوة العظمى القائمة.

كلما زاد التأكد من أن النوايا الطويلة المدى للقوة العظمى الصاعدة تشكّل تهديدًا، وكلما انخفضت فرص الحصول على فوائد اقتصادية من علاقات التعاون مع القوة العظمى الصاعدة، ومع غياب تحديات واضحة وشيكة أخرى يجب معالجتها، زاد احتمال تبنّي القوة العظمى القائمة سياسات تنافسية على المدى القصير لمواجهة التحدي الواضح على المدى الطويل. في الحالة المعاكسة، تزيد احتمالات قيام القوة العظمى الحالية بتأجيل التنافس إلى وقت لاحق وتبنّي سياسات تعاونية على المدى القصير.

يتعلق سلوك القوة العظمى القائمة بتبنّي استراتيجية تعاونية أو تنافسية قصيرة المدى تجاه قوة عظمى صاعدة بتصرّفات هذه الأخيرة. من الواضح أنه يجب على القوة الصاعدة أن تمتنع، على المدى القصير، عن القيام بأي عمل يدفع القوة القائمة إلى اعتباره تهديدًا طويل المدى إذا أرادت تطوير قدراتها. فهي تحتاج لأن تتعاون اقتصاديًا مع القوة القائمة وغيرها من البلدان المتقدمة والغنية لتأمين صعودها[7].

4- Ibid.

5- Edelstein, op.cit., p.157.

6- Ibid.

7- Edelstein, op.cit., p.158.

باختصارٍ، تتطور السياسات التعاونية والتنافسية بين القوى العظمى القائمة والصاعدة فتنشأ العلاقات التعاونية، عندما تكون قوة عظمى قائمة غير متأكدة من نوايا القوة العظمى الصاعدة على المدى الطويل، وعندما تكون هناك فوائد قصيرة المدى من التعاون يمكن أن تحصل عليها، في نفس الوقت الذي تتبع فيه القوة العظمى الصاعدة سياسة تهدف إلى تغذية علاقاتها التعاونية على المدى الطويل من خلال التعاون وتأجيل أي إجراء فوري يمكن أن يثير المخاوف بشأن نواياها على المدى الطويل. من ناحية أخرى، يحدث التنافس عندما تركّز القوى العظمى الحالية على التهديد الطويل المدى الذي تشكله قوة عظمى صاعدة وتغيب فوائد التعاون، وهو ما يتسبّب في المقام الأول في السلوك الاستفزازي للأخيرة الذي يثير المخاوف بشأن نواياها الطويلة المدى[8].

8- Edelstein, op.cit.,p.6.

ثانيًا: رؤية الولايات المتحدة الأميركية

شكّل عدم اليقين بشأن نوايا الصين على المدى الطويل، والفوائد الاقتصادية من التعاون، والتحديات الواضحة لعولمة النظام الليبرالي في حقبة ما بعد الحرب الباردة، ومعالجة التهديد الإرهابي منذ العام 2001، حافزاً للولايات المتحدة على الانخراط في علاقات تعاون مع الصين، القوة العظمى الصاعدة، وساعدت في تعزيز صعودها.

بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، تبنّى صنّاع السياسات الأميركيين سياسة المشاركة Engagement Policy بهدف تعزيز السلام والديموقراطية على الصعيد العالمي من خلال تشجيع انتشار الديموقراطية واقتصادات السوق إلى الأماكن التي لم تترسّخ فيها جذورها بعد، وبخاصةٍ الصين[9]. ساد الاعتقاد في حينه أن هذه السياسة كانت قادرة على حث نوايا الصين الطويلة المدى وتغييرها، مهما كانت، في اتجاه مناسب[10].

كان صانعو السياسة الأميركيون يأملون، في الواقع، في توسيع حدود النظام الغربي، وتوسيع نظام جزئي يعمل على المبادئ الليبرالية ليشمل العالم بأسره، بما في ذلك الدول التي اختارت سابقًا البقاء خارجه. كان المنطق وراء هذا التوسع، هو أن عولمة الديموقراطية الليبرالية وتعزيز المؤسسات الدولية والاقتصاد الدولي المفتوح، من شأنها، تسهيل السلام والاستقرار العالميَين، كما ضمنت ذلك بين الدول الغربية خلال الحرب الباردة[11]، وتؤدي إلى نهاية التاريخ، على حد قول فوكوياما Fukuyama[12]. حقّقت الولايات المتحدة الأميركية بعد ذلك تفوّقًا استراتيجيًا وأيديولوجيًا غير مسبوق، حيث أصبح بداية القرن الواحد والعشرين عصر عدم توازن القوى الصارخ لصالحها عن طريق الهيمنة الشاملة على العالم وتكريس سياسة القبضة الحديدية واستخدام التفوق العسكري الكاسح لحماية مصالحها. كما امتلكت الولايات المتحدة الأميركية السيطرة الاقتصادية وأصبحت تعمل على تقييد طموحات الدول الأخرى فأخضعت النظام العالمي لقواعد هي أساسًا متطلبات الاقتصاد الأميركي.

في الوقت نفسه الذي أعربت فيه إدارة كلينتون عن عدم اليقين بشأن نوايا الصين على المدى الطويل، كان لديها اعتقاد راسخ أيضًا بأن المسار المستقبلي للنظام الدولي الليبرالي المتطوّر يعتمد على إدماج الصين فيه. كانت ذروة مشروع الهيمنة الليبرالية

9- Anthony Lake, From Containment to Enlargement, Johns Hopkins University, School of Advanced International Studies, September 21, 1993, available at https://www.mtholyoke.edu/acad/intrel/lakedoc.html, accessed 4/1/2024.

10- John Ikenberry, A World Safe for Democracy: Liberal Internationalism and the Crisis of Global Order, Yale University Press, New Haven, 2020, p. 263.

11- John J. Mearsheimer, "Bound to Fail: The Rise and Fall of the Liberal International Order", International Security 43, Issue 4, Spring 2019, p.8.

12- Francis Fukuyama, The End of History and Last Man, The Free Press, New York, 1992.

دعوة الولايات المتحدة الأميركية الصين للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وافتتحت بعضويتها عصر العولمة الحديثة[13].

بالإضافة إلى المساعدة في توسيع النظام الدولي الليبرالي المتطور وتنمية العولمة، أفاد دمج الصين في النظام الدولي الليبرالي الاقتصاد الأميركي أيضًا. ضمنت الولايات المتحدة الأميركية استمرار الوصول إلى السوق المحلية المزدهرة في الصين، وبالتالي تأمين استمرار تصدير منتجاتها، وفرص العمل لمزارعيها وعمّالها وشركاتها[14]. أصبحت الصين، في الواقع، واحدة من أكبر الشركاء التجاريين للولايات المتحدة بحلول أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. أخيرًا، كان من شأن التكامل أن يؤدي إلى تغيير سلوك الصين في الأمد البعيد، وتحويلها إلى صاحب مصلحة مسؤول في النظام الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة الأميركية[15].

أدى رد الولايات المتحدة الأميركية على هجمات 11 أيلول 2001 الإرهابية أيضًا دورًا مهمًا في دفعها إلى التعاون مع الصين وتجميد الخطط لتبنّي سياسة تنافسية ضدها ردًا على التبدّل الذي طرأ على سلوكها[16]. أدى انخراط الجيش الأميركي في التزامات طويلة الأجل في أفغانستان والعراق إلى تحويل انتباه واشنطن بعيدًا عن مناطق أخرى، بما في ذلك آسيا. عوضًا عن ذلك، أكدت استراتيجية الأمن الوطني الأميركية للعام 2002 ترحيب الولايات المتحدة الأميركية بظهور الصين القوية والمسالمة والمزدهرة كشريكٍ في الحرب العالمية ضد الإرهاب، وفي الحفاظ على السلام والأمن الدوليَين بشكلٍ عام[17]. فعرفت العلاقات الصينية-الأميركية أكثر اللحظات استقرارًا في حقبة ما بعد الحرب الباردة[18]، للأسباب الآتية: أولاً، صرفت الحرب على الإرهاب انتباه الولايات المتحدة الأميركية عن التحدي الطويل الأمد الذي تفرضه الصين، وذلك من خلال استهلاك انتباه واشنطن على المدى القصير لمعالجة التحدي الإرهابي[19]. كان السبب الثاني هو القرار الصيني بدعم الولايات المتحدة الأميركية ضد الحرب العالمية على الإرهاب وإقامة شراكة معها[20]. أخيرًا، كان يُعتقد أنه من شأن سياسة المشاركة المستمرة أن تحفّز بكين على تغيير المسار والتعاون العملي بشأن قضايا الأمن الإقليمية والدولية[21].

13- Ikenberry, A World Safe, op.cit., p.263.

14- The White House, The National Security Strategy of the United States of America, United States of America, September 2002, available at https://georgewbushwhitehouse.archives.gov/nsc/nss/2002/, accessed 23/12/2023.

15- Mearsheimer, The Inevitable Rivalry, op.cit., p.48.

16- Edelstein, op.cit., p.159.

17- The White House, The National Security Strategy 2002, op.cit., p. 27.

18- David Shambaugh, “Sino-American Relations since September 11: Can the New Stability Last?”, Current History 101, Issue 656, September 2002, p.243.

19- Stephen M. Walt, How 9/11 Will be Remembered a Century Later, Foreign Policy, 6/9/2021, available at https://foreignpolicy.com/2021/09/06/how-9-11-will-beremembered-a-century-later/, accessed 23/12/2023.

20- Shambaugh, Sino-American, op.cit., p. 243.

21- Ikenberry, A World Safe, op.cit., p.264.

ثالثًا: رؤية الصين

سمح كل ذلك للصين بتوسيع حضورها الاقتصادي الإقليمي والعالمي وتأثيرها، أحياناً، على حساب الولايات المتحدة الأميركية. على الرغم من أن حملة الولايات المتحدة الأميركية للهيمنة الليبرالية أدت إلى مخاوف في الصين بشأن بقاء نظامها، إلا أنها وفرت فرصة أيضًا لمتابعة الهدف طويل المدى المتمثّل في التجديد الوطني من خلال التكامل والتفاعل الاقتصادي مع الولايات المتحدة الأميركية والعالم المتقدم. هدفت المشاركة الصينية في النظام القائم إلى إفساح المجال أمامها على التركيز على الإصلاحات الداخلية الطويلة المدى والتنمية، وعلى منع الولايات المتحدة الأميركية من التركيز على احتواء صعود الصين كقوةٍ عظمى عالمية[22].

كما أشرنا سابقًا، تأثّر سلوك الولايات المتحدة الأميركية بتبنّي استراتيجية تعاونية قصيرة المدى تجاه الصين بتصرّف هذه الأخيرة. فالصين، القوة العظمى الصاعدة اتّبعت مقولة زعيمها دينغ تشاو بينغ Deng Xiaoping بإخفاء قدراتها وكسب الوقت Bide your time Hide your strength حتى اللحظة المناسبة لإظهارها، واضعة أمامها هدفًا استراتيجيًا بالوصول إلى الازدهار والمكانة العالمية في المستقبل، ومبقية القوى العظمى الحالية غير متأكدة بشأن نواياها الطويلة المدى، فتتعاون معها هذه الأخيرة على المدى القصير لتحقيق مكاسب على المدى البعيد[23].

تمكنت الصين بنجاحٍ من اتباع هذا المبدأ، خلال الفترة التي تلت نهاية الحرب الباردة، من خلال الامتناع عن الانخراط في أي سلوك يمكن أن يستفز الولايات المتحدة الأميركية[24]. من خلال الإشارة إلى النوايا الحميدة، والانفتاح على التواصل الاقتصادي، واتخاذ خطوات للاندماج في النظام الدولي الليبرالي والشراكة مع الولايات المتحدة الأميركية ضد الإرهاب العالمي، تمكنت الصين من إبعاد الولايات المتحدة الأميركية عن تبنّي استراتيجيات تنافسية لاحتواء صعودها. تعد سياسات الإصلاح والانفتاح التي سار وفقها دنغ شياو بينغ، ومبدأ إخفاء القدرات وانتظار الوقت، ومفهوم النهضة السلمية، من أهم تجليات هذا النهج[25]. كما اعتمدت سياسة عدم التدخّل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى لبناء النوايا الحسنة وتجنّب المواجهة، وركّزت على سياسات الربح للجميع القائمة على التعاون الاقتصادي والتقليل من قدراتها العسكرية المتنامية

22- Xuetong Yan, From Keeping a Low Profile to Striving for Achievement, The Chinese Journal of International Politics 7, Issue 2, 2014, available at https://doi.org/10.1093/cjip/pou027, accessed 23/12/2023, p. 155.

23- Edelstein, op.cit., p.24.

24- Avery Goldstein, "China's Grand Strategy under Xi Jinping: Reassurance, Reform, and Resistance", International Security 45, Issue 1, Summer 2020, p. 172.

25- Rush Doshi, The Long Game: China's Grand Strategy to Displace American Order, Oxford University Press, New York, 2021, p.125.

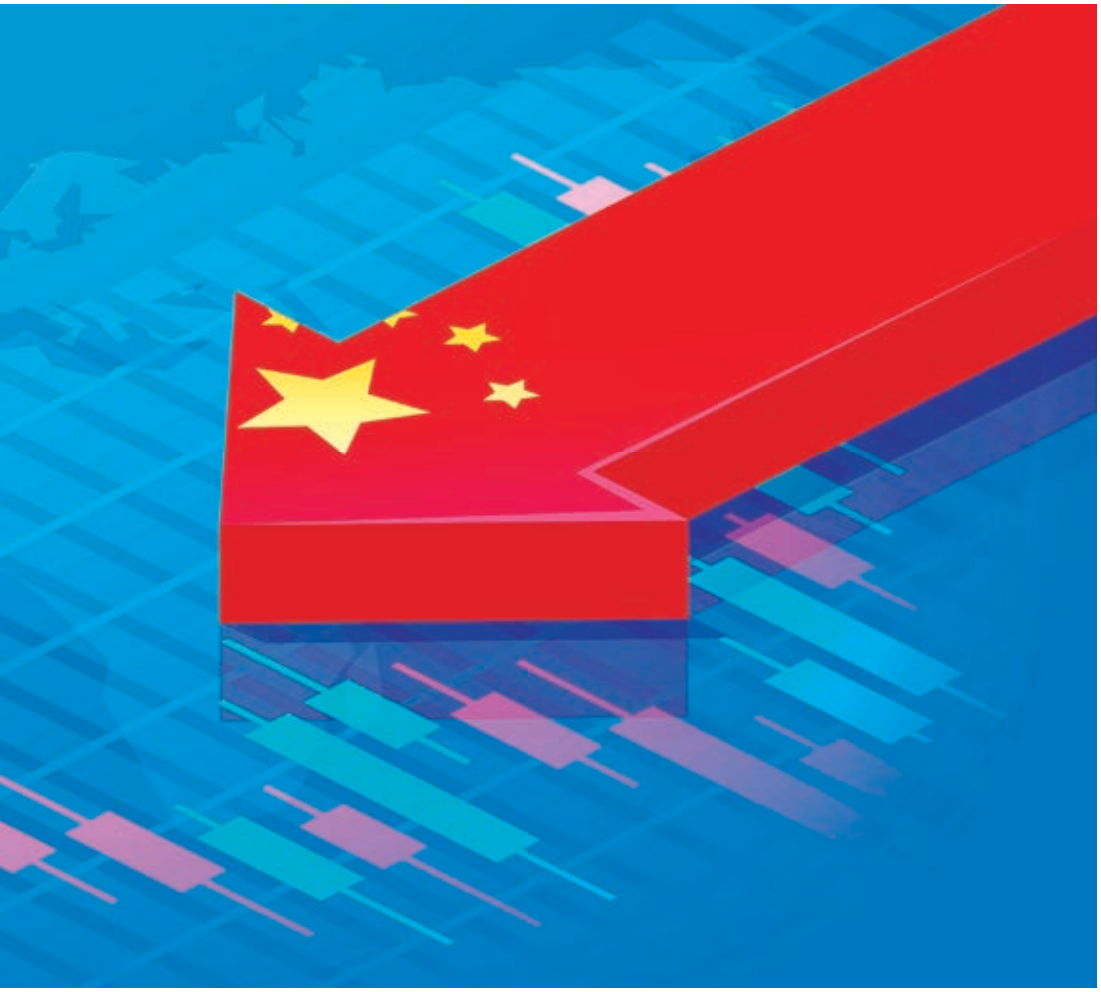

ونفوذها الاقتصادي على الدول الأصغر لتهدئة المخاوف بشأن قوتها العسكرية الصاعدة[26].

ساعد النمو الاقتصادي السريع والمستدام للصين، لا سيما بعد انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، الحزب الشيوعي الصيني على زيادة شرعيته المحلية بالاستناد على قدرته في بناء قوة الصين ورفع مستويات المعيشة. كما أعطى هذا النمو، الذي حافظ على نسبة تقارب 8% وبخاصةٍ خلال الأزمة الآسيوية المالية[27]، لقادتها المزيد من الموارد وقنوات النفوذ الجديدة حيث أصبحت دول أخرى تعتمد على الوصول إلى السوق الصينية وسعت للحصول على قروض ومساعدات اقتصادية من بكين. سمح

26- Behzad Abdollapour, China's 'win-win' development strategy will prevail, Asia Times, 2/10/ 2019, available at https://asiatimes.com/2019/10/chinas-development-policies-in-70-years-perspective/, accessed 27/11/2023.

27- William Jefferies, "China's Accession to the WTO and the Collapse That Never Was", Sage Journals, Volume 53, Issue 2, pp. 300-319.

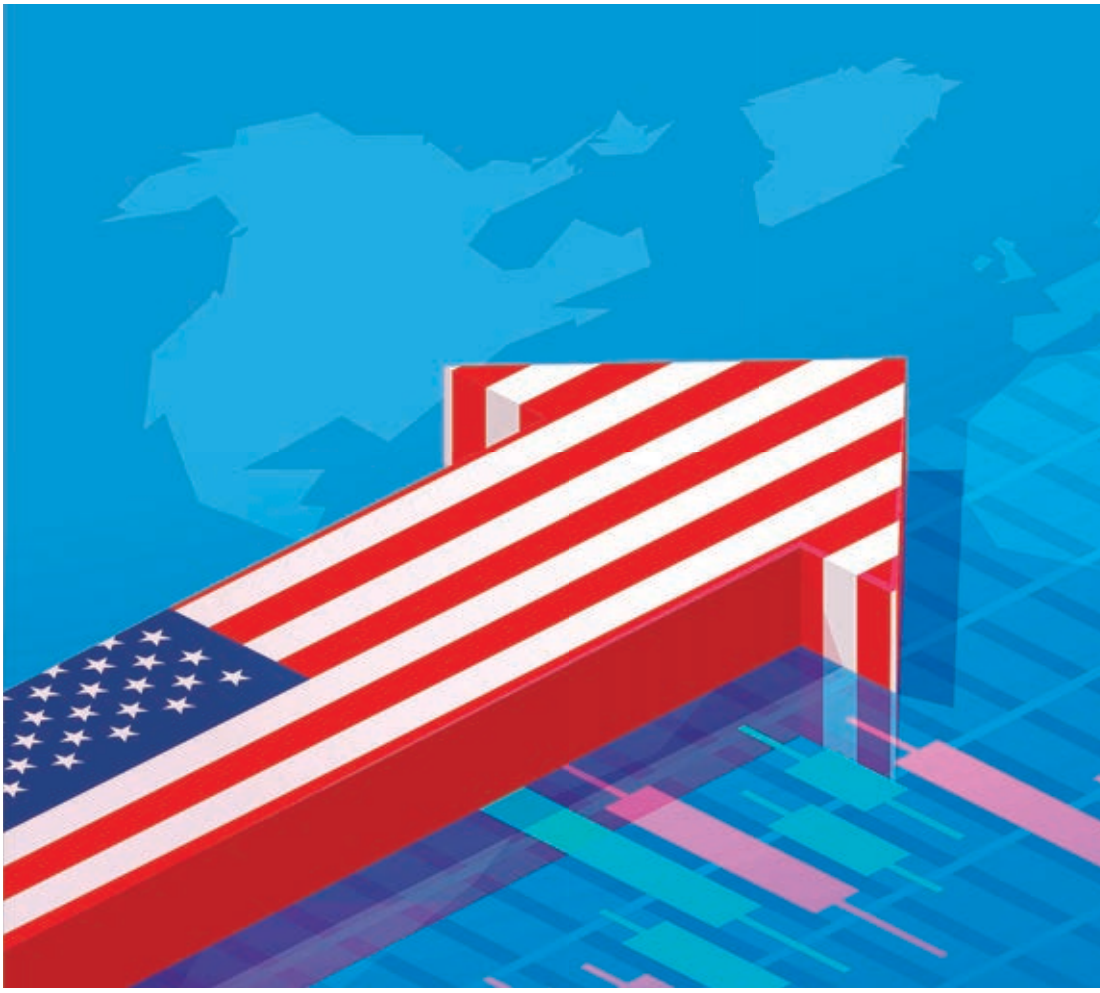

ذلك للصين بتوسيع نفوذها الاقتصادي خارج منطقة المحيطَين الهندي والهادئ وزيادة مكانتها العالمية.

إلا أنه كانت هناك فترات خلال التسعينيات تصرّفت فيها الصين بطرقٍ اعتبرتها الولايات المتحدة الأميركية والقوى الإقليمية الأخرى في المنطقة بمثابة مؤشرات على نوايا خبيثة طويلة المدى، لا سيما في ما يتعلّق ببحر الصين الجنوبي وتايوان. زادت المطالبات بالسيادة في بحر الصين الجنوبي، وبخاصةٍ من قبل فييتنام والفيليبين، بحلول العام 1994، لتعزيز مواقع الدولتَين وغيرها من الدول الإقليمية في المنطقة على حساب الصين حيث كانت الأخيرة حريصة على عدم تأجيج أي تصوّر للتهديد[28]. كانت بكين تواجه خياراً من اثنين: إما عدم التصرف والمخاطرة بتآكل موقفها الإقليمي أو العمل للدفاع عما تعده حقها السيادي والمخاطرة بإثارة

28- Goldstein, op.cit., p.173.

المخاوف بشأن نواياها الطويلة المدى[29]. اختارت الصين الخيار الأخير وسيطرت بين عامَي 1994 و1995 على جزر ميستشيف ريف Mischief Reef التي تدّعي الفيليبين ملكيتها، ثم قامت بتحصينها في ما بعد، معلنة ملكيتها، وذلك لمنع المزيد من التآكل في موقعها[30].

خلال الفترة نفسها التي انخرطت فيها بكين في إجراءات حازمة في بحر الصين الجنوبي، كانت تخشى بشكلٍ متزايد من تحدّي الولايات المتحدة الأميركية لها بسبب مطالبتها باستعادة تايوان. جاء هذا التحدي الملحوظ في أعقاب مبيعات الأسلحة الأميركية إلى الجزيرة، وتحسين العلاقات الدبلوماسية معها انتهاكًا للاتفاقيات القائمة بينها وبين والصين، والقرار الذي اتخذته إدارة كلينتون في العام 1995 بالسماح للرئيس التايواني لي تنغ هوي Lee Teng-hui بزيارة الولايات المتحدة الأميركية. واجهت الصين معضلة الرد الآني أو التأجيل خوفًا من أن تشجّع هذه التطورات تايوان في النهاية على السعي إلى الاستقلال[31]. كان قرار الصين هو التصرف فورًا وإطلاق تدريبات عسكرية واسعة النطاق واختبارات صاروخية في المياه القريبة من الجزيرة بين عامَي 1995 و1996 لإظهار التصميم وردع أي تحرك نحو الاستقلال. بلغت أزمة مضيق تايوان الثالثة ذروتها بنشر مجموعتَين من حاملات الطائرات الأميركية في المنطقة في العام 1996، وهي أكبر حركة بحرية أميركية على الإطلاق في المنطقة منذ حرب فييتنام[32].

غير أن الصين عادت مجددًا إلى مواجهة التصوّر الناشئ لدى جيرانها والولايات المتحدة الأميركية عن التهديد الصيني، لا سيما من خلال تطوير مفهوم الصعود السلمي اعتبارًا من العام 1996[33]. تم التعبير عن مفهوم الصعود السلمي من خلال التزام الصين بتحقيق حل سلمي للصراع في قضايا بحر الصين الجنوبي وتايوان، ودورها النشط في تطوير حل متعدد الأطراف للتحديات الأمنية، الإقليمية والدولية، كقضية السلاح النووي لكوريا الشمالية. كما تجلّى الصعود السلمي من خلال تعزيز التكامل الاقتصادي مع البلدان المجاورة، وبخاصةٍ مع رابطة دول جنوب شرق آسيا أي آسيان، والانتساب إلى منظمة التجارة العالمية في العام 2001، وأخيرًا من خلال الانضمام إلى الحرب العالمية ضد الإرهاب[34]. كانت هذه السياسات حاسمة لتأمين بيئة مؤاتية مستمرة

29- Edelstein, op.cit., p. 167.

30- Goldstein, op.cit., p.173.

31- Robert S. Ross, "The 1995-96 Taiwan Strait Confrontation: Coercion, Credibility, and the Use of Force", International Security 25, Issue 2, Fall 2000, pp. 107-108.

32- Chen Qimao, "The Taiwan Strait Crisis: Its Crux and Solutions", Asian Survey, Volume 36, Issue 11, November 1996, p.1055.

33- Goldstein, op.cit., p.175.

34- Taylor M. Fravel, "China's Strategy in the South China Sea", Contemporary Southeast Asia 33, Issue3, January 2011, pp. 299-300.

للتجديد الوطني من خلال موازنة أي تحرك من جانبها، أو القوى الإقليمية الأخرى، لتطويق بكين خوفًا على نواياها الطويلة المدى[35].

لم يصمد هذا التصوّر وقتاً طويلًا. في أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، برزت عدة تطورات أدت إلى إزالة الحوافز التي كانت تدفع نحو التعاون على المدى القصير بين الولايات المتحدة الأميركية والصين. إذ نشأ تصوّر لدى الولايات المتحدة الأميركية أن الصين تسعى للهيمنة الإقليمية في منطقة المحيطَين الهندي والهادئ بسبب ما اعتبرته واشنطن سلوك الصين الحازم في بحر الصين الجنوبي. بعبارةٍ أخرى، عندما أفسح عدم اليقين المجال للوضوح، سواء أكان ذلك صحيحًا أم لا، بشأن النوايا الطويلة المدى، وعندما برز التنافس الاقتصادي وبداية انفصال البلدَين اقتصاديًا، وتلاشى التهديد الإرهابي بدأت الولايات المتحدة الأميركية تتخلّى عن سياسة المشاركة وأطلقت منافسة استراتيجية وقائية هدفت إلى مواجهة التحدي الصيني الواضح والطويل الأمد. بدأت ملامحها مع إدارة أوباما من خلال التوجه نحو آسيا Pivot to Asia في العام 2011، ثم تسارعت في وقت لاحق مع استراتيجية إدارة ترامب الحرة والمفتوحة في المحيطَين الهندي والهادئ Free and Open Indo-Pacific بدءًا من العام 2017 [36].

35- Doshi, The Long Game, op.cit., pp.104-107.

36- Zhou Jianren, Power Transition and Paradigm Shift in Diplomacy: Why China and the US March towards Strategic Competition? The Chinese Journal of International Politics 12, Issue 1, Spring 2019, available at https://doi.org/10.1093/cjip/poy019, accessed 23/12/2023, p. 20.

القسم الثاني
محاور التنافس الصيني الأميركي

يناقش هذا القسم التنافس بين الولايات المتحدة الأميركية والصين في منطقة المحيطَين الهندي والهادئ، بالإضافة إلى التنافس على النفوذ العالمي.

أولاً: التنافس في منطقة المحيطَين الهندي والهادئ

نشأ تصوّر لدى الولايات المتحدة الأميركية أن الصين تسعى للهيمنة الإقليمية في منطقة المحيطَين الهندي والهادئ بسبب ما اعتبرته واشنطن سلوك الصين الحازم في بحر الصين الجنوبي. شمل هذا التنافس بين الدولتَين النفوذ في منطقة شرق آسيا وجزيرة تايوان أيضًا، الأمر الذي فاقم المعضلة الأمنية في المنطقة.

1 . التنافس على السيطرة على بحر الصين الجنوبي

أعربت الصين عن عدم رضاها عن الوضع السائد في منطقة بحر الصين الجنوبي وسعت للسيطرة عليه، ولا نية لديها للتفاوض حول المطالب الإقليمية لجيرانها، ويرجع ذلك إلى المصالح النفطية وضغوط شركات النفط، ورغبة الصين في الصعود كقوةٍ عظمى، وهو ما يعتمد على توافر إمدادات كافية من النفط والغاز[37].

يعد بحر الصين الجنوبي إحدى نقاط الخلاف الأساسية بين الصين والولايات المتحدة الأميركية، حيث يتنافس البلدان على النفوذ والقوة في المنطقة التي يعتبرها كل منهما مهمة من الناحية الجيو-استراتيجية. يُعدّ بحر الصين الجنوبي ممرًا لثلث التجارة البحرية العالمية، ويحتوي على احتياطيات كبيرة من النفط والغاز الطبيعيَين. طالبت الصين بمساحة 310,000 ميل مربع من البحر كجزءٍ من مياهها الإقليمية، بحيث تمتد إلى حدود كل دولة تقريبًا في المنطقة[38]. تصل مطالباتها الإقليمية إلى أقصى الجنوب مثل ماليزيا، في منطقة تسمى التسعة - داش لاين، كما يظهر في الخريطة الرقم 1[39].

37- Bill Hayton, The South China Sea The Struggle for Power in Asia, Yale University Press, New Haven, 2014.

38- Richard W. Mansbach, Kirsten L. Taylor, Contemporary American Foreign Policy: Influences, Challenges, and Opportunities, SAGE Reference/CQ Press, Los Angeles, 2017, p. 377.

39- Bernard D. Cole, Conflict in the South China Sea, Great Decisions, 2017, available at https://www.jstor.org/stable/pdf/44215462.pdf?refreqid=excelsior%3Aae06231f3b1e6f7b14c2fc0d49b7b825, accessed 29/11/2023, p. 43.

الخريطة الرقم 1: خط الصين ذو النقاط التسع باللون الأخضر في بحر الصين الجنوبي[40]

لم تعترف الصين بالقرار الصادر في العام 2016 عن هيئة التحكيم الدولية في لاهاي التابعة للأمم المتحدة والذي قضى بأن الصين لا تملك حقوقًا تاريخية على القسم الأكبر من مياه بحر الصين الجنوبي، وأيّدت المحكمة موقف الفيليبين في القضية[41]. أكدت المحكمة أيضًا أن الصين انتهكت الحقوق السيادية للفيليبين في المنطقة، من خلال التدخّل في أعمال الصيد واستخراج النفط وبناء جزر اصطناعية وعدم منع الصيادين الصينيين من الصيد في تلك المنطقة[42]. أشار رفض حكم التحكيم إلى جهد من جانب الصينيين للحصول على استثناء في كيفية تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، على الأقل في بحر الصين الجنوبي. اختلفت الصين عن الولايات المتحدة الأميركية والدول الغربية الأخرى في تفسيراتها لبعض أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وبخاصةٍ في ما يتعلق بممارسة الأنشطة العسكرية في المناطق الاقتصادية الخالصة وما إذا كان يتعيّن على السفن العسكرية الأجنبية طلب إذن الدخول إلى المياه الإقليمية لبلدٍ ما.

لم ترفض الصين القرار فقط، بل ذهبت إلى حد توسيع الجزر المتنازع عليها بشكلٍ مصطنع في المنطقة لبناء المنشآت العسكرية عليها. أدت تصرفاتها وإعلان الولايات المتحدة الأميركية ضرورة التزام الصين بالقانون الدولي وحرية الملاحة إلى مواجهات مع البحرية الأميركية ودول أخرى داخل منطقة بحر الصين الجنوبي. كما شكّل التوسع العسكري الصيني في المنطقة مصدر قلق ملحوظ للأميركيين[43].

40- دياري صالح مجيد، بحر الصين الجنوبي: تحليل جيوبوليتيكي، مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2018، ص37.

41- سكاي نيوز عربية، "لا حقوق تاريخية" لبكين في بحر الصين الجنوبي، 2016/7/12، متوافر على الموقع https://rb.gy/hg5kcm، الدخول 2023/11/29.

42- المرجع نفسه.

43- Manon Dark, South China Sea: Beijing and US Face off at Asian Summit as Pompeo Lashes out at Bullie, Expressco, UK, 10/9/ 2020, available athttps://www.express.co.uk/news/world/1333644/south-china-sea-news-us-world-war-3-summit-latest-military-mike-pompeo-latest, accessed 16/10/2023.

كشفت الصين أيضًا عن نيتها وجهودها للحد من الوجود العسكري الأميركي في المنطقة خلال مفاوضاتها مع الدول الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا أي آسيان بشأن مدوّنة قواعد السلوك في بحر الصين الجنوبي. اقترحت الصين شرطَين في المدوّنة يحظّران التعاون مع شركات الطاقة وإجراء تدريبات عسكرية مشتركة مع دول خارج المنطقة[44]. لن يقتصر البند الأول على تقييد حرية دول المنطقة لمتابعة سياسة استخراج الطاقة الخاصة بها، ولكنها ستوفر للصينيين أيضًا، باعتبارهم الطرف الوحيد في مدوّنة النفط التي تتمتع بتكنولوجيا وخبرة الحفر العميق، احتكارًا لأي استغلال للموارد الطبيعية في المنطقة. يحظّر البند الثاني أي تدريبات عسكرية مع قوى أجنبية ما لم توافق جميع الدول الموقّعة على ميثاق المعاهدة، وبالتالي تمنح الصين حق النقض على جميع التدريبات في المنطقة. لم تحظَ هذه الأحكام بدعم دول آسيان الأخرى، لكنها عبّرت بوضوحٍ عن النوايا الصينية.

يعود اهتمام الصين بالمنطقة إلى نظرية ألفريد ماهان Alfred Mahan التي أطلقها في كتابه «تأثير القوة البحرية على التاريخ» والتي لا تزال تجذب العديد من الاستراتيجيين الصينيين. ذكر ماهان أن الاعتماد الأكبر على التجارة البحرية يبرّر امتلاك أسطول حربي، والقوة البحرية تتناسب بشكلٍ مباشر مع المكانة الاستراتيجية للأمة[45]. كما أعلن أن قوة الدولة البحرية تعتمد بشكلٍ خاص على موقعها الجغرافي وقدرة التحرّك لقواتها البحرية[46]. بما أن الصين تعد أكبر مصدّر في العالم، كما أن أكثر من ثلث التجارة البحرية العالمية تمر عبر بحر الصين الجنوبي، لا سيما النفط من الشرق الأوسط، الذي تعتمد عليه بشكلٍ كبير، لذلك، من شأن النتائج التي توصّل إليها ماهان أن تساعد في تفسير طموحات الصين البحرية.

إضافة إلى ذلك، يعود سبب مثل هذا التركيز الصيني الاستراتيجي في بحر الصين الجنوبي، وبخاصةٍ ضد نفوذ الولايات المتحدة الأميركية ، هو أن الصين تعتبر الوجود العسكري الأميركي في المنطقة وسيلة لتقييد نمو الصين كقوةٍ منافسة وللحفاظ على وجودها العسكري وهيمنتها في المنطقة[47]. فالصين لا تثق بالليبرالية والديموقراطية التي تروّج لها الولايات المتحدة الأميركية في المنطقة، والتي تعدها الصين بمثابة ثقل موازن لنفوذها[48].

44- Carl Thayer, A Closer Look at the ASEAN-China Single Draft South China Sea Code of Conduct, The Diplomat, 3/8/2018, available at https://thediplomat.com/2018/08/a-closer-look-at-the asean-china-single-draft-south-china-sea-code-of-conduct/, accessed 2/1/2024.

45- Alfred Mahan, The Influence of Seapower Upon History, 1660-1783, Cambridge University Press, New york, 2010, p.15.

46- Op.cit., p.16.

47- Dylan Donnelly, South China Sea Dispute Spreads to Mekong River amid Fears US Will Dominate Territory, Express.co.uk, 18/9/ 2020, available at https://www.express.co.uk/news/world/1336051/ south-china-sea-us-world-war-3-Mekong-river-xi-jinping-Donald-trump-news, accessed 16/10/2023.

48- Trudy Kuehner, China's Encounter with the West: A History Institute for Teachers, Foreign Policy Research Institute, 11/8/ 2016, available at https://www.fpri.org/article/2008/04/chinas-encounter-with-the-west-a-history-institute-for-teachers/, accessed 16/10/2023.

تشكّل هذه القضايا التي تطرحها الولايات المتحدة الأميركية عقبات أمام الطموحات الصينية لتحقيق ما يعادل نسخة حديثة من مبدأ مونرو في جنوب شرق آسيا. تسعى بكين إلى تحقيق هذه الأهداف لإنشاء مجال نفوذ يسمح لها في بسط سيطرتها على التيبت وتايوان وهونغ كونغ، وضمان حصولها على الاحترام الذي تستحقه كقوةٍ عظمى، واستعادة دورها المهيمن في آسيا الذي كانت تتمتع به قبل التغريب.

في المقابل، تعتبر الولايات المتحدة الأميركية بحر الصين الجنوبي مياه دولية وترفض مطالبات الصين فيه، واصفة تصرفات الصين أنها خطيرة ومنافية للقانون الدولي، وبالتالي هي تعمل كقوةٍ تعديلية تريد تغيير المعايير والنظام الذي تقوده الولايات المتحدة الأميركية[49]. من الناحية الاستراتيجية، يُعد بحر الصين الجنوبي الطريق الجوي والبحري للقوات الأميركية التي تناور بين المحيطَين الهندي والهادئ. لذلك تزعم الولايات المتحدة الأميركية أن القوات الصينية في المنطقة تُقوّض حرية الحركة التي تسهّل التجارة والدبلوماسية بين الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها في بحر الصين الجنوبي، إذ تعتمد الاستثمارات الأميركية في جنوب شرق آسيا إلى حد كبير على حرية الحركة في المنطقة[50].

2 . التنافس على النفوذ في منطقة شرق آسيا

قامت الولايات المتحدة الأميركية بانتظامٍ بنشر حاملات طائراتها في منطقة شرق آسيا في تدريبات على حريةً الحركة، وطائرات تجسس، كوسيلةٍ للحصول على معلومات استخباراتية عن الأنشطة الصينية. كما سعى حلفاؤها إلى التمركز في المنطقة أيضًا، فأرسلت المملكة المتحدة إحدى حاملتَي طائراتها إليها، في حين نشرت البحرية اليابانية ثلاث سفن في بحر الصين الجنوبي[51]. في أيلول 2020، بدأت الولايات المتحدة الأميركية مشروعًا بقيمة 150 مليون دولار لمساعدة فييتنام وميانمار وكمبوديا وتايلاند لمكافحة الآثار البيئية للسدود الصينية المتعددة على نهر ميكونغ Mekong، وأعربت فييتنام عن دعمها لدور الولايات المتحدة الأميركية في الوضع في بحر الصين

49- McLaughlin, U.S. Strategy in the South China Sea, p. 2.

50- Bronson Percival, U.S. Perspectives on the South China Sea, S. Rajaratnam School of International Studies, 2014, available at https://www.jstor.org/stable/pdf/resrep05903.9.pdf?ab_segments=0%252Fbasic_SYC-5187_SYC5188%252Fcontrol&refreqid=excelsior%3Aa4a19fd944ad056bedce9d25e345cece, accessed 16/10/2023, pp. 48-49.

51- Brian McGleenon, South China Sea: US Praises UK as Allies Prepare to Take Action against Beijing, Express.co.uk, 22/9/ 2020, available at https://www.express.co.uk/news/world/1338733/south-china- sea-us-uk-royal-navy-hms-queen-elizabeth-world-war-3, accessed 16/10/2023.52 Donnelly, South China Sea Dispute SPREADS to Mekong River, op.cit.

الجنوبي، أما ماليزيا ففضّلت عدم إزعاج الصين بسبب اعتمادها عليها كأكبر وجهة تصدير لها[52]. على الرغم من أن الفيليبين انحرفت تجاه الصين في السنوات الأخيرة بسبب رغبتها المعلنة في أن تصبح أقل اعتماداً على الولايات المتحدة الأميركية، إلا أنها عادت إلى موقفها التقليدي المؤيّد للولايات المتحدة بعد انقضاء ولاية الرئيس رودريغو دوتيرتي Rodrigo Duterte في أيار من العام 2022 وتسلّم خلفه فرديناند ماركوس جونيور Ferdinand Marcos Jr الحكم[53].

52- Donnelly, South China Sea Dispute SPREADS to Mekong River, op.cit.

53- Ibid.

في المقابل، ترد وسائل الإعلام الصينية الرسمية أن الولايات المتحدة الأميركية تروّج لفكرة الاستفزاز الصيني في المنطقة كوسيلةٍ لتبرير ادعاءاتها بالهيمنة. حوّلت الصين مؤخرًا سياستها الخارجية من رد فعل هادئ ودفاعي سببه «قرن الإذلال»، وهي الفترة من العام 1849 إلى العام 1949 التي شهدت القهر والسيطرة، إلى دبلوماسية المحارب التي تصر على احترامها كقوةٍ عالمية مستعدة لمواجهة خصومها. أظهرت الصين باستمرار استعدادها التخلّي عن المؤسسات القائمة عندما لا تكون ضمن مصلحتها. كما أنشأت مبادرة الحزام والطريق لتصدير ما قيمته 150 مليار دولار من قدرة البنية التحتية لطريق الحرير الحديث في جميع أنحاء آسيا وبعض أوروبا، وتحويل الاقتصاد العالمي الحالي لجعل هذه المناطق أكثر اعتمادًا على الاستثمار الصيني، وأنشأت البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية لمنافسة البنك الدولي، مع قروض تنافسية لتوسيع نفوذها الاقتصادي وموازنة القوة المصرفية الغربية[54].

إضافة إلى ذلك، دخلت الصين والولايات المتحدة الأميركية في أنشطة تنافسية حول تايوان، التي تنظر إليها الصين كجزء من إقليمها. في العقود القليلة الماضية، واصلت الولايات المتحدة الأميركية بيع أسلحة متقدمة إلى تايوان، الأمر الذي اعتبرته الصين تشجيعًا لاستقلال تايوان وتهديدًا لمصالحها[55]. احتجت الصين مرارًا وتكرارًا على مسألة مبيعات الأسلحة إلى تايوان ولكن من دون جدوى. ترى الصين في هذه التحركات محاولة لتغيير توزيع القوة في المنطقة. في المقابل، هددت الصين تايوان ضد التحركات المطالبة بالاستقلال ونشرت صواريخ في البر الرئيس أيضًا. أدى ذلك إلى تشكيك الولايات المتحدة الأميركية في نوايا الصين في تعاملها مع تايوان، ما من شأنه أن يوقع القوتَين في معضلة أمنية، كما يمكن لحالة التنافس أن تؤدي إلى صراع بين الطرفَين وبخاصةٍ أن احتمال حدوث حسابات خاطئة من جانب الصين أو تايوان أو الولايات المتحدة الأميركية كبير جدًا.

كما تؤدي واشنطن أيضًا ورقة اليابان، الهند، كوريا الجنوبية وأستراليا لاحتواء التمدد الصيني الآخذ بالاتساع في بحر الصين وجنوب المحيط الهادئ، حيث تدور خلافات على ملكية العديد من الجزر الصغيرة التي تريدها بكين موطئ قدم لتمددها البحري في ما تعتبره منطقة نفوذها، والخروج منه إلى أعالي البحار والمناطق الأبعد مسافة.

نتج عن هذا التنافس في منطقة شرق آسيا تعزيز المعضلة الأمنية بين بكين وواشنطن من جهة، وسباق تسلّح بين الصين والدول المجاورة لها من جهة أخرى. الجدير ذكره أن المعضلة الأمنية تنشأ بسبب الخطوات التي تتخذها دولة ما لزيادة أمنها

54- Kuehner, China's Encounter with the West, op.cit.

55- Phillic Wegmann, Before Trump, US Sold Taiwan More than US $30 Billion in Weapons, Washington Examiner, 5/11/2016, available at https://www.washingtonexaminer.com/before-trump-us-sold-taiwan-more-than-30-billion-in-weapons, accessed 3/1/2024.

وتعزيزه ما يجعل الآخرين أقل أماناً. فعندما تشعر دولة ما بأنها غير آمنة وتسعى إلى خلق تحالفات أو زيادة تسلّحها، يؤدي ذلك إلى انزعاج الدولة الأخرى وتحسّسها من هذه الخطوة التي تعدها تهديدًا لها، ما يجعلها تتصرّف بنفس النهج، الأمر الذي يؤدي إلى تعميق الشكوك، وينتهي الأمر بافتقاد الأمن بالنسبة إلى الدولتَين. من هذا المنطلق يمكن تقديم تفسير منطقي لرغبة الدول الآسيوية في التسلّح والانضمام إلى الأحلاف، نظرًا لمخاوفها الطويلة المدى بشأن الصين، كما يُفهم سبب اعتبار القادة الصينيين لهذا التطور بالأمر المقلق. تسعى واشنطن إلى الحفاظ على توازن القوى في آسيا، لأن هذه هي الطريقة الوحيدة التي تستطيع من خلالها أن تحافظ على قوتها النسبية وبقائها قوة أحادية مهيمنة. يمكن الحديث عن 6 مظاهر للمعضلة الأمنية في الإقليم:

1 . زيادة الإنفاق العسكري حيث زادت الصين الإنفاق العسكري بنسبة 7.1% في العام 2023، ليصل إلى 209 مليارات دولار، في زيادة هي الأكبر منذ العام 2017. يعكس ذلك عزم الصين على تعزيز قوتها العسكرية وقدرتها على حماية مصالحها الوطنية. في المقابل، نما الإنفاق العسكري الأميركي من 716 مليار دولار أميركي خلال العام 2019 إلى 761.6 مليار دولار للعام 2023 [56].

2 . عقد صفقات السلاح، حيث قامت الولايات المتحدة الأميركية خلال العقد الماضي بتوقيع صفقات سلاح بمليارات الدولارات مع الدول المجاورة للصين، مع كل من أستراليا، فييتنام، اليابان، سنغافورة، كوريا الجنوبية وأندونيسيا.

3 . دعم المناطق التي ترغب بالانفصال عن الصين وهي تايوان، التيبت، هونكونغ والإيغور.

4 . إجراء مناورات عسكرية مع حلفائها في الإقليم وهي تايوان، أستراليا، كوريا الجنوبية واليابان.

5 . إنشاء تحالفات عسكرية، مثل حلف أوكوس AUKUS مع كل من بريطانيا وأستراليا، حيث سمحت واشنطن لكانبيرا لأول مرة في تاريخها ببناء غواصات تعمل بالطاقة النووية باستخدام التكنولوجيا العسكرية المتطورة الأميركية، الأمر الذي وصفته الصين بأنه تصرّف غير مسؤول، والتمسك بعقلية الحرب الباردة[57].

56- Global Firepower, 2023 United States Military Strength, 12/4/2023, available at https://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.php?country_id=united-states-of-america, accessed 29/11/2023.

57- Lauren Kahn, AUKUS Explained: How Will the Trilateral Pact Shape Indo-Pacific Security?, Council on Foreign Relations, 12/6/2023, available at https://www.cfr.org/in-brief/aukus-explained-how-will-trilateral-pact-shape-indo-pacific-security, accessed 19/12/2023.

إطلاق تحالف AUKUS[58]

6 . تطويق الصين بحرًا حيث وقّعت الولايات المتحدة الأميركية اتفاقية مع الفيليبين تضمن لها الوصول إلى 4 قواعد عسكرية، ما يوفّر لها قواعد أمامية متقدمة لمراقبة الصين في بحر الصين الجنوبي وحول تايوان، ووضع معدات عسكرية وبناء منشآت في 9 مواقع في جميع أنحاء البلاد. أُضيفت تلك القواعد في الفيليبين إلى سلسلة القواعد العسكرية الأميركية في شرق آسيا، بما في ذلك القواعد الموجودة في اليابان وكوريا الجنوبية وغوام وأستراليا، ما يجعل القواعد الأميركية نقطة متقدمة مناسبة في حال اندلاع النزاع مع الصين حول تايوان. استكملت واشنطن بهذا الاتفاق الجديد مع الفيليبين، قوس التحالفات العسكرية حول الصين، الممتدة من كوريا الجنوبية واليابان في الشمال إلى أستراليا في الجنوب. وكانت الفيليبين هي الحلقة الأخيرة المفقودة في ذلك القوس، وهي تحد اثنتَين من أكبر بؤر الصراع المحتملة مع الصين، هما تايوان وبحر الصين الجنوبي. هكذا، يبدو أن الولايات المتحدة الأميركية تقوم بتعزيز وجودها العسكري في الفيليبين وعبر شرق آسيا وتطويق الصين بالقواعد والقوات (الخريطة الرقم 2)، تمامًا كما فعل حلف الناتو مع روسيا في وقت سابق، وأدى إلى اشتعال الحرب في أوكرانيا.

الخريطة الرقم 2: الانتشار العسكري الأميركي في آسيا[59]

58- Sky News, 14/3/2023, Aukus nuclear submarine deal will help 'keep oceans free', says Rishi Sunak, available at https://news.sky.com/story/aukus-nuclear-submarine-deal-will-help-keep-oceans-free-says-rishi-sunak-12833271, accessed 19/12/2023.

59- محمد المنشاوي، الجزيرة، الانتشار العسكري الأميركي عبر العالم.. أين وكيف ولماذا وبأي كلفة؟، 2021/4/16، متوافر على موقع الجزيرة نت،(aljazeera.net)، الدخول 2023/11/12.

ثانيًا: التنافس على النفوذ العالمي

عكس التوسع الصيني في آسيا وأفريقيا وأوروبا استراتيجية الصين لزيادة نفوذها وتوسيع نطاق تأثيرها في العالم. كما أظهر تأسيس بنوك ومؤسسات دولية جديدة من قبل الصين، مثل البنك الآسيوي للاستثمار والبنك الآسيوي للتنمية الذي يهدف إلى منافسة البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي، الازدياد في الدور الصيني على الساحة الدولية. نظرًا إلى أهمية جنوب شرق آسيا الاقتصادية والاستراتيجية بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأميركية- القوة العالمية- تحتاج الصين إلى مستوى هائل من النفوذ والقوة عالميًا لمنافسة الوجود الأميركي في المنطقة. انتقلت الصين، بالنسبة إلى واشنطن، من سياسة خارجية حذرة وذات بُعد إقليمي إلى سياسة متعددة الارتكازات وذات أبعاد شاملة. تسعى الصين بقدراتها المالية غير المحدودة وقدراتها الديموغرافية والتكنولوجية كي تكون بديلًا عن النموذج الغربي، وتعتمد على البنوك الحكومية كذراعٍ مالية ضاربة، وعلى شركاتها الكبرى أمثال هواوي، وعلى قدراتها الاستثمارية الضخمة لاختراق الأسواق.

نظرت واشنطن بكثيرٍ من القلق إلى توسّع الصين، واعتبرت أن مشاريعها الطموحة مثل طريق الحرير الهادفة لربط الاقتصاد الصيني بقاراتٍ ثلاث، وتسريع إيصال بضائع المصنع الأول في العالم برًا وبحرًا وجوًا، تشكّل خطرًا بالنسبة إلى الحضور الأميركي الذي لا ينحصر بالتجارة والاقتصاد. حاولت الولايات المتحدة الأميركية منافسة مبادرة الحزام والطريق من خلال التعاون مع ست عشرة دولة أخرى، فوقّعت خطة مع تايوان في أيلول 2020 لتقديم برامج تمويل البنية التحتية أكثر شفافية وموثوقية في جميع أنحاء آسيا وأميركا اللاتينية، على الرغم من أن القيمة الإجمالية لهذا المشروع أقل بشكلٍ ملحوظ من قيمة المشروع الصيني[60]. كما أطلقت مشروعًا في أيلول 2023، خلال قمة مجموعة العشرين التي تغيّب عنها الزعيم الصيني في نيودلهي، لإنشاء طريق تجاري يربط الهند بأوروبا عبر الشرق الأوسط من خلال ممرات برية وبحرية شرقية وشمالية (الخريطة الرقم 3)، لإيقاف التمدد الصيني العالمي على كل المستويات، بتفعيل التناقضات بين نيودلهي وبكين، وبخاصةٍ أن الهند رفضت الانضمام إلى مبادرة الحزام والطريق بسبب نزاعات حدودية مع الصين[61].

الخريطة الرقم 3: الممر الاقتصادي الهندي[62]

60- Miaojung Lin, Chris Horton, A New Belt and Road? US, Taiwan Hook up to Counter China's Effort, Al Jazeera, 27/11/ 2020, available at https://www.aljazeera.com/economy/2020/11/27/a-new-belt-and-road-us-taiwan-hook-up-to-counter-chinas-effort, accessed 16/10/2023.

61- Euronews، قمة مجموعة العشرين تختتم أعمالها في نيودلهي وتباين مواقف القادة بشأن نتائجها، مرجع سبق ذكره.

62- الإمارات 71، أردوغان: لن يكون هناك ممر «بين الهند وأوروبا» من دون تركيا، 11-09-2023، متوافر على الموقع (uae71.com) ، الدخول 2024/2/1.

لم تقف واشنطن عند هذا الحد، فبدأت حربًا تجارية مع الصين في منتصف العام 2018، وأصبحت خلال أول 18 شهرًا لها أخطر اضطراب في التجارة العالمية منذ تسعة عقود[63]. إذ كشف تقرير أن هذه الحرب، خلال الفترة الممتدة لغاية أيلول 2019، لها نتائج سيف ذو حدّين. خسرت عائدات الصادرات الصينية ثلاثة أضعاف مثيلتها في الولايات المتحدة الأميركية (53 مليار دولار مقابل 14.5 مليار دولار)، لكن الحرب لم تحقق أي تغيير جوهري في السلوك الاقتصادي الصيني. علاوة على ذلك، خسرت القطاعات الأساسية في الاقتصاد الأميركي، كمصدّري المعادن والخامات، منتجات الغابات، الأعمال التجارية الزراعية وأنظمة النقل، كميات كبيرة من الإيرادات، وانزعجت لأن الصين وجدت مورّدَين عالميَين بديلَين، ما يعني ضررًا دائمًا محتملًا لعائدات صادراتهم[64].

لم ينزع انتهاء ولاية الرئيس الأميركي دونالد ترامب فتيل الخلافات بين الولايات المتحدة الأميركية والصين، حيث إن ترحيب خليفته جو بايدن خلال مؤتمر ميونخ للأمن بالتنافس مع الصين بشرط الشفافية واحترام الملكية الفكرية، أعاد التساؤل في ما إذا كان البلدان يشهدان تنافسًا أم صراعًا بين قوة تستعد للوصول إلى قمة العالم، وأخرى تُصر على البقاء في المقدمة[65]. لكن لم يُخفِ الرئيس بايدن توجّسه من الصعود الصيني، حيث صرّح لاحقًا بأن الصين تأكل غذاء الولايات المتحدة الأميركية، وهذا أكبر تأكيد على ما تمثّله الصين من خطر عليها سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا. دفع ذلك بالإدارة الأميركية إلى إعداد خطة لمواجهة الصين، وحرمانها من تحقيق قفزة اقتصادية كبيرة في السنوات العشر المقبلة، من خلال منع الشركات الصينية من التغلغل في أوروبا والولايات المتحدة الأميركية، والضغط على حلفاء واشنطن خارج أوروبا لتقليل شراكاتهم الاقتصادية مع الصين، بالإضافة إلى زيادة التوترات في بحر الصين الجنوبي، وبين الصين وجيرانها الآسيويين، خصوصًا اليابان والهند، بما يساهم في تراجع النمو السنوي الصيني كي لا يتخطى نظيره الأميركي.

تصاعدت حدّة التوتر بين العملاقَين خصوصًا حول صناعة الرقائق الإلكترونية لاستخدامات الذكاء الاصطناعي، إذ قامت واشنطن بمنع شركاتها من بيع الصين أنواعًا محددة من الرقائق، لحرمان بكين من التحوّل إلى قوة تكنولوجية عظمى، وبخاصةٍ في ما يتعلّق بتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، فردّت الصين بتقييد صادرات بعض المعادن المستخدمة في صناعة الرقائق والإلكترونيات إلى الولايات المتحدة

63- Steve Liesman, Trade War Losses for the U.S. and China Grow into the Tens of Billions of Dollars, CNBC, 5/11/2019, available at www.cnbc.com/2019/11/05/trade-losses-for-the-us-china-mount-into-tens-of-billions-of-dollars.htm, accessed 19/12/2023.

64- Ibid.

65- CNN العربية، جو بايدن في كلمة بمؤتمر ميونخ للأمن: «أنا عند كلمتي.. أميركا عادت»، 2023/2/19، متوافر على الموقع CNN Arabic، الدخول 2024/5/1.

الأميركية. تُعد قضية الرقائق قضية أمنية قومية بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأميركية، حيث تحاول إبقاء قدراتها التنافسية في أعلى مستوياتها، بينما تحاول بكين الاكتفاء الذاتي من الدوائر الإلكترونية المتكاملة، التي تُستخدم في مختلف الصناعات التكنولوجية من الهواتف الذكية إلى أجهزة الحاسوب والسيارات وحتى الصواريخ والأسلحة النووية والأقمار الصناعية. لا يمكن للصين مواجهة منافستها الأولى حتى لو تفوّقت عليها في حجم الاقتصاد ما لم تحسم معركة الرقائق الإلكترونية لصالحها. يمكن أن يكون المسيطر على تصنيع الرقائق حاليًا بمثابة المتحكّم في إمدادات النفط في القرن الماضي. حاليًا، تمثّل تايوان نحو 92% من الإنتاج العالمي لصناعة أشباه الموصلات بدقةٍ أقل من 10 نانو مترات، ما يجعلها المزوّد الرئيس للغالبية العظمى من الرقائق التي تعمل عليها أكثر الأجهزة تقدّمًا في العالم، وتعد شركة «تي إس إم سي» التايوانية الأولى في العالم بهذا المجال. لذلك تعد تايوان حيوية جدًا بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأميركية كما هي للصين[66].

66- Zhuoran Li, The Future of the China-US Chip War, The diplomat, 2/3/2023, available at https://thediplomat.com/2023/03/the-future-of-the-china-us-chip-war/, accessed 14/1/2024.

انخرطت الصين في تنافس سياسي ودبلوماسي مع الولايات المتحدة الأميركية من خلال إنشاء المؤسسات الموازية وتطويرها. تم توسيع منظمة شنغهاي للتعاون، التي انبثقت عن مجموعة شنغهاي الخماسية التي تضم الصين، كازاخستان، قرغيزستان، روسيا وطاجيكستان، لتشمل دولاً مثل إيران. مع ذلك، ركّزت المنظمة، حتى الآن، على معالجة قضايا واهتمامات أعضائها، مثل جهود مكافحة التطرف والتنمية الاقتصادية، ومن غير المرجح أن تتمتع المنظمة بإمكاناتٍ كبيرة لتحدي البنية الأمنية القائمة في المنطقة أو إزاحتها.

في المقابل، تستعد الولايات المتحدة الأميركية في إطار كبح صعود الصين، لتشكيل تحالف ضدها يضم الدول التي لها خلافات معها، وتشترك في القيم الأميركية ضد الصين ضمن تحالف القيم الذي يضم بالإضافة لحلف الناتو، كوريا الجنوبية واليابان ودول جنوب شرق آسيا وأستراليا ونيوزيلندا.

شملت سياسة الصعود الصيني أيضًا نشر وزارة الخارجية الصينية ثلاث وثائق رسمية، تناولت الأولى تاريخ الهيمنة الأميركية ومخاطرها[67]، والثانية مبادرة الأمن العالمي[68]، والثالثة موقف الصين من الأزمة الأوكرانية[69]. عكست هذه الوثائق رغبة الصين في تأدية دور أكثر أهمية في النظام الدولي، وصياغة قواعد جديدة له. إضافة إلى ذلك، استضافت الصين توقيع الاتفاق السعودي الإيراني، في إطار جهودها لتعزيز دورها في الشرق الأوسط، وتأدية دور فاعل في حل الأزمات الإقليمية. كما جرى إعادة انتخاب شي جين بينغ رئيسًا للجمهورية للمرة الثالثة على التوالي، عاكسًا هذا الاختيار تأكيد الحزب الشيوعي الصيني على دوره القيادي، واستمراره في قيادة الصين في السنوات القادمة.

ركّزت وثيقة الهيمنة الأميركية ومخاطرها على انتقاد تاريخها وتداعياتها على السلام والأمن الدوليَين، وسعت الصين من خلال هذه الوثيقة إلى إظهار نفسها كقوةٍ عالمية مسؤولة، تسعى إلى بناء نظام دولي أكثر عدلاً وتوازناً. يأتي هذا الأمر في سياق نظرة أميركية متزايدة التوتر والحذر إزاء الصين، بدأت مع إدارة أوباما وتصاعدت مع ترامب لتوصف مع الرئيس بايدن بأنها التهديد الأكبر الذي يجب مواجهته ومحاسبته[70].

67- Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China, US Hegemony and Its Perils, February 2023, available at https://www.mfa.gov.cn/eng/wjbxw/202302/t20230220_11027664.html, accessed 28/11/2023.

68- Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China, The Global Security Initiative Concept Paper, 21/2/2023, available at https://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/wjbxw/202302/t20230221_11028348.html, accessed 28/11/2023.

69- Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China, China's Position on the Political Settlement of the Ukraine Crisis, 21/2/2023, available at https://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/zxxx_662805/202302/t20230224_11030713.html, accessed 28/11/2023.

70- The White House, National Security Strategy 2022, op.cit., p.27.

الخلاصة

وضعت الولايات المتحدة الأميركية والصين استراتيجيات، واستخدمتا مقدراتهما الضخمة للتنافس في ما بينهما، بعد حقبة تعاون تراجعت مع حلول العام 2008، لتندثر كليًا في العام 2017، التاريخ الذي أعلنت فيه إدارة الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب رسميًا بداية حقبة جديدة من التنافس الأميركي - الصيني.

أدت المنافسة المتزايدة بين الولايات المتحدة الأميركية والصين إلى مخاوف بشأن احتمال الصدام بين القوتَين. يرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل، بما في ذلك التوترات العسكرية المتزايدة، والمنافسة الاقتصادية، والاختلافات الأيديولوجية. تعمل الولايات المتحدة الأميركية على تعزيز وجودها العسكري في منطقة المحيطَين الهندي والهادئ وتشكيل تحالفات مع شركاء إقليميين، بينما تعمل الصين على توسيع نطاق وجودها العسكري وتتابع مشاريع بنية تحتية طموحة مثل مبادرة الحزام والطريق. كما يشكّل التنافس التكنولوجي أحد الجوانب الأساسية للتفاعل بين البلدَين على مدى عدة عقود، وربما لما بعد العام 2050. يظهر العصر الحالي التحول المتزايد نحو بيئة تكون فيها القيادة التكنولوجية هي المحكّ الرئيس للنفوذ السياسي والقوة الاقتصادية، فضلًا عن كونها أحد المحددات الحاسمة للقوة العسكرية.

غير أن بعض مؤشرات عودة التعاون بين البلدَين عادت إلى الظهور بعد اجتماع القمة الذي انعقد مؤخرًا بين الرئيسَين جو بايدن وشي جين بينج، في تشرين الثاني 2023 بالقرب من سان فرنسيسكو في الولايات المتحدة الأميركية قبل أسبوع من اجتماع منظمة التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادىء، حيث أعاد اللقاء تصويب الأمور بين العملاقَين ودفع إلى التهدئة. أعلن الجانبان عن مجموعة من الإنجازات المتعلقة بالقضايا الاقتصادية والأمنية وحاولا إظهار نفسَيهما بأنهما قادران على إدارة خلافاتهما بشكلٍ فعال، ونتيجة لذلك تراجعت احتمالات النتائج الأكثر كارثية. علاوة على ذلك وعلى الرغم من تضاؤل فرص التوصل إلى ذوبان الجليد الحقيقي الذي يحل الخلافات الجوهرية ويؤدي إلى قدر أعظم من التعاون، فهناك مصادر للاستقرار الحذر تمنع العلاقات من المزيد من التدهور في السنوات المقبلة. سيتطلب الأمر دبلوماسية نشطة لمنع حدوث ذلك في المستقبل ولعل زيارة وزير الخارجية الأميركي الأخيرة في نيسان 2024 إلى الصين كانت من أبرز تجلياتها.

قائمة المراجع

المواقع الإلكترونية بالعربية

1. CNN العربية، جو بايدن في كلمة بمؤتمر ميونخ للأمن: «أنا عند كلمتي.. أميركا عادت»، 2023/2/19، متوافر على الموقع CNN Arabic، الدخول 2024/5/1.

2. Euronews، قمة مجموعة العشرين تختتم أعمالها في نيودلهي وتباين مواقف القادة بشأن نتائجها، مرجع سبق ذكره.

3. الإمارات 71، أردوغان: لن يكون هناك ممر «بين الهند وأروبا» من دون تركيا، 2023/9/11، متوافر على الموقع (com.71uae)، الدخول 2024/2/1.

4. سكاي نيوز عربية، «لا حقوق تاريخية» لبكين في بحر الصين الجنوبي، 2016/7/12، متوافر على الموقع kcm5https://rb.gy/hg، الدخول 2023/11/29.

5. مجيد دياري صالح ، بحر الصين الجنوبي: تحليل جيوبوليتيكي، مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2018.

6. المنشاوي محمد ، الجزيرة، الانتشار العسكري الأميركي عبر العالم، أين وكيف ولماذا وبأي كلفة؟، 2021/4/16، متوافر على الموقع الجزيرة نت، (aljazeera.net)، الدخول 2023/11/12.

الكتب بالأجنبية

1. Doshi Rush, The Long Game: China’s Grand Strategy to Displace American Order, Oxford University Press, New York, 2021.

2. Edelstein David, Over the Horizon: Time, Uncertainty, and the Rise of Great Powers, Cornell University Press, Ithaca and London, 2017.

3. Fukuyama Francis, The End of History and Last Man, The Free Press, New York, 1992.

4. Goldstein Avery, Rising to the Challenge: China’s Grand Strategy and International Security, Stanford University Press, Stanford, California, 2005.

5. Hayton Bill, The South China Sea The Struggle for Power in Asia, Yale University Press, New Haven, 2014.

6. Ikenberry John, A World Safe for Democracy: Liberal Internationalism and the Crisis of Global Order, Yale University Press, New Haven, 2020.

7. Mahan Alfred, The Influence of Seapower Upon History, 1660-1783, Cambridge University Press, New york, 2010.

8. Mansbach Richard W., Kirsten L. Taylor, Contemporary American Foreign Policy: Influences, Challenges, and Opportunities, SAGE Reference/CQ Press, Los Angeles, 2017.

المجلات بالأجنبية

1. Fravel Taylor M., “China’s Strategy in the South China Sea”, Contemporary Southeast Asia 33, Issue3, January 2011.

2. Goldstein Avery, “China’s Grand Strategy under Xi Jinping: Reassurance, Reform, and Resistance”, International Security 45, Issue 1, Summer 2020.

3. Jefferies William, “China’s Accession to the WTO and the Collapse That Never Was”, Sage Journals, Volume 53, Issue 2.

4. Mearsheimer John J., “Bound to Fail: The Rise and Fall of the Liberal International Order”, International Security 43, Issue 4, Spring 2019.

5. Mearsheimer John J., “The Inevitable Rivalry”, Foreign Affairs, Volume 100, Issue 6, November/December 2021.

6. Qimao Chen, “The Taiwan Strait Crisis: Its Crux and Solutions”, Asian Survey, Volume 36, Issue 11, November 1996.

7. Ross Robert S., “The 1995-96 Taiwan Strait Confrontation: Coercion, Credibility, and the Use of Force”, International Security 25, Issue 2, Fall 2000.

8. Shambaugh David, “Sino-American Relations since September 11: Can the New Stability Last?”, Current History 101, Issue 656, September 2002.

9. Twining Daniel, “America’s Grand Design in Asia”, The Washington Quarterly, Volume 30, Issue 3, 2007.

المواقع الإلكترونية بالأجنبية

1. Abdollapour Behzad, China’s ‘win-win’ development strategy will prevail, Asia Times, 2/10/ 2019, available at https://asiatimes.com/2019/10/chinas-development-policies-in-70-years-perspective/, accessed 27/11/2023.

2. Cole Bernard D., Conflict in the South China Sea, Great Decisions, 2017, available at https://www.jstor.org/stable/pdf/44215462.pdf?refreqid=excelsior%3Aae06231f3b1e6f7b14c2fc0d49b7b825 accessed 29/11/2023.

3. Dark Manon, South China Sea: Beijing and US Face off at Asian Summit as Pompeo Lashes out at Bullie, Expressco,UK, 10/9/ 2020, available at https://www.express.co.uk/news/world/1333644/south-china- sea-news-us-world-war-3-summit-latest-military-mike-pompeo-latest, accessed 16/10/2023.

4. Donnelly Dylan, South China Sea Dispute Spreads to Mekong River amid Fears US Will Dominate Territory, Express.co.uk, 18/9/ 2020, available at https://www.express.co.uk/news/world/1336051/south-china- sea-us-world-war-3-Mekong-river-xi-jinping-Donald-trump-news, accessed 16/10/2023.

5. Friedman Thomas L., What Comes After the War on Terrorism? War on China? The New York Times, 7/9/2021, available at https://www.nytimes.com/2021/09/07/opinion/china-us-xi-biden.html, accessed 23/12/2023.

6. Global Firepower, 2023 United States Military Strength, 12/4/2023, available at https://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.php?country_id=united-states-of-america, accessed 29/11/2023.

7. Kahn Lauren , AUKUS Explained: How Will the Trilateral Pact Shape Indo-Pacific Security?, Council on Foreign Relations, 12/6/2023, available at https://www.cfr.org/in-brief/aukus-explained-how-will-trilateral-pact-shape-indo-pacific-security, accessed 19/12/2023.

8. Kuehner Trudy, China's Encounter with the West: A History Institute for Teachers, Foreign Policy Research Institute, 11/8/ 2016, available at https://www.fpri.org/article/2008/04/chinas-encounter-with-the-west-a-history-institute-for-teachers/, accessed 16/10/2023.

9. Lake Anthony, From Containment to Enlargement, Johns Hopkins University, School of Advanced International Studies, September 21, 1993, available at https://www.mtholyoke.edu/acad/intrel/lakedoc.html, accessed 4/1/2024.

10. Liesman Steve, Trade War Losses for the U.S. and China Grow into the Tens of Billions of Dollars, CNBC, 5/11/ 2019, available at www.cnbc.com/2019/11/05/trade-losses-for-the-us-china-mount-into-tens-of-billions-of-dollars.htm, accessed 19/12/2023.

11. Lin Miaojung, Chris Horton, A New Belt and Road? US, Taiwan Hook up to Counter China's Effort, Al Jazeera, 27/11/ 2020, available at https://www.aljazeera.com/economy/2020/11/27/a-new-belt-and-road-us-taiwan-hook-up-to-counter-chinas-effort, accessed 16/10/2023.

12. McGleenon Brian, South China Sea: US Praises UK as Allies Prepare to Take Action against Beijing, Express.co.uk, 22/9/ 2020, available at https://www.express.co.uk/news/world/1338733/south-china- sea-us-uk-royal-navy-hms-queen-elizabeth-world-war-3, accessed 16/10/2023.

13. Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China, China's Position on the Political Settlement of the Ukraine Crisis, 21/2/2023, available at https://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/zxxx_662805/202302/t20230224_11030713.html, accessed 28/11/2023.

14. Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China, The Global Security Initiative Concept Paper, 21/2/2023, available at https://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/wjbxw/202302/t20230221_11028348.html, accessed 28/11/2023.

15. Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China, US Hegemony and Its Perils, February 2023, available at https://www.mfa.gov.cn/eng/wjbxw/202302/t20230220_11027664.html, accessed 28/11/2023.

16. Percival Bronson, U.S. Perspectives on the South China Sea, S. Rajaratnam School of International Studies, 2014, available at https://www.jstor.org/stable/pdf/resrep05903.9.pdf?ab_segments=0%252Fbasic_SYC-5187_SYC5188%252Fcontrol&refreqid=excelsior%3Aa4a19fd944ad056bedce9d25e345cece, accessed 16/10/2023, pp. 48-49.

17. Sky News, 14/3/2023, Aukus nuclear submarine deal will help 'keep oceans free', says Rishi Sunak, available at https://news.sky.com/story/aukus-nuclear-submarine-deal-will-help-keep-oceans-free-says-rishi-sunak-12833271, accessed 19/12/2023.

18. Thayer Carl, A Closer Look at the ASEAN-China Single Draft South China Sea Code of Conduct, The Diplomat, 3/8/2018, available at https://thediplomat.com/2018/08/a-closer-look-at-the asean-china-single-draft-south-china-sea-code-of-conduct/, accessed 2/1/2024.

19. The White House, National Security Strategy 2010, May 2010, available at https://obamawhitehouse.archives.gov/sites/default/files/rss_viewer/national_security_strategy.pdf, accessed 28/11/2023, p.37.

20. The White House, The National Security Strategy of the United States of America, United States of America, September 2002, available at https://georgewbushwhitehouse.archives.gov/nsc/nss/2002/, accessed 23/12/2023.

21. Walt Stephen M., How 9/11 Will be Remembered a Century Later, Foreign Policy, 6/9/2021, available at https://foreignpolicy.com/2021/09/06/how-9-11-will-beremembered-a-century-later/, accessed 23/12/2023.

22. Wegmann Phillic, Before Trump, US Sold Taiwan More than US $30 Billion in Weapons, Washington Examiner, 5/11/2016, available at https://www.washingtonexaminer.com/before-trump-us-sold-taiwan-more-than-30-billion-in-weapons, accessed 3/1/2024.

23. Yan Xuetong, From Keeping a Low Profile to Striving for Achievement, The Chinese Journal of International Politics 7, Issue 2, 2014, available at https://doi.org/10.1093/ cjip/pou027, accessed 23/12/2023.

24. ZhiminChen, China, the European Union and the Fragile World Order, Journal of Common Market Studies 54, Issue 4, 2016, available at https://doi.org/10.1111/jcms.12383, accessed 23/12/2023.

25. Zhou Jianren, Power Transition and Paradigm Shift in Diplomacy: Why China and the US March towards Strategic Competition? The Chinese Journal of International Politics 12, Issue 1, Spring 2019, available at https://doi.org/10.1093/cjip/poy019, accessed 23/12/2023.

26. Zhuoran Li, The Future of the China-US Chip War, The diplomat, 2/3/2023, available at https://thediplomat.com/2023/03/the-future-of-the-china-us-chip-war/, accessed 14/1/2024.

تأثير القضية الكردية
في المصالح التركية – الإيرانية

العميد الركن ميشال بطرس

المقدمة

لا يمكن اعتبار القضية الكردية وتجدّد اشتعالها مؤخرًا أنها نتيجة الأحداث الدراماتيكية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط في نهاية الثمانينيات ومطلع التسعينيات، ومع انهيار الاتحاد السوفياتي السابق، أو أنها وليدة التطورات الأخيرة التي شهدتها المنطقة عقب أحداث الربيع العربي، بل تعود جذور هذه القضية إلى ما قبل توقيع اتفاقية "سايكس – بيكو" سنة 1916، بين البريطانيين والفرنسيين. لقد قسّمت هذه الاتفاقية أراضي السلطنة العثمانية إلى مناطق نفوذ، وحرمت الأكراد من إقامة دولة ووزعتهم على أربع دول هي: تركيا، إيران، العراق وسوريا. من جهة أخرى، فإنّ الحرب الإيرانية – العراقية التي دارت بين عامَي 1980 و1988، وجرت بعض فصولها في المناطق الكردية - العراقية المحاذية للحدود الإيرانية، كان لها التأثير الكبير في القضية الكردية.

فهذا التوزع الجغرافي والبشري الكردي على هذه البلدان الأربعة، إضافة إلى المعاناة التي تعرّض لها الأكراد، لم تخمد جذوة السعي التحرري لديهم، ومحاولة تحقيق حلمهم في نيل حقوقهم القومية والثقافية، رغم كل المآسي التي عاشوها.

من هنا تبرز القضية الكردية كواحدةٍ من أهم القضايا التي تتعلق بمسألة الأقليات في منطقة الشرق الأوسط، كما تُعد من أبرز المشكلات التي تهدد أمن منطقة الشرق الأوسط وسلامتها، خصوصًا أن الشعب الكردي يعيش في إقليم حساس جيوبوليتيكيًا وله أهمية بالغة في الاستراتيجية الدولية وموزع بين العراق، سوريا، تركيا وإيران، وإن لكل دولة أهمية خاصة وموقع بارز في العلاقات الدولية. وللتعمق أكثر في المسألة الكردية من الضروري البحث في تطور نشأة القضية الكردية وتحديد تأثيراتها في العلاقات التركية - الإيرانية.

القسم الأول
القضية الكردية وتطورات نشأتها

دامت الثورات الكردية أكثر من 100 عام ولا تزال مستمرة على شكل حركات وأحزاب منظمة، وعلى درجة عالية من القدرة السياسية والتعبئة العسكرية والجماهيرية من أجل تحقيق أهدافها والدفع في اتجاه استيعاب حقوق الشعب الكردي، ووضعها في أطر دستورية والالتزام بها.

تخص القضية الكردية أكثر من دولة في منطقة الشرق الأوسط، وتطورها داخل كل دولة له تأثيره المباشر أو غير المباشر في تطور المسألة في الدول المجاورة، ما ينعكس على طبيعة العلاقات البينية للدول. وقد تم استخدام القضية الكردية في كثير من الأحداث كورقة ضغط من قبل بعض الجهات ضد بعضها الآخر، الأمر الذي ضاعف من محنة الأكراد ومعاناتهم، وزاد من الخلافات بين الأطراف السياسية الكردية. ويبدو أن هذه الخلافات لها جذور اجتماعية – تاريخية، ما زالت مستمرة، وتعرقل السعي التحرري الكردي بشكلٍ عام، وفي كل بلد على نحو خاص.

خريطة الأكراد في الشرق الأوسط

أولاً: جذور القضية الكردية في تركيا

اختلف المؤرخون حول عرق الأكراد، فتوصلت بعض الدراسات التاريخية والبحوث الأنثروبولوجية إلى أن الكرد من أصل آري قدِموا من شرق بلاد فارس - إيران، وكوّنوا الشعب الكردي، واستطاعوا أن يحافظوا على استقلاليتهم خلال فترة الإمبراطورية الآشورية، ثم ما لبثوا أن انقلبوا على الآشوريين وعقدوا تحالفًا مع الميديين. وتحدّث البعض الآخر عن أنهم مزيج من أقوام آرية وسامية مختلفة سكنوا في بلادهم الحالية، وكوّنوا الشعب الكردي، ما يؤكد انتماءهم إلى الجنس الآري. وكانت الزردشتية دين الأكراد الرسمي قبل الإسلام التي لم تنتشر إلا بين الأجناس الآرية، وهناك من يدينون بهذه الديانة في بعض مناطقهم بأعدادٍ قليلة. في المقابل، ذكر البعض الآخر أن الأكراد من أصل عربي هاجروا مع غيرهم من القبائل العربية من جنوب الجزيرة، وسكنوا المناطق الجبلية، واختلطوا بسكانها، ونسوا لغتهم العربية، وكوّنوا الشعب الكردي.

ينقسم الأكراد إلى أربعة شعوب هي كرمانج، كوران، لور وكلهر، وهم من بين أقدم الشعوب الآرية التي أقامت مدنية وحضارة، وفرضت نفوذها على القبائل الأخرى كما فرضت لغتها الكردية لغة عامة تستخدمها جميع القبائل والأمم في تلك الإمبراطورية الممتدة من منابع دجلة والفرات حتى خليج العرب، وعاصمتها آكبتان، حيث تُعد القومية الكردية رابع أكبر قومية في الشرق الأوسط بعد كل من التركية، العربية والفارسية وهي موزعة بين دول تركيا، وإيران، والعراق وسوريا، ما يجعل منها أقلية في كل دولة.

يتكلم الأكراد اللغة الكردية التي تمثّل فرعًا من أسرة اللغات الهندو - أوروبية التي تضم اللغات الكردية والفارسية والأفغانية والطاجيكية، ويطلق على اللغة الكردية لغة البهلوان، أي لغة الأبطال أو المحاربين، كما أن كلمة كرد في الفارسية تعني البطل أو المحارب.

تعود مشكلة الأكراد في العصر الحديث إلى اصطدام الدولتَين الصفوية والعثمانية في معركة جالديران[1] 1514، وتوقيع اتفاقية أماسيا بين السلطان العثماني سليمان القانوني والشاه طهماسب[2] في العام 1555، كُرّس بموجبها رسميًا تقسيم كردستان. ونصت الاتفاقية على تعيين الحدود بين الدولتَين، وبخاصةٍ في المناطق الكردية الصرف وشهرزور، وقارص وبايزيد، ما شكّل صفعة لآمال الأكراد في الحصول على استقلالهم. تلا ذلك توقيع عدة معاهدات، منها معاهدة زهاو أو تنظيم الحدود التي وقعت في العام 1639[3]، أرضروم الأولى 1823، أرضروم الثانية 1847[4]، اتفاقية طهران 1911، واتفاقية تخطيط الحدود بين الدولتَين الإيرانية والعثمانية التي وقعت في العام 1913 في الآستانة، إضافة إلى بروتوكول الآستانة في العام نفسه، ما زاد من تعميق المشكلة الكردية.

مع اشتداد الصراع الدولي في المنطقة بين كل من بريطانيا وروسيا، دخلت القضية الكردية منعطفًا جديدًا أخرجها من الحيّز

معركة جالديران عام 1514

1- معركة وقعت في 23 آب في العام 1514 في جالديران بين قوات الدولة العثمانية بقيادة السلطان سليم الأول ضد الصفويين بقيادة إسماعيل الأول، وقد انتهت بانتصار القوات العثمانية وفتحها مدينة تبريز عاصمة الدولة الصفوية، وأدت إلى وقف التوسع الصفوي لمدة قرن من الزمان، وجعلت العثمانيين سادة الموقف، وأنهت ثورات العلويين داخل الدولة.

2- أحد شاهات إيران الصفويين الأقوياء، كان خلفًا لأبيه إسماعيل الأول، ولد في 22 شباط 1514 وتوفي في 14 أيار 1576.

3- أسماء سعد الدين، تفاصيل معاهدة قصر شيرين، 2022/3/18، متوافر على الموقع: /347012www.almrsal.com/post، تاريخ الدخول:2024/5/2.

4 - نانسي العتوم، ما هي المعاهدات التي رسمت الحدود العثمانية الفارسية؟ 11 حزيران 2020، متوافر على الموقع: 7A%8D%85%9D%/9B%8D%7A%8D%85%9arab3www.e، تاريخ الدخول: 2024/4/5.

الإقليمي إلى النطاق الدولي، بعد أن بدأت ترتفع حدة الاتصالات الروسية والبريطانية والفرنسية بالأكراد. وجاءت اتفاقية سايكس - بيكو التي وقّعت في العام 1916 لتحطّم الآمال الكردية في تحقيق حلمهم بالاستقلال، بعد أن تضمنت تقسيم السلطنة العثمانية لا سيما القسم الأكبر من كردستان ما عمّق المشكلة الكردية. في المقابل، ساهمت معاهدة لوزان التي وقعت في العام 1924 في إلغاء مشروع الدولتَين الأرمينية والكردية[5] بعد أن تعهدت أنقرة بمنح سكان تركيا الحماية التامة والكاملة، ومنح الحريات من دون تمييز. وقد اعتبر الأكراد أن هذه المعاهدة ضربة قاسية لمستقبلهم وآمالهم، وتحطيمًا لمشروع الكيان الكردي في كردستان - تركيا عبر الجمهورية الجديدة القائمة على أساس القومية. وقد أدى ذلك إلى نشوب ثورات كردية متلاحقة ضد السياسة التركية الجديدة، حيث قام الأكراد بسبع عشرة ثورة بدأت بثورة الشيخ سعيد بيران 1925 [6] وانتهت بثورة سيد رضا في درسيم[7]، ما نتج عنها من تدفّق الهجرة الكردية الجماعية إلى سوريا والدول المجاورة.

ظلت المناطق الكردية المحرومة في شرقي تركيا تعاني نقصًا في مجالات الزراعة والصناعة والتعليم، ولجأت الحكومة التركية إلى عدة وسائل لإخماد الثورات والانتفاضات الكردية، من ضمنها العسكرية، بالإضافة إلى حرمان الأكراد التحدث بلغتهم وفتح مدارس لهم، أو إصدار المطبوعات الكردية باللغة الكردية، وبخاصةٍ في فترات الانقلابات العسكرية التي شهدتها تركيا الحديثة في الأعوام 1960 و1971 و1980. كذلك لم تسمح الدساتير التركية، في الأعوام 1924 و1961 و1981، للأقليات القومية في تركيا، بتأسيس أحزاب سياسية، ما ولّد في نفوس الأكراد شعور التململ والتطلع إلى التحرر، فأسسوا الجمعيات والأحزاب السرية، التي كانت تأخذ بالمناهج الماركسية - اللينينية.

1 - تطور القضية الكردية في تركيا

شهدت تركيا صراعًا عنيفًا بين الدولة المركزية والأكراد استمر قرابة العام والنصف بين تموز 2011 وكانون الأول 2013. وبعد وصول المفاوضات بين حكومة حزب العدالة والتنمية وحزب العمال الكردستاني بشخص زعيمه عبد الله أوجلان إلى طريق مسدود، دخلت تركيا في دوامة جديدة من الاشتباكات العنيفة والاعتقالات، ارتفعت خلالها حدة التوتر السياسي الداخلي وساد الغضب العارم الذي أوشك على الانفجار، خصوصًا بين قاطِني محافظة ديار بكر وما يجاورها من المحافظات الأخرى ذات

---

5 - معاهدة لوزان 2: اتفاقية مهدت لتأسيس الجمهورية التركية، الجزيرة نت، 2016/8/21، متوافر على الموقع: %www.aljazeera.net%2Fencyclopedia%2F2016%2F8%2F21%2F9D25F%2585%25، تاريخ الدخول: 2024/7/4.

6 - شكري شيخاني، الشيخ سعيد بيران أحد رموز الحركة الكردية، 2022/5/1، متوافر على الموقع: https://xeber.24/archives/396047، تاريخ الدخول: 2024/6/5.

7 - محمد زكي أوسي، الشهيد سيد رضا الكردي وثورته في درسيم، 2020/5/5، متوافر على الموقع: https://ara.yekiti-media.org، تاريخ الدخول: 2024/6/5.

الأغلبية الكردية. أتت بعدها التطورات الإقليمية لتشكّل عاملاً سلبياً في إنهاء الصراع التركي - الكردي، لا سيما مع تنامي طموح حزب العمال الكردستاني في تكرار تجربة شمال العراق في تركيا، خصوصًا أن حزب الاتحاد الديموقراطي الكردي ووحدات الشعب في سوريا استطاعا صد هجمات تنظيم داعش الإرهابي على مدينة عين العرب «كوباني»، الأمر الذي ساهم في تدويل القضية الكردية وجذب التعاطف الدولي معها، ودَفَعَ تركيا إلى السماح بتمرير السلاح والمقاتلين الأكراد عبر أراضيها إلى المناطق الكردية في سوريا على الرغم من تصنيفها حزب الاتحاد حزباً إرهابياً كونه يشكّل امتداداً لحزب العمال الكردستاني. ضاعف ذلك صعوبة الوصول إلى اتفاق سلام نهائي مع الأكراد داخل تركيا، في ظل تنامي حدة الاستقطاب الداخلي على أسس طائفية وعرقية، خصوصًا أن الثورة الكردية قامت أساسًا بسبب تجاهل الهوية العرقية للأكراد في النظام السياسي والاجتماعي[8].

تبدو القضية الكردية في تركيا حالياً على مفترق مهم. فبعد موجات التصعيد الأخيرة، وبعد تصريحات قادة حزب الشعوب الديموقراطي المستفزة للدوائر السياسية والقانونية في تركيا[9]، والتي أدت إلى بدء التحقيق مع دميرتاش وطرح فكرة نزع الحصانة الدبلوماسية منه ومن بعض قادة الحزب الذين نادوا بالإدارة الذاتية وهو ما اعتُبر انتهاكًا لدستور البلاد[10]. وعلى الرغم من كل هذا التدهور في العملية السياسية، لا يزال الحل السياسي هو المخرج الوحيد، فضلاً عن أنه خيار الدولة التركية التي ترى أن حالة التصعيد مقصودة لإحراج الحكومة أمام الشعب الكردي. فلا بد من وجود أفق لحل القضية الكردية ترتكز على عدة اعتبارات، أبرزها توفر القناعة المتبادلة لدى كل من الحكومة التركية وحزب العمال الكردستاني بعدم إمكان حل الأزمة بالطرق العسكرية والأمنية. فلا الحكومة التركية قادرة على إنهاء الحزب عسكرياً، ولا هو قادر على هزيمة الجيش التركي، كما أن المواجهة العسكرية بين الطرفَين ليست سوى تعميق للأزمة. فالطرفان قد تكبدا خسائر بشرية ومادية كبيرة خلال أكثر من 30 عاماً من الصراع، وزاد الضغط الشعبي والنخبوي عليهما لإنهاء ملف العنف وخصوصًا بعد النجاحات السابقة التي أكسبت العملية السياسية صُدقية، وأشاعت جوًا من التفاؤل، وبعد مساهمة بعض العوامل الإقليمية والدولية في تقوية الموقف التركي في إقناع حزب العمال بالتزام العملية السلمية، كتحسن العلاقات بين أنقرة وإقليم شمال العراق الكردي، وبروز آفاق الحل السياسي في سوريا، إضافة إلى التحسن المتوقع في العلاقات التركية - الروسية.

---

8 - محمد عبد القادر خليل، تحديات متصاعدة: تركيا، أردوغان من فرصة إلى عبء، 2015، متوافر على الموقع: www.acrseg.org/list.aspx?props=topstory، تاريخ الدخول: 2024/4/13.

9 - أردوغان يتعهد "بتطهير" تركيا من المسلحين الأكراد، الجزيرة نت، 31 كانون الأول 2015، متوافر على الموقع: تاريخ الدخول: 48html#a.20161196561811965/01http://studies.aljazeera.net/ar/reports/ 2024/4/13

10 - مجلس النواب التركي يناقش رفع الحصانة عن دميرتاش، الخليج أون لاين، كانون الثاني 2016، متوافر على الموقع: تاريخ الدخول: 49html#a.0/01/20161196518119165http://studies.aljazeera.net/ar/reports 2024/4/13.

ويتوقف أفق حل القضية الكردية على مدى قناعة الحكومة التركية بخطورة المشكلة الكردية بالنسبة إلى مستقبل تركيا، وضرورة حلها بالطرق السياسية، مع ما يتطلبه ذلك من تنازلات كبيرة، كمصير أوجلان والمسلحين الأكراد والعمل على إدماجهم في المجتمع بعد عفو عام أو تسوية ما، وقناعة الأكراد عمومًا وحزب العمال الكردستاني خصوصًا بأهمية اقتناص الفرصة المتاحة لإنهاء مرحلة من الصراع امتدت عشرات السنوات من دون إنجاز يُذكَر.

لقد التصقت القضية الكردية بحزب العمال الكردستاني، لذلك كان له التأثير الأبرز في القضية، من هنا ضرورة إلقاء الضوء حول نشاطاته على المستويَين الداخلي والخارجي.

2 - تأسيس حزب العمال الكردستاني ونشاطاته

أَولى قادة الحركة القومية الكردية في تركيا ثقافة الشعب الكردي اهتمامًا كبيرًا، فنشطوا في نشر نتاجهم الأدبي باللغة التركية. كذلك نشأت منظمات سرية كردية في كردستان تناضل من أجل الاعتراف بحقوق الأكراد القومية. فأُسس الحزب الديموقراطي الكردستاني في أواسط الستينيات، كذلك أُنشِئ حزب تحرير الأكراد في تركيا، ورابطة الحرية ومنظمة مقاتلي كردستان إلى جانب عديد من المنظمات الشبابية التي عملت على تطوير اللغة والفلكلور الكرديَين. وفي العام 1979، ومنذ الإعلان عن تأسيسه رسميًا استطاع حزب العمال الكردستاني أن يغير من معادلة الصراع بين الأكراد والحكومة التركية، وذلك بنشاطه المستمر في تعميق الوعي الكردي وتأكيد الهوية الكردية ومطالبها وحقوقها القومية[11]. فأصبح الحزب أحد مصادر التهديدات الرئيسة للأمن القومي التركي بعد تشكيله جيشًا (قوات كردستان) وإعلانه الكفاح المسلح وتشكيله الجبهة الشعبية الكردستانية التي تمثّل الجناح العسكري للحزب بقيادة أوجلان[12].

ظهر تأثير حزب العمال الكردستاني في المسألة الكردية على المستويَين الداخلي والخارجي. فعلى المستوى الداخلي، استُخدم العنف ضد الأهداف العسكرية والمدنية مشكّلًا هزات سياسية وعسكرية للنظام الأمني والسياسي في تركيا. أما خارجيًا، فقد اعتمد الحزب على النضال السياسي للتعريف بالقضية الكردية، وما يعانيه الأكراد من اضطهاد وتهميش، ولتنوير الرأي العام العالمي للتعاطف معهم، من خلال إنشاء عديد من المكاتب والمنظمات السياسية والحقوقية، وإصداره عديدًا

11 - عقيل محفوض، تركيا والأكراد: كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية؟ المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، الدوحة، 2012، ص 9.

12 - حنا عزو بهنان، قضية حزب العمال الكردستاني وانعكاساتها على العلاقات العراقية التركية (1984-2007)، مجلة الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العراق، 2008، ص1-33.

من الصحف والمجلات في مختلف الدول الأوروبية والعربية الناطقة باللغة الكردية والعربية والأجنبية، واستغلاله لكل وسائل الدعاية والتثقيف. واستفاد بذلك من «الدياسبورا» الموجودة في أوروبا وعمل على تجنيدها وتعبئتها للقيام بأنشطةٍ ضد تركيا في الخارج، حيث تم تأسيس عديد من الجمعيات التي كانت تُعنى بالتعريف بالقضية الكردية، وإنشاء البرلمان الكردي في المنفى في لاهاي 1995، والذي لم يقتصر تمثيله على أكراد تركيا إنما ضم أكراد إيران والعراق وسوريا أيضًا، بهدف إظهار ضعف تمثيل الشعب الكردي في البرلمان التركي، مطالبًا بوقف القتال وحل المشكلة الكردية بطريقةٍ سلمية وديموقراطية. وقد استمد حزب العمال الكردستاني قوّته من دعم الجالية الكردية في الخارج، ومن مساندة بعض الدول كاليونان وأرمينيا والاتحاد السوفياتي السابق.

وفي مقابل النشاط الداخلي والخارجي لحزب العمال الكردستاني، اتخذت الحكومة التركية بحق الحزب عديد من الإجراءات. فقامت بحملاتٍ عسكرية واسعة ضد أعضائه ولاحقتهم، وأبرمت اتفاقيات أمنية مع بعض الدول لمراقبة حركة المواطنين واتصالاتهم المحتملة معه، بإشراف المؤسسة الأمنية والعسكرية التركية. كذلك عملت من الناحية السياسية على إقناع الغرب بتعريفها للإرهاب، في ما يتعلق بحزب العمال الكردستاني والمنظمات التابعة له والمتعاطفة معه، وبخاصةٍ منظمات الدعم الإعلامي والسياسي وشبكات التمويل، وقد أدرجت أسماء تلك المنظمات والشبكات في القوائم الأميركية والأوروبية لمنظماتٍ إرهابية[13].

ومع تفاقم الأوضاع وزيادة الخسائر البشرية والمادية، حاول بعض القادة الأتراك ثني الحزب عن العمل المسلح عبر الدخول معه في مفاوضات سياسية لتحقيق مطالبه، لكن أوزال توفي قبل إتمام المشروع، ولم يلبث أربكان في الحكم إلا بضعة شهور فقط، لتستمر دوامة المواجهات العسكرية، وتبقى رؤية الدولة أمنيًا سيدة الموقف. وبقي الصراع المحدد الأساسي للعلاقات التركية - الكردية حتى العام 1999، حيث وُجّهت ضربة قاسية للحزب بعد اعتقال زعيم الحزب عبد الله أوجلان في نيروبي ونقله إلى تركيا في 16 تشرين الثاني 1999، والحكم عليه بالإعدام، ثم خُفّف لاحقًا في العام 2001 إلى السجن مدى الحياة انسجامًا مع توقيع تركيا بروتوكول إلغاء عقوبة الإعدام، كجزءٍ من متطلبات تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي[14].

وخلال محاكمته، أقر أوجلان بتلقّي منظمته الدعم من قبل عدد من دول المنطقة التي سمحت بشحن أسلحة إلى حزب العمال الكردستاني، كما وفّرت له معسكرات

13 - فيصل غدير غازي، مواقف الحكومات التركية في نشأة المسألة الكردية: دراسة تاريخية 1923-2012، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، عدد 46، 2012، ص1-21.

14 - فرصة أردوغان: الربط بين التعديل الدستوري وحل المسألة الكردية، مركز الجزيرة للدراسات، 3 آذار 2013، متوافر على الرابط:www.google/msxpXe، تاريخ الدخول: 24 /5/ 2024.

التدريب داخل أراضيها، وأرغمت الاتحاد الوطني الكردستاني على السماح بعمليات حزب العمال الكردستاني. واستطاعت الحكومة أن تخرج بنصرٍ حاسم بعد خمسة عشر عامًا من الصراع مع الحزب، وتمكنت القوات الأمنية التركية من القضاء على معظم مقاتلي حزب العمال الكردستاني، وفرار عديد من الوحدات المتبقية إلى خارج الأراضي التركية[15].

ثانيًا: تطور القضية الكردية في إيران

يقارب عدد الأكراد في إيران حوالي 10 مليون نسمة، ويشكّلون 14.3% من السكان البالغ عددهم 70 مليون نسمة، وتشمل كردستان - إيران أربع ولايات، هي إيلام وكرمنشاه وكردستان وأذربيجان الغربية، وتبلغ مساحتها 120 ألف كيلومتر مربع، أي 7.7% من مساحة إيران البالغة 1.548 مليون كيلومتر مربع. يتوزع قسم من أكراد إيران على المدن الإيرانية كطهران وخورسان ومشهد، حيث يمثّل الكُرد القومية الثالثة في البلاد، بعد الفرس والآذريين، وغالبيتهم من المسلمين السنّة، وقسم منهم شيعة، إضافة إلى ديانات وطوائف أخرى كاليزيدية، والكاكائية، واليهودية والمسيحية[16].

يشكّل الأكراد إحدى المجموعات العرقية المكونة للمجتمع الإيراني ذي الأغلبية الشيعية. وكانت القضية الكردية إحدى القضايا المهمة التي كان لها تأثيراتها في الحياة السياسية والأمنية الإيرانية في تاريخ إيران. ومنذ إعلانه عن قيام الإمبراطورية الإيرانية في نيسان 1926، كانت أولى اهتمامات رضا شاه بهلوي المحافظة على وحدة الإمبراطورية الفارسية واستقرارها، في ظل التنوع العرقي والديني واللغوي ونشر الثقافة واللغة الفارسية في المنطقة الكردية في إيران. وقد تطورت القضية الكردية في إيران حيث كانت من بين اهتمامات شاه إيران عبر عديد من المراحل.

---

15 - نوال عبد الجابر سلطان الطائي، المتغيرات السياسية التركية تجاه المشكلة الكردية 1999-2006، مجلة الدراسات الإقليمية، العراق، العدد 7، 2007، ص 1-39.

16 - تعرّف على أعداد توزع الأكراد ومناطقها، 2017/9/22، متوافر على الموقع: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/22/9/2017/، تاريخ الدخول: 2024/5/20.

1 - إيران والقضية الكردية قبل الجمهورية الإسلامية

دخلت الحركة الكردية في إيران بعد أن تبلور الوعي القومي لديها في أول تجربة لدولةٍ كردية بعد الحرب العالمية الثانية، في وقت لم يعرف فيه العراق وتركيا مثل هذه التجربة، على الرغم من أن الحركات الكردية داخل هاتَين الدولتَين كانت أكثر نضجًا. جاءت تجربة ماهاباد في فترة عرفت فيها إيران ظروفًا داخلية خاصة. وفي ظل اشتداد التنافس بين دول الحلفاء ودول المحور على إيران، وتدخّل كل من الاتحاد السوفياتي وبريطانيا فيها، وبعد أن رفض شاه إيران الاستجابة للمطالب السوفياتية بإبعاد النفوذ الألماني عن الأراضي الإيرانية، أدى ذلك إلى تقسيم إيران إلى منطقتَين، الأولى شمالية سيطرت عليها القوات السوفياتية، بما فيها منطقة أذربيجان الإيرانية والمنطقة الكردية، والأخرى جنوبية سيطرت عليها القوات البريطانية[17]. وقد أدى الوجود السوفياتي شمال غرب إيران في المناطق الكردية، إلى تراجع النفوذ الإيراني فيها ما سمح للعناصر القبلية الكردية باسترجاع سيطرتها عليها. كذلك عمل الاتحاد السوفياتي على كسب هؤلاء العناصر إلى جانبه من خلال رفع شعارات تحقيق مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، الأمر الذي ترك لدى الزعماء الأكراد انطباعًا بإمكان الدعم السوفياتي لهم لتحقيق مطالبهم في إيران.

من هنا تم تأسيس حزب سياسي كردي في إيران تحت اسم جمعية بعث كردستان في العام 1942. وقد أخذ بداية طابع العمل السري، ثم تمكن من توسيع دائرة نشاطاته في المنطقة الكردية وبخاصةٍ في منطقة ماهاباد، وتولى قيادته قاضي ماهاباد محمد. وقد أثارت جمعية بعث كردستان مسألة إنشاء منطقة حكم ذاتي في أذربيجان الإيرانية عرفت بجمهورية أذربيجان المستقلة ذاتيًا[18]، مستفيدة من دعم الاتحاد السوفياتي للجمعية بعد استحصالها على التسمية الجديدة باسم الحزب الديموقراطي الكردستاني الإيراني، للعمل العلني ولإنشاء دولة كردية مستقلة ذاتيًا في ماهاباد. كل ذلك بعد أن قام الحزب بثورةٍ في أذربيجان الغربية ضد الحكومة المركزية الإيرانية، والتي أدت إلى الإعلان عن قيام الجمهورية الشعبية الكردية بصفةٍ رسمية في ماهاباد في كانون الثاني 1946، وانتخاب القاضي محمد ماهاباد رئيسًا لهذه الجمهورية.

وعلى الرغم من أهمية تجربة ماهاباد بالنسبة إلى الحركة الكردية في إيران، فإنّ وجودها ارتبط بالوجود السوفياتي في المنطقة، لكنها لم تدُم طويلًا. فسرعان ما انهارت مع انسحاب القوات السوفياتية من شمال غرب إيران، على أثر الضغوطات التي تعرّض لها الاتحاد السوفياتي نتيجة الخلافات التي ظهرت بينه وبين إيران من جهة، وبينه وبين مجلس الأمن الدولي والمعسكر الغربي من جهة أخرى بسبب

17 - رياض الصمد، العلاقات الدولية في القرن العشرين، الجزء الثاني، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، 1983، ص 106-111.

18 - المرجع السابق ص 112

مسألة وجوده في هذه المنطقة، ومطالبة إيران بسحب قواته من المنطقة، مدعومة من قبل بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية، إلا أنه لم تتم الاستجابة للطلب الإيراني إلا بعد انسحاب بريطانيا من جنوب البلاد[19]. أدى هذا الانسحاب إلى انهيار كل من الجمهورية الأذربيجانية والكردية، بعد أن تمكنت القوات الإيرانية من استعادة سيطرتها على هذه المناطق من دون مقاومة كردية، وانهارت معها تجربة ماهاباد بصورةٍ نهائية في كانون الأول 1946، الأمر الذي أدى إلى تراجع نشاط الحزب الديموقراطي الكردستاني - الإيراني العلني، ليشكل جبهة معارضة للنظام الإيراني الذي تولى قيادته محمد رضا شاه بهلوي في العام 1941 خلفًا لأبيه رضا شاه بهلوي[20].

في بداية الخمسينيات، عرفت الحركة الكردية في إيران نوعًا من الانتعاش في فترة حكم رئيس الوزراء مصدق بعد نجاحه في حركة المعارضة التي قادها ضد حكم الشاه، إلا أن سقوط حكومته أدى إلى تراجع الحركة الكردية مع سيطرة القوات الإيرانية على عديد من القرى الكردية، وتعرّض أعضاء الحزب الديموقراطي الكردستاني لحملةٍ من الاعتقالات، لمنع انتقال الحركة الكردية التي بدأت تتطور في العراق في بداية الستينيات إلى إيران. كذلك اتخذت حكومة شاه إيران عدة إجراءات كالعمل على نشر اللغة الفارسية في المنطقة الكردية، وحظر اللغة الكردية في المدارس، مع إبقاء البث التلفزيوني بها، إضافة إلى دمج الأكراد داخل المجتمع الإيراني، والتشديد العسكري، السياسي، الاقتصادي والثقافي في المناطق الكردية التي ظلت طوال فترة الستينيات تعيش أوضاعًا اقتصادية واجتماعية صعبة.

إلا أنه وفي مطلع السبعينيات، ومع بداية الدعم العراقي له، استعاد الحزب الديموقراطي الكردستاني - الإيراني نشاطه، وتبنّى بذلك مطلب الحكم الذاتي لكردستان إيران في إطار الدولة الإيرانية الديموقراطية، متبعًا العمل المسلح ضد حكم الشاه من دون التخلي عن أشكال النضال الأخرى لتحقيق أهدافه. فدعا إلى

---

19 - تم التوصل إلى توقيع معاهدة سوفياتية إيرانية في 4 نيسان 1946 تتضمن عدة نقاط أهمها:
1.سحب الاتحاد السوفياتي لقواته من الأراضي الإيرانية.
2.إقامة شركة بترول إيرانية سوفياتية بنسبة 15% لصالح الاتحاد السوفياتي لمدة 25 سنة و50% لمدة 25 سنة أخرى، إلا أن البرلمان الإيراني رفض هذه المسألة بأغلبية الأصوات.
3.إجراء مفاوضات مباشرة بين إيران وأذربيجان الإيرانية. وبعد توقيع هذه الاتفاقية أخذ الاتحاد السوفياتي بسحب قواته تدريجيًا من الأراضي الإيرانية.

20 - نسيم الخوري، جمهورية الأحد عشر شهرًا، 2014/7/17، متوافر على الموقع: https://www.alkhaleej.ae، تاريخ الدخول: 2024/5/22.

ضرورة إقامة نظام ديموقراطي يضمن الحريات الديموقراطية للشعب الإيراني، مع الاعتراف بالحكم الذاتي، وتحسين الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية بمستوياتها المختلفة للشعب الإيراني بما فيه الشعب الكردي. وقد أدرج نضاله ضمن عمل القوى المعارضة لنظام الشاه الذي حاصر الحركة الكردية – الإيرانية، وشدد الإجراءات الأمنية في المناطق الكردية، ابتداءً من العام 1974 لغاية 1978. هذا وإن التطور الأبرز الذي طبع القضية الكردية كان بعد نجاح الثورة الإسلامية في إيران 1979.

2 - المسألة الكردية في إيران بعد قيام الجمهورية الإسلامية

انتظم نشاط الحزب الديموقراطي الكردستاني - الإيراني في حركة الاحتجاج العامة ضدّ حكم الشاه التي انطلقت مع مطلع 1978، لتمتد المظاهرات والاضطرابات إلى المنطقة الكردية. ومع تزايد الضغط الشعبي وتطور الأوضاع السياسية التي عرفتها إيران خلال تلك المرحلة، أعلنت الحكومة الإيرانية علانية الأحزاب السياسية، ما مكّن الحزب الديموقراطي الكردستاني - الإيراني من استعادة نشاطاته بصفةٍ رسمية في منطقة كردستان.

بعد نجاح الثورة الإسلامية في العام 1979، تمكن الأكراد من تجسيد الحكم الذاتي داخل المنطقة الكردية، فقاموا بإنشاء مؤسسات لإدارة الشؤون المحلية، وتشكيل ميليشيات شعبية مسلحة، كما تم تعيين عبد الرحمن غاسملوا أميناً عاماً للحزب الديموقراطي الكردستاني - الإيراني، وتشكيل مجلس الشعب الكردي، الذي تولى الدخول في مفاوضات مع الحكومة الإيرانية للحصول على اعتراف رسمي بالحكم الذاتي[21]. إلا أن هذا المطلب لم يكن مقبولاً من قبل السلطة الإيرانية الجديدة باعتباره سيكون بمنزلة خطوة أولى أمام طرح مطالب من نفس النوع لدى القوميات الأخرى، ما قد يؤدي إلى تعريض إيران إلى الانقسام والتشتت. أدى ذلك إلى بروز الخلافات والتوترات في العلاقات بين الحركة الكردية والقوات الإيرانية حول المسألة الكردية التي وصلت إلى مرحلة المواجهات المسلحة بينهما، وتمكنت بنتيجتها القوات الإيرانية من استرجاع رقابتها على المدن الكردية في نهاية 1979. ودخل الطرفان في مفاوضات فشلت بسبب رفض الحكومة الإيرانية مطلب الحكم الذاتي المقدم من قبل الحزب الديموقراطي الكردستاني، وبسبب رفض الأكراد الاستجابة لطلب الحكومة الإيرانية في ما خص تسليم السلاح كشرطٍ أولي للتوصل إلى أي حل للمشكلات العالقة بين الطرفَين. فعادت المواجهات بين الطرفَين خلال 1980، كما زادت حدة التوتر بينهما نتيجة رفض القادة الأكراد سيطرة رجال الدين على مجال السياسة في البلاد، ومواجهة عديد من الأحزاب الكردية لهذه المسألة من خلال تبنّي العمل المسلح[22].

أتت الحرب العراقية الإيرانية لتساهم بعودة النشاط الكردي المناهض للنظام الإيراني. وعملت إيران على مقاومتها ومواجهتها كجبهةٍ داخلية إلى جانب جبهة العراق الخارجية، ما أدى إلى إضعاف الحركة الكردية وتراجع الحزب الديموقراطي الكردستاني - الإيراني ومقاتلي كومله (البشمركة) على الرغم من الدعم الذي كانوا يتلقّونه من العراق، وانتقلت معظم البشمركة الكردية إلى شمال العراق. كذلك فشلت محاولات التفاوض بين السلطة الإيرانية والمعارضة الكردية المسلحة. فاستمر الخلاف حول مسألة الحكم الذاتي الذي رفضت السلطة الإيرانية منحه للأكراد، وقدّمت دعوة لهم بالتخلي عن العمل المسلح، فيما عمدت في المقابل إلى التقدم بمشاريع لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمناطق الكردية، ومنح حقوق ثقافية للأكراد، على غرار بقية القوميات، من خلال السماح بنشر اللغة والثقافة الكردية، بشكلٍ لا يتعارض مع توجهات الجمهورية الإسلامية.

حسمت نهاية الحرب العراقية - الإيرانية النزاع بين الحزب الديموقراطي الكردستاني الذي وجد نفسه من دون دعم خارجي والنظام الإيراني، ما دفع الحزب إلى اعتماد

21 - سعد ناجي جواد، القضية الكردية وموقف العرب والإيرانيين منها، الورقة العربية، مجموعة باحثين، العلاقات العربية الإيرانية: الاتجاهات الراهنة آفاق المستقبل، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1996، ص 545-546.

22 - محمد صادق صبور، موسوعة مناطق الصراع في العالم، ط1، دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2002، ص 88-89.

العمل السياسي واللجوء إلى المفاوضات مع السلطة الإيرانية بين عامَي 1988 و1989 في مدينة فيينا بعد تولّي هاشمي رفسنجاني السلطة في إيران، والذي تمثلت سياسته الخارجية بالانفتاح والداخلية بالتحرر. ومنَحَ الأكراد حريات كبيرة على المستوى الثقافي والاجتماعي والاقتصادي عبر نشر اللغة الكردية، من دون السماح بتحقيق الأهداف السياسية المتمثلة في الحكم الذاتي. وأتت عمليات الاغتيال التي استهدفت أهم قادة الحزب الديموقراطي الكردستاني من «قاسملو» الذي شكّل اغتياله في 13 تموز 1989 ضربة قاتلة للحزب، إلى «شرفكندي» الذي اغتيل في أحد مطاعم برلين في 17 أيلول 1992، حيث خلفه بعد ذلك مصطفى حاجي الذي اضطر إلى التخلي عن منصبه كأمينٍ عام للحزب لعبد الله علي حسين زادة في العام 1995، بعد تعرّضه للملاحقة من قبل القوات الإيرانية داخل العراق[23].

لقد تمكنت إيران من إضعاف الحركة الكردية، ومنعها من التطلع إلى تحقيق أهدافها السياسية المتمثلة بمطالبتها بالحكم الذاتي، وحصر مطالبها في الأمور الثقافية والاجتماعية والاقتصادية. في المقابل، لم يتمكن أكراد إيران من تحقيق ما توصل إليه أكراد العراق من تجاوز لمسألة الحكم الذاتي إلى إقامة حكومة كردية شمال العراق، وذلك بسبب غياب الدعم الخارجي وملاءمة الظروف الدولية والإقليمية، والانقسامات الطائفية بين الكرد السنة الموجودين في إقليم كردستان وبعض أجزاء من أذربيجان الغربية، والكرد الشيعة الموالين لطهران والقاطنين في محافظتَي كرمانشاه وإيلام.

لقد عمّقت الأحداث الدامية عدم الثقة بين الجماعات السياسية الكردية التي كانت تتمركز في المنطقة الحدودية الجبلية المتاخمة لتركيا والعراق وإيران، وكان يصعب على الحكومة الإيرانية السيطرة على مناطق انتشار الجماعات الكردية بسبب صعوبة تضاريسها، ما وفّر للمتمردين الأكراد درجة عالية من التحرك، ودفع الحكومة الإيرانية إلى اعتبار المناطق ذات الغالبية الكردية مناطق اضطرابات بين قوات الأمن الإيرانية ومقاتلي الحياة الحرة المتفرع من حزب العمال الكردستاني - الإيراني، كما رفضت الاستثمار فيها ما ساهم في بقائها أقل نموًا[24]. وقد طالب مرارًا حزب العمال الكردستاني بالفيدرالية الإيرانية التي من شأنها ضمان قدر كبير من الحكم الذاتي ومن الحقوق الثقافية الأكبر للكرد الإيرانيين، واستمرت الاشتباكات بين الطرفَين لغاية تموز 2011، حين أعلن الحزب وقف إطلاق النار، إلا أن ذلك لا يلغي بالطبع تأثير القضية الكردية في إيران وعلاقاتها مع تركيا[25].

23- دلشاد مراد، نبذة عن التاريخ الحديث للكرد في إيران، 2019/7/23، مجلة الشرق الأوسط الديموقراطي، متوافر على الموقع: https://alawset.info/2019/07/23/، تاريخ الدخول: 2024/5/21.

24 - Kamal Nazer Yasin, Iranian Kurdistan: A simmering cauldron, ISN Network security watch, 12 Nov- 2007 available at: https://www.isn.ethz.ch/ Digital Library/Articles/Detail/ots777=4888caa0-b3db-1461-98b9, Last visited: 21/5/2024.

25- Jonathan Spyer, Iran strikes across border into Iraqi Kurdistan, The Jerusalem Post, 20July 2017, available at: https://www.jpost.com/.../Iran-strikes-across-border-into-Iraqi-Kurdistan, last visited: 2/5/2024.

القسم الثاني
القضية الكردية والعلاقات التركية – الإيرانية

تسببت أنشطة حزب العمال الكردستاني المتواصلة في تركيز جهود الحكومة التركية على المنظار الأمني للحركات الكردية وعلى المحاولات الإيرانية للعب الورقة الكردية ضدها. ولهذا حاولت أنقرة التنسيق مع الحكومة الإيرانية في إجراءاتها ضد الحركات الكردية المسلحة، إلا أن المصالح المتضاربة بين البلدَين حالت دون التعاون الفعال. فتصاعُد الكفاح المسلح الكردي خلال ثمانينيات القرن الماضي أثّر سلبًا في العلاقات التركية - الإيرانية، حيث ألقت إيران اللوم على تركيا لإيوائها الجماعات الكردية المسلحة، ما عزز عدم الاستقرار في المناطق الكردية في شمال غرب إيران بسبب الهجمات المنطلقة من الأراضي التركية. كذلك ساهم تعاون حزب العمال الكردستاني مع الحزب الديموقراطي الكردستاني الحليف لإيران في التأثير سلبًا في العلاقات التركية الإيرانية، حيث رفضت طهران طلب أنقرة بمطاردة مقاتلي حزب العمال الكردستاني وملاحقته داخل الأراضي الإيرانية، على الرغم من الاتفاقية الأمنية التي وقعت بين البلدَين في تشرين الثاني 1984 في أنقرة ومن البروتوكول الأمني الجديد، واللذين يلزمان الطرفَين بمنع أنشطة أي مجموعة تنخرط في أعمال تخريبية ضد أمن الطرف الآخر، وكذلك بإقفال المعابر الحدودية غير الشرعية بين البلدَين، وإنشاء لجان أمنية على مستوى الخبراء وكبار المسؤولين[26].

وقد تميزت العلاقات التركية - الإيرانية بالتنافس حول بعض جوانب القضية الكردية وبالتعاون حول جوانب أخرى.

أولاً: التنافس والتعاون التركي – الإيراني حول القضية الكردية

على الرغم من الاتفاقيات الأمنية بين البلدَين، تواصلت الاتهامات التركية لإيران بالسماح لحزب العمال الكردستاني بإنشاء معسكرات تدريب على أراضيها، للقيام بعملياتٍ إرهابية ضد تركيا، وقد أنكرت طهران وجود هذه المعسكرات، لكنها اعترفت في الوقت نفسه بصعوبة ضبط المنطقة الحدودية التي يستغلها بعض أعضاء حزب العمال الكردستاني. وقد أتت اعترافات زعيم الحزب عبد الله أوجلان الذي اعتقل في شباط 1999 خلال محاكمته لتُفاقم التوترات وتؤثر سلبًا في العلاقات بين أنقرة وطهران. وما زاد الأمر سوءًا خرق طائرة تركية المجال الجوي

26 - زاوي رابح، خمسة محاور تدور حولها العلاقات التركية الإيرانية أهمها الاقتصاد والضغوط الدولية، 2020/3/3، مركز الخليج للأبحاث، الجزائر، متوافر على الموقع:
option=com_content&172Itemid=&55-05-13-03-03-4919:2020www.araa.sa/index.php?view=article&id=
تاريخ الدخول: 2024/5/12.

الإيراني، وقصفها لموقعٍ عسكري بالقرب من بيرانشهر في تموز 1999 ومقتل خمسة جنود إيرانيين، ما أدى إلى رد فعل قوي من وزارة الخارجية الإيرانية، وإعلان رئيس الأركان المشتركة للقوات المسلحة الإيرانية عن حق بلاده في الثأر، واعتقال حرس أمن الحدود الإيراني جنديَين تركيَين لعبورهما الحدود بشكلٍ غير قانوني[27].

1 - التنافس التركي - الإيراني حول القضية الكردية

تأثرت العلاقات التركية الإيرانية بالتنافس في إقليم كردستان - العراق، حيث استقر كل من المعارضة المسلحة الكردية - الإيرانية ومقاتلي حزب العمال الكردستاني في شمال العراق، وواصلوا هجماتهم عبر الحدود على تركيا وإيران، ما دفع بالدولتَين إلى الاقتراب من الأحزاب الكردية - العراقية لاحتواء هذه الهجمات. وبعد إتمام تركيا المصالحة مع الأكراد العراقيين وتعزيز وجودها الأمني والاستخباراتي في شمال العراق، تفاقمت المخاوف الإيرانية حول رغبة تركيا وطموحاتها في السيطرة على المنطقة في الوقت الذي عززت فيه علاقاتها مع "إسرائيل". فرفعت طهران من مستوى دعمها السياسي واللوجستي للاتحاد الوطني الكردستاني بهدف احتواء أنشطة المعارضة الكردية - الإيرانية التي استقرت في هذه المنطقة. كذلك اتخذت القوات الإيرانية بعض التدابير العسكرية في المناطق الحدودية، ودعمت طهران حزب الله الكردي الذي كان نشطاً في الجزء الذي يسيطر عليه البارزاني في شمال العراق كوسيلة ضغط ضد الحزب الديموقراطي الكردستاني الذي أُجبر على وقف عملياته المسلحة داخل إيران. فاتهمت تركيا إيران بمحاولتها توسيع نفوذها في العراق، وضرب العلاقات التركية - العراقية بهدف غرس دولة كردية تحت حمايتها، لاستخدامها في زعزعة استقرار تركيا. لكن العلاقات التركية - الإيرانية ما لبثت أن تحسنت بسبب التقاء المصالح بعد الغزو الأميركي للعراق.

هذا وكان لتأسيس السلطة الكردية الذي تم في شمال العراق في العام 2010 دورٌ في دفع تركيا إلى إعادة النظر في نهجها تجاه حكومة إقليم كردستان، بسبب حاجتها المتزايدة إلى الطاقة وخدمة لمصالحها التجارية، إضافة إلى رغبتها في تنشيط الدعم الكردي - العراقي لاستراتيجيتها الجديدة للحل السلمي للقضية الكردية في تركيا. ففتحت قنصلية لها في أربيل في آذار 2010، وزادت من علاقاتها الاقتصادية مع حكومة إقليم كردستان الذي أجبره وضعه الجغرافي على الانفتاح على تركيا بشكلٍ كبير، فكانت هذه الخطوة بمنزلة فرصة لتطبيع العلاقات مع الأكراد سياسيًا واقتصاديًا وأمنيًا، فأصلحت العلاقات الاقتصادية ما أفسدته السياسة. وفي العام 2011، مثّلت حكومة إقليم كردستان سادس أكبر سوق للصادرات التركية، حيث بلغت 5.1 مليار دولار ووصل في العام 2013 ليصبح ثالث أكبر سوق للصادرات التركية التي بلغت

27- Bayram Sinkaya, Turkey-Iran Relations in the 1990s and the Role of ideology perception, vol 10, no.1, 2005, p8-11, on the link: www.academia.edu, last visited: 12/5/2024.

قيمتها 8 مليار دولار، في حين بلغ إجمالي التعاملات التجارية بين حكومة الإقليم وتركيا حوالي 11 مليار دولار أميركي، في حين بلغ حجم العلاقات التجارية بين حكومة إقليم كردستان وإيران حوالي 6 مليار دولار[28]. وقد توّج هذا التقارب الاقتصادي من خلال اتفاق الطاقة الذي وقع في آذار 2013 لتسهيل تصدير النفط من إقليم كردستان، بعد أن قام بتركيب خط أنابيب جديد انضم إلى خط كركوك – جيهان، ووصل إلى محطة جيهان النفطية على البحر المتوسط، كما تم تزويد الأسواق العالمية بأول دفعة من نفط الإقليم في نيسان من العام نفسه، ما دفع إيران إلى السعي إلى إبرام اتفاقيات للطاقة مع حكومة كردستان العراق[29] أيضًا.

ومع دخول تنظيم داعش الإرهابي كلاعبٍ جديد في العام 2014 واستيلائه على الموصل، وبسبب العلاقات المتوترة بين حكومة إقليم كردستان - العراق والحكومة المركزية في بغداد، طلب رئيس الإقليم مسعود البارزاني من برلمان كردستان إعداد استفتاء على الاستقلال، إلا أن إيران حذّرت حكومة إقليم كردستان من أي محاولة للاستقلال، مؤكدة أهمية الحفاظ على سلامة الأراضي العراقية ووحدتها من أجل إيران، خوفًا من بروز دولة كردية مستقلة، ومن احتمال أن تُكسب تركيا «إسرائيل» نفوذاً أكبر على كردستان العراق[30]. وفي الوقت الذي قدّمت فيه تركيا قليلًا من الدعم لحكومة إقليم كردستان، برزت إيران كداعمٍ رئيس لحكومة الإقليم ضد هجمات «داعش»، وزودتها بالأسلحة والذخائر والخبراء لتنسيق العمليات العسكرية، ما ساهم في تحسين العلاقات بين إيران وحكومة إقليم كردستان[31]. وبعد انضمام تركيا إلى التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأميركية الذي تم تشكيله في آب 2014 لمكافحة داعش، نشرت قوة عسكرية صغيرة في بعشيقة بالقرب من الموصل، بالتنسيق مع حكومة إقليم كردستان والحكومة العراقية من أجل تدريب كل من السكان المحليين وقوات البشمركة الكردية. وقد أثار ذلك خلافًا بين أنقرة والحكومة المركزية العراقية بسبب مخاوف العراق التاريخية من الطموحات التركية في شماله،

28- سونر جاغايتاي، تركيا وحكومة إقليم كردستان مصلحة اقتصادية مشتركة غير معلنة، 2015/3/16، معهد واشنطن للدراسات والأبحاث، متوافر على الموقع:
www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/trkya-w-hkwmt-aqlym-krdstan-mslht-aqtsadyt-mshtrkt-ghyr-، تاريخ الدخول: 2024/5/5.

29 - مايكل نايتس، التحكيم في مسألة حط أنابيب العراق-تركيا: تفادي الكارثة في السياسات، 2019/5/8، معهد واشنطن للدراسات، متوافر على الموقع:
www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/althkym-fy-msalt-kht-anabyb-alraq-trkya-tfady-alkartht-fy-alsyasat، تاريخ الدخول: 2024/5/5.

30 - Sinkaya, The Kurdish question in Iran and its effects on Iran-Turkey relation, British Journal of Middle eastern studies 2018, Vol. 45, No. 5, 8 August 2017, on the link:
www.researchgate.net/publication/319062608_The_Kurdish_question_in_Iran_and_its_effects_on_Iran-Turkey_relations, last visited: 12/5/2024.

31 - Turkey and Iran: Bitter Friends, Bosom Rivals, Crisis Group Middle East Briefing N°51,13/12/2016, on the link:
www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/gulf-and-arabian-peninsula/iran/b051-turkey-and-iran-bitter-friends-bosom-rivals, last visited: 12/5/2024.Turkey and Iran: Bitter Friends, Bosom Rivals,Turkey and Iran: Bitter Fr.

كما دفع إيران إلى إدانة الوجود العسكري التركي في شمال العراق. فالتنافس بين إيران وتركيا حول كردستان - العراق قد امتد إلى شمال سوريا، حيث برز القلق التركي والإيراني من احتمال قيام دولة كردية، إلا أنهما لم تتمكنا من تنسيق سياساتهما في ما يتعلق بهذا التطور بسبب خلافاتهما الإقليمية والحذر في العلاقة بينهما.

2 - التعاون التركي - الإيراني حول القضية الكردية

باتت القضية الكردية من أكثر القضايا الملحة على مستوى منطقة الشرق الأوسط، وذلك بسبب المتغيرات السياسية والاجتماعية والأمنية التي ترتبط بها وتؤثر في المنطقة بأسرها. فإيران التي يقطنها نحو 11 مليون كردي، ظلت تتابع باهتمامٍ كبير تطورات القضية الكردية في تركيا والعراق وسوريا، وبخاصةٍ بعد حصول الأكراد في هذه الدول على بعض حقوقهم القومية، لكنها ظلت تعارض أبسط الحقوق القومية، كالزي الكردي في الإدارات والمؤسسات وتعليم اللغة الأم في المدن الكردية. فلجأت إلى ملاحقة الناشطين الأكراد المطالبين بالحقوق القومية والسياسية الدينية بتُهَم الإخلال بالأمن القومي والاتجار بالمخدرات ومعاداة النظام الإيراني.

تعود المخاوف الإيرانية من تطور القضية الكردية إلى فترة الوجود الأميركي في العراق وسقوط نظام صدام حسين في العام 2003، حيث كانت خشية طهران من توسع الأكراد في حكمهم الفيدرالي، ومن تصاعُد مطالباتهم الداعية إلى الانفصال وإنشاء كيان كردي مستقل، الأمر الذي قد يشجع الأكراد - الإيرانيين وبقية القوميات المنتشرة في عدد كبير من المدن والمناطق، على المطالبة بالحقوق نفسها، لذلك سعت إلى إفشال أي طموح كردي للانفصال عن العراق، وحذرت مسعود بارزاني مرات عديدة من السعي لتقسيم العراق.

بعد الغزو الأميركي للعراق في العام 2003، وبعد عقدَين من عدم الثقة المتبادل والتنافس بين إيران وتركيا، وجدت الدولتان أن مصالحهما قد تلتقي حول موضوع القضية الكردية بعدما راودتهما شكوك حول نوايا الولايات المتحدة الأميركية بمنح الأكراد العراقيين استقلالهم، ما دفع بالأكراد إلى إرسال عدد من الوفود إلى كل من إيران وتركيا وبعض الدول العربية، كسوريا ومصر والمملكة العربية السعودية من أجل تهدئة مخاوفهم وطمأنتهم بالتزامهم العراق. واتبعت تركيا وإيران تجاه العراق والأكراد العراقيين سياسات متباينة. ففي حين عارضت تركيا إقامة نظام فيدرالي وإضفاء الصفة الرسمية على حكومة إقليم كردستان بعد اعتراف الدستور العراقي لعام 2005 بإقليم كردستان كإقليمٍ فيدرالي، دعمت إيران النظام الفيدرالي في العراق، بينما عارضت الاستقلال الكرديّ وسعت جاهدة لبناء تحالف سياسي يجمع الشيعة والأكراد العراقيين، كما وسّعت علاقاتها مع حكومة إقليم كردستان. ففتحت قنصلية ثانية في أربيل 2005، بعد قنصليتها في السليمانية، كذلك افتتحت حكومة إقليم كردستان

التعاون التركي الإيراني حول القضية الكردية

مكتب تمثيل لها في طهران 2007، إضافة إلى المكاتب الموجودة سابقًا للأحزاب الكردية العراقية في إيران. وساهم وجود القوات الأميركية في العراق في الحد من التدخلات الإيرانية والتركية في شمال العراق ومن أنشطتهما الاستخباراتية، فأصبح الحزب الديموقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني يشجعان على انتقاد التدخلات الإيرانية والتركية في المنطقة وسياساتهما تجاه القضية الكردية، وتحولت حكومة إقليم كردستان إلى مركز للدعاية القومية الكردية والنشر والبث، فاستضافت عديدًا من المؤتمرات التي تناولت مستقبل الأكراد في تركيا وإيران[32].

أدانت تركيا وجود حزب العمال الكردستاني في شمال العراق، متهمة الولايات المتحدة الأميركية في فشلها في تقييد الأنشطة الإرهابية، التي كان يمارسها كل من حزب العمال الكردستاني وحزب الحياة الحرة الكردستاني من معقلَيهما في جبل قنديل في إقليم كردستان على إيران وتركيا، وبخاصةٍ بعد العام 2004. ساهم ذلك في مزيد من التعاون بين أنقرة وطهران، فشنّت المقاتلات التركية غارات جوية، في حين قصفت المدفعية الإيرانية قواعد مشتركة للحزبين في جبل قنديل، كما تبادلت الدولتان المعلومات الاستخباراتية،

32 - Turkey, Iraqi Kurds and Iran: The battle for northern Iraq, The Economist, 20 Mars 2003, on the link: www.economist.com, last visited: 2/5/2024.

ونسّقت عملياتهما العسكرية ضد حزب العمال الكردستاني. لكن هذا التعاون بين تركيا وإيران لم ينفِ الاختلاف في الرؤية والمقاربة بينهما حول القضية الكردية.

وعادت القضية الكردية إلى الواجهة بقوةٍ عندما أعلن رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني توصله إلى اتفاق مع عدد من الأحزاب الكردية، حول إجراء استفتاء لأكراد العراق لتحديد رغبتهم في الاستمرار في الحكم الذاتي، أم الانفصال عن العراق. قُوبِلَ هذا الإعلان بمعارضةٍ شديدة من قبل المسؤولين الإيرانيين، لأن من شأن ذلك أن يفاقم المشكلات ويوتر الأوضاع الأمنية في العراق. وبعد إعلان إجراء الاستفتاء في الإقليم، وجدت إيران نفسها أمام خطر حقيقي قد يهدد أمنها الداخلي ووحدة أراضيها، فبدأت في البحث عن سبيل لوقفه أو مروره بأقل تأثير على الأكراد في الداخل الإيراني الذين بدأوا حراكًا مكثفًا ضد طهران، خصوصًا بعد انضمام عدد من الأحزاب الكردية مثل الحزب الديموقراطي الكردستاني - الإيراني وحزب الحياة الحرة، إلى النضال المسلح ضد النظام الإيراني. فلجأت السلطات الإيرانية إلى التحالف مع بعض الأحزاب الكردية، ووظفت علاقاتها الجيدة مع البعض منهم، وخصوصًا المناهضة لرئيس إقليم كردستان العراق مسعود بارزاني[33]، مستغلة إعلان هذين الحزبَين رفضهما القاطع لإجراء أي استفتاء لانفصال الإقليم، بحجة انتهاء ولاية بارزاني وعدم أحقيته في إدارة الإقليم وتقرير مصيره. كذلك استفادت من رفض حركة التغيير استمرار مسعود بارزاني في قيادة الإقليم، والاستفتاء في كردستان العراق، بحجة أن الأرضية غير ممهدة لإجرائه، وبسبب ملف المناطق المتنازع عليها مع بغداد والمشكلات العالقة داخل الإقليم، بعد أن كثفت لقاءاتها مع قادة الحركة وأقطابها، لحثّهم على رفض الجهود التي تبذلها حكومة الإقليم لإقناعهم بضرورة المشاركة في الاستفتاء.

ثانيًا: تأثير الطموح الكردي في تركيا وإيران

أثّرت القضية الكردية بشكلٍ عميق في تركيا وإيران لسنواتٍ عديدة، كما تسببت في مخاوف أمنية، فكانت حيناً مصدراً للخلاف وحيناً آخر دافعًا للتعاون بين البلدَين اللذين استمرا في النظر إلى القضية الكردية على أنها مسألة أمنية، وإلى محاولات الأكراد من أجل تحقيق الحكم الذاتي كتهديدٍ لأمنهما القومي. وقد حالت المصالح الإقليمية المتنافسة لأنقرة وطهران دون تبنّي سياسات إقليمية منسقة ومتماسكة في ما يتعلق بالقضية الكردية، كما أفضى التنافس بينهما إلى مزيد من تشرذم الحركات الكردية في المنطقة، وإلى التنافس في ما بينها من خلال الكتل الإقليمية.

33 - باسم فرنسيس، حركة التغيير الكردية بين صعود مفاجئ وهبوط مدوٍّ، 2022/10/15، مجلة الإندبندنت العربية، متوافر على الموقع: www.independentarabia.com/node/268091، تاريخ الدخول: 2024/5/12.

1 - الدور التركي - الإيراني في تعزيز الطموح الكردي

كان لتمركز حزب العمال الكردستاني - التركي PKK في شمال العراق وتحديدًا في جبال قنديل الأثر السيّئ في مسار العلاقات التركية - الإيرانية. فعلى الرغم من توقيع عديد من المذكرات الأمنية بين الجانبَين من أجل وضع حد للتوغلات العسكرية التي يقوم بها عناصر الحزب على طرفَي الحدود، فإنها لم تتمكن من الحد من نشاطات الحزب وتحركاته بسبب الدور الإيراني. ومع الغزو الأميركي للعراق 2003، توثقت علاقة الحزب بإيران التي نجحت في تنسيق تحركاته في مناطق شمال العراق. وبعد تحرير سنجار من سيطرة «داعش» في تشرين الثاني 2015، أصبح الحزب بقوته العسكرية أحد الركائز الأساسية في الشرق الأوسط، حيث وفرت له إيران انتشارًا عسكريًا في سنجار[34].

لقد أعادت إيران إحياء روابطها التاريخية مع كل من حزب العمال الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني - العراقي الخصم الرئيس للحزب الديموقراطي الكردستاني - العراقي، كما سعت في المقابل إلى تقويض الحكم الذاتي لحكومة إقليم كردستان - العراق عن الحكومة المركزية في بغداد. ووقّعت عديد من الاتفاقيات تعهّد بموجبها الحزب بعدم تنفيذ عمليات ضد إيران على الحدود الغربية، كذلك تعهّدت مجموعات المعارضة الكردية الأخرى بعدم العمل ضد النظام الإيراني، مقابل الاستفادة من التعاون والدعم الإيرانيَين وبخاصةٍ في العراق. وبذلك يكون الحزب قد أصبح قادرًا على التأثير في حكومة إقليم كردستان العراق وعلى الحدود العراقية - السورية خوفًا من سيطرة الفصائل الموالية لتركيا وحدها[35].

وعلى الرغم من توقيع تركيا وإيران عديدًا من الاتفاقيات الثنائية لمواجهة حزب العمال الكردستاني - التركي، والتي كان آخرها الاتفاقية الموقعة في أيلول 2020، فإنه لم يتحقق شيء لغاية تاريخه. فإيران لا ترغب بأن تترك ورقة حزب العمال الكردستاني لتركيا من دون مقابل عملي، حيث يحصل الحزب كما عديد من الفصائل الأيزيدية المرتبطة به على الدعم اللوجستي والفني من إيران، كما ساهم اختيار جبال قنديل، التي يقع بعضها داخل الحدود الإيرانية، كمقرٍ رئيس للحزب، إلى فتح الباب أمام تطوير العلاقات بين طهران وحزب العمال الكردستاني - التركي، لمنع أي عملية عسكرية تركية مرتقبة في منطقة سنجار من دون تفاهمات مسبقة مع طهران، حيث يبدو أن سنجار ستعيد المواجهة غير المعلنة بين تركيا وإيران. فالعلاقة بين البلدَين، شهدت تفاهمات عالية المستوى في ملفات مختلفة في المنطقة، خصوصًا بعد الاستفتاء الذي نظّمه إقليم كردستان – العراق في العام 2017. وكذلك بعد انطلاق مباحثات أستانا التي أدت إلى تقارب تركي - إيراني حول عديد

34 - علي بشار، مدينة سنجار العراقية وتدافعات الموقف الجيو-أمني-الإقليمي، مركز الجزيرة للدراسات، 23 نيسان 2019، متوافر على الرابط: /yvn7tr3www.bit.ly، تاريخ الدخول 2024/5/19.

35 - Bilal Wahab, Iran's Warming Relations with the PKK Could Destabilize the KRG, The Washington Institute, 6/2/2017, on the link, www.bit.ly/3sw8b8z, last visited: 12/5/2024.

من الملفات، تراجعت حدة المنافسة بين الطرفَين التي وصلت أوجها في أثناء معركة الموصل ضد تنظيم داعش الإرهابي. ولعل التراشق في التصريحات بين السفيرَين التركي والإيراني في بغداد خير دليل على الضرر بالتفاهم بين الجانبَين الذي ألحقه موضوع سنجار، ويمكن أن تكون الشرارة التي تعيد التنافس والصراع بين الطرفَين في المنطقة. فالقيمة الجيو - سياسية لمنطقة سنجار وامتداداتها الجغرافية، تجعل من مسألة الاحتفاظ بها عملية استراتيجية مهمة للغاية، ولذلك فإن صراع الإرادات بين تركيا وإيران حول هذه المدينة سيجد صداه داخل العراق وخارجها، وبخاصةٍ عندما يتعلق الأمر بمستقبل الدور التركي في شمال العراق، لا سيما في إقليم كردستان ونينوى وكركوك والتي ترى فيها تركيا مجالاً للنفوذ الجيو - سياسي. وبعد سيطرة الفصائل المسلحة على مدن نينوى وكركوك، بدأت تواجه تركيا واقعًا صعبًا، خصوصًا مع امتداد هذه السيطرة نحو سنجار، حيث ترى فيها تركيا وجهًا آخر للتضييق الإيراني، وبالتالي فإن الوصول إلى بيئة هادئة في سنجار اليوم، لن يتم من دون أن تكون هناك إرادة إيرانية حقيقية في هذا المجال.

فقدرة البلدَين على مواصلة إدارة العلاقات الثنائية بشكلٍ مستقر تتقلص بفعل التحولات الإقليمية، وبسبب رغبة كل من أنقرة وطهران استغلال الفراغ الناجم عن تراجع الدور الأميركي في المنطقة لتعزيز دورهما الإقليمي، فضلًا عن اتجاه أنقرة إلى بناء شراكات استراتيجية مع «إسرائيل» ودول خليجية تجعلها طرفًا في تكتل إقليمي جديد، وأحد أهم أهدافه الرئيسة مواجهة النفوذ الإيراني.

2 - القلق التركي - الإيراني من تنامي الطموح الكردي

على الرغم من الخلاف بين إيران وتركيا حول عديد من الملفات، فإن ما يجمعهما هو الطموح الكردي في الانفصال لخشيتهما من انعكاساته المستقبلية على الأمن والاستقرار في بلديهما، ومن تشكيله لتوتراتٍ ومواجهات داخل العراق لتطال دول الجوار. ولم تمنع العلاقات السياسية والاقتصادية الوثيقة بين الحكومة التركية ومسعود بارزاني أنقرة من التعبير عن رفضها للاستفتاء في إقليم كردستان العراق. وقد وصف رئيس الوزراء التركي آنذاك بن علي يلدرم خطة أكراد العراق لإجراء استفتاء على الاستقلال بأنها خطوة غير مسؤولة، خصوصًا أن المنطقة فيها ما يكفي من المشكلات. كذلك أعلن وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو، أن المُضي قُدُمًا في هذا الاستفتاء يشكل خطأً فادحًا داعيًا الأكراد إلى المحافظة على وحدة العراق، في حين تمنى أحمد داوود أوغلو على أربيل المطالبة بحقوقها ضمن الحدود العراقية الواحدة. في المقابل، اتفقت كل من تركيا وإيران على رفض الاستفتاء المقرر في إقليم كردستان العراق، وعلى التعاون والتنسيق العسكري والأمني ضد حزب العمال الكردستاني بشقّيه التركي والإيراني. وقد أثار الاستفتاء

على الاستقلال في كردستان العراق قلق الدولتَين اللتين تعترضان عليه منذ الحرب العالمية الأولى، خوفًا من امتداد عدوى المطالبة بالاستقلال إلى أكراد تركيا وإيران، ثم أتت الأحداث السورية وما رافقها من بداية تبلور لنشوء كيان كردي للمرة الأولى على طول الحدود التركية السورية من الحسكة والقامشلي إلى عين العرب وعفرين، على يد قوات سوريا الديموقراطية الكردية «قسد» التابعة لحزب العمال الكردستاني الناشط في تركيا، والذي له موطئ قدم في إيران أيضًا تحت اسم حزب الحياة الحرة الكردستاني، لتدفع بتركيا وإيران على محاربة حزب العمال الكردستاني، كل ذلك ساهم في تحقيق التقارب في مناخ العلاقات بين البلدَين.

هذا وقد زاد التوجس الإيراني - التركي من السياسات الأميركية لجهة إقامة عدد من القواعد العسكرية الجوية في سوريا، وتوفير الدعم للقوات الكردية، وإرساء أرضية علاقات مستمرة وطويلة الأمد بين واشنطن ومناطق سيطرة الأكراد، إضافة إلى إبرام اتفاقيات عسكرية واقتصادية. كذلك ارتفعت حفيظة أنقرة وطهران نتيجة تصاعد مستوى التنسيق بين موسكو وواشنطن في سوريا بشكلٍ يتعارض مع مصالحهما، ويحدّ من نفوذهما ودورهما في سوريا. وقد تُرجم التقارب التركي - الإيراني بتفاهماتٍ في سوريا والعراق من خلال تطويق المشروع الكردي الاستقلالي في سوريا والعراق، عبر ممارسة الضغوط على الاستفتاء في كردستان - العراق ومنع ضم كركوك، وعبر تنفيذ عمليات عسكرية مشتركة ضد حزب العمال الكردستاني في العراق (جبال قنديل وسنجار)، إضافة إلى تقويض الكيان الكردي في سوريا. لكن هذه التفاهمات لم ترقَ إلى مستوى التحالف الاستراتيجي، خصوصًا أن البلدَين لديهما استراتيجيات مختلفة وتتميز العلاقات بينهما بإرثٍ من الصراع والتنافس على منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي وآسيا الوسطى، كما تتداخل في علاقاتهما العناصر الطائفية والمذهبية والمصالح الاقتصادية والأدوار الإقليمية.

”تبرز القضية الكردية كواحدةٍ من أهم القضايا التي تتعلق بمسألة الأقليات في منطقة الشرق الأوسط، كما تُعد من أبرز المشكلات التي تهدد أمن المنطقة وسلامتها، خصوصًا أن الشعب الكردي يعيش في إقليم حساس جيوبوليتيكيًا وله أهمية بالغة في الاستراتيجية الدولية وموزّع بين العراق، سوريا، تركيا وإيران.“

الخلاصة

استخدمت القضية الكردية في كثير من الأحداث كورقة ضغط من قبل بعض الأنظمة ضد بعضها الآخر، الأمر الذي ضاعف من محنة الأكراد ومعاناتهم، وزاد من الخلافات بين الأطراف السياسية الكردية. وتعود مشكلة الأكراد في تركيا في العصر الحديث إلى معركة جالديران في العام 1514، وتوقيع اتفاقية أماسيا في العام 1555 التي كُرس بموجبها تقسيم كردستان وتعيين الحدود بين الدولتَين الصفوية والعثمانية، ما شكّل صفعة لآمال الأكراد في الحصول على استقلالهم. كذلك تسبّبت اتفاقية سايكس - بيكو في تحطم الآمال الكردية في تحقيق حلمهم بالاستقلال، ما عمّق المشكلة الكردية وزاد من تأثير حزب العمال الكردستاني في المسألة الكردية على المستويَين الداخلي والخارجي. أدى ذلك إلى نشوب ثورات كردية متلاحقة ضد السياسة التركية الجديدة إضافة إلى أحداث منفرقة بين الدولة المركزية والأكراد، فاتخذت الحكومة التركية عديدًا من الإجراءات، وقامت بحملاتٍ واسعة ضد أعضاء الحزب، نتج عنها تدفّق هجرة كردية جماعية إلى سوريا والدول المجاورة.

أما في إيران، فيعود تاريخ القضية الكردية إلى تأسيس الدولة الإيرانية الحديثة في عشرينيات القرن الماضي، فتحولت التطلعات السياسية للشعب الكردي من حين لآخر إلى حركات مسلحة تهدد أمن الأراضي الإيرانية وسلامتها. واجهت طهران النضال الكردي بنجاحٍ في مراحل معينة، واستخدمت الورقة الكردية بفعاليةٍ في سياستها الخارجية في مراحل أخرى، كما تعاملت الجمهورية الإسلامية التي تأسست بعد الثورة مع التحدي الكردي عبر استخدام استراتيجية تدمج بين التدابير العسكرية واحتواء الأكراد في دوائر السلطة.

ساهمت أنشطة حزب العمال الكردستاني العسكرية في تركيز جهود الحكومة التركية على المنظار الأمني للحركات الكردية المسلحة، وحاولت أنقرة التنسيق مع الحكومة الإيرانية في إجراءاتها ضد هذه الحركات، إلا أن المصالح المتضاربة بين البلدَين حالت دون التعاون الفعال، حيث تميزت العلاقات التركية - الإيرانية بالتنافس حول بعض جوانب القضية الكردية وبالتعاون حول جوانب أخرى.

في مطلع القرن الحادي والعشرين، ظهرت مؤشرات جديدة لتشكيل السياسة الدولية في ما يتعلق بالقضية الكردية. فمع استبدال النظام في العراق بحكومةٍ فيدرالية، وقيام حكومة إقليم كردستان التي أصبحت دولة شبه مستقلة، وإلى جانب المخاوف الأمنية، بدأت المصالح الاقتصادية للجهات الفاعلة الإقليمية في صياغة سياساتها، وبخاصةٍ المحاولات التركية والإيرانية لتطوير علاقات اقتصادية مع حكومة إقليم كردستان، فأصبحت القضية الكردية قضية مهمة على أجندة تفاعلات أنقرة - طهران. بناءً عليه، وعلى الرغم من الاختلافات حول عدد من

القضايا الإقليمية بما في ذلك القضية الكردية، واصلت إيران وتركيا توسيع علاقاتهما الاقتصادية والسياسية.

أثرت القضية الكردية بشكلٍ عميق في العلاقات التركية - الإيرانية لسنواتٍ عديدة، خصوصًا مع دخول تنظيم داعش الإرهابي كلاعبٍ جديد في العام 2014، واستيلائه على الموصل في العراق، واندلاع الأحداث السورية وما رافقها من بداية تبلور لنشوء كيان كردي للمرة الأولى على طول الحدود التركية - السورية على يد «قسد» التابعة لحزب العمال الكردستاني الناشط في تركيا، والذي له موطئ قدم في إيران أيضًا تحت اسم حزب الحياة الحرة الكردستاني. جاءت هذه التطورات لتدفع بتركيا وإيران على محاربة حزب العمال الكردستاني، الأمر الذي ساهم في تحقيق التقارب في مناخ العلاقات بين البلدَين. إلّا أن الرؤى والمصالح الإقليمية المتنافسة لكل من أنقرة وطهران حالت دون تبنّي سياسات إقليمية منسقة ومتماسكة في ما يتعلق بالقضية الكردية، وأفضى التنافس بينهما إلى مزيد من تشرذم الحركات الكردية في المنطقة.

حاليًا، ومع عودة الحديث عن تقارب تركي - سوري عبّر عنه مؤخرًا الرئيس التركي رجب طيب أردوغان تمهيدًا لعودة العلاقات التركية السورية إلى سابق عهدها، أي إلى ما قبل اندلاع الأحداث السورية، لا بد من طرح التساؤل الآتي، هل ستتم التسوية على حساب القضية الكردية؟ وما تأثير ذلك مستقبلًا في وضع الأكراد في كل من العراق وإيران وفي طموحهم الدائم لتأسيس كيان مستقل؟

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية: (كتب، مجلات، إنترنت)

1 - أسماء سعد الدين، تفاصيل معاهدة قصر شيرين، 2022/3/18، متوافر على الموقع: الدخول:2024/5/2.

2 - باسم فرنسيس، حركة «التغيير» الكردية بين صعود مفاجئ وهبوط مدوّ، 2022/10/15، مجلة الإندبندنت العربية، متوافر على الموقع: www.independentarabia.com/node/268091 تاريخ الدخول: 2024/5/12.

3 - دلشاد مراد، نبذة عن التاريخ الحديث للكرد في إيران، 2019/7/23، مجلة الشرق الأوسط الديموقراطي، متوافر على الموقع: https://alawset.info/2019/07/23/ تاريخ الدخول: 2024/5/21.

4 - زاوي رابح، خمسة محاور تدور حولها العلاقات التركية - الإيرانية أهمها الاقتصاد والضغوط الدولية، 2020/3/3، مركز الخليج للأبحاث، الجزائر، متوافر على الموقع: www.araa.sa/index.php?view=article&id=4919:2020-03-03-13-05-55&Itemid=172&option=com_content، تاريخ الدخول: 2024/5/12.

5 - حنا عزو بهنان، قضية حزب العمال الكردستاني وانعكاساتها على العلاقات العراقية - التركية (1984 -2007)، مجلة الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العراق، 2008.

6 - مايكل نايتس، التحكيم في مسألة خط أنابيب العراق - تركيا: تفادي الكارثة في السياسات، 2019/5/8، معهد واشنطن للدراسات، متوافر على الموقع: www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/althkym-fy-msalt-kht-anabyb-alraq-trkya-tfady-alkartht-fy-alsyasat

7 - محمد زكي أوسي، الشهيد سيد رضا الكردي وثورته في درسيم، 2020/5/5، متوافر على الموقع: https://ara.yekiti-media.org، تاريخ الدخول: 2024/6/5.

8 - محمد عبد القادر خليل، تحديات متصاعدة: تركيا، أردوغان من فرصة إلى عبء، 2015، متوافر على الموقع: www.acrseg.org/list.aspx?props=topstory ، تاريخ الدخول: 2024/4/13.

9 - محمد صادق صبور، موسوعة مناطق الصراع في العالم، ط1، دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2002.

10 - نانسي العتوم، ما هي المعاهدات التي رسمت الحدود العثمانية الفارسية؟ 11 حزيران 2020، متوافر على الموقع: www.e3arab9%85%D8%A7%D8%B9/%D9%85%D8%A7 تاريخ الدخول: 2024/4/5.

11 - نوال عبد الجابر سلطان الطائي، المتغيرات السياسية التركية تجاه المشكلة الكردية 1999-2006، مجلة الدراسات الإقليمية، العراق، العدد 7، 2007.

12 - نسيم الخوري، جمهورية الأحد عشر شهرًا، 2014/7/17، متوافر على الموقع: https://www.alkhaleej.ae، تاريخ الدخول: 2024/5/22.

13 - سونر جاغايتاي، تركيا وحكومة إقليم كردستان مصلحة اقتصادية مشتركة غير معلنة، 2015/3/16، معهد واشنطن للدراسات والأبحاث، متوافر على الموقع: www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/trkya-w-hkwmt-aqlym-krdstan-mslht -aqtsadyt-mshtrkt-ghyr- ، تاريخ الدخول: 2024/5/5.

14 - سعد ناجي جواد، القضية الكردية وموقف العرب والإيرانيين منها، الورقة العربية، مجموعة باحثين، العلاقات العربية الإيرانية: الاتجاهات الراهنة آفاق المستقبل، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1996، ص 545-546.

15 - علي بشار، مدينة سنجار العراقية وتدافعات الموقف الجيو – أمني - الإقليمي، مركز الجزيرة للدراسات، 23 نيسان 2019، متوافر على الرابط: www.bit.ly/3tr7yvn ، تاريخ الدخول 2024/5/19.

16 - عقيل محفوض، تركيا والأكراد: كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية؟ المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، الدوحة، 2012.

17 - فيصل غدير غازي، مواقف الحكومات التركية في نشأة المسألة الكردية: دراسة تاريخية 1923-2012، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، عدد 46، 2012.

18 - رياض الصمد، العلاقات الدولية في القرن العشرين، الجزء الثاني، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، 1983.

19 - شكري شيخاني، الشيخ سعيد بيران أحد رموز الحركة الكردية، 2022/5/1، متوافر على الموقع: https://xeber24.org/archives/396047، تاريخ الدخول: 2024/6/5.

20 - أردوغان يتعهد "بتطهير" تركيا من المسلحين الأكراد، الجزيرة نت، 31 كانون الأول 2015، متوافر على الموقع: http://studies.aljazeera.net/ar/reports/01/201611965618119165.html#a48 تاريخ الدخول: 2024/4/13.

21 - فرصة أردوغان: الربط بين التعديل الدستوري وحل المسألة الكردية، مركز الجزيرة للدراسات، 3 آذار 2013، متوافر على الرابط: www.google/msxpXe، تاريخ الدخول: 24 /5/ 2024.

22 - تعرف على أعداد ومناطق توزع الأكراد، 2017/9/22، متوافر على الموقع: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2017/9/22/، تاريخ الدخول: 2024/5/20.

المراجع باللغة الأجنبية

1-Bayram Sinkaya, Turkey-Iran Relations in the 1990s and the Role of ideology perception, vol 10, no.1, 2005, p8-11, on the link: www.academia.edu, last visited: 12/5/2024.

2-Bilal Wahab, Iran's Warming Relations with the PKK Could Destabilize the KRG, The Washington Institute, 6/2/2017, on the link, www.bit.ly/3sw8b8z, last visited: 12/5/2024.

3-Jonathan Spyer, Iran strikes across border into Iraqi Kurdistan, The Jerusalem Post, 20July 2017, available at: https://www.jpost.com/.../Iran-strikes-across-border-into-Iraqi-Kurdistan, last visited: 2/5/2024.

4-Kamal Nazer Yasin, Iranian Kurdistan: A simmering cauldron, ISN Network security watch, 12 Nov- 2007 available at: https://www.isn.ethz.ch/ Digital Library/Articles/Detail/ots777=4888caa0-b3db-1461-98b9, Last visited: 21/5/2024.

5-Sinkaya, The Kurdish question in Iran and its effects on Iran-Turkey relation, British Journal of Middle eastern studies 2018, Vol. 45, No. 5, 8 August 2017, on the link: www.researchgate.net/publication/319062608_The_Kurdish_question_in_Iran_and_its_effects_on_Iran-Turkey_relations, last visited: 12/5/2024.

6-Turkey and Iran: Bitter Friends, Bosom Rivals, Crisis Group Middle East Briefing N°51, 13/12/2016, on the link: www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/gulf-and-arabian-peninsula/iran/b051-turkey-and-iran-bitter-friends-bosom-rivals, last visited: 12/5/2024.

7-Turkey, Iraqi Kurds and Iran: The battle for northern Iraq, The Economist, 20 Mars 2003, on the link: www.economist.com, last visited: 2/5/2024.

40 Years at your service,
and more than 50,000 happy Clients!

Azar Brothers S.A.L

Sanitary Fixtures, Central Heating
Tiles Ceramic & porcelain, Solar
Systems, Lighting

Antelias - Lebanon

Email: info@azarbrothers.com
Tel-Fax: 961-4-722735
961-4-723735
961-3-305431

Web: azarbrothers.com

التهديدات الأمنية الناجمة عن التغيّر المناخي

العميد الركن ميشال ترشيشي

المقدمة

يواجه العالم اليوم واحدًا من أكبر التحديات وهو تغيّر المناخ. هذا التغيّر الذي لم يعد شأنًا يخص علماء البيئة فقط، بل بات قضية عالمية تكتسي أبعادًا سياسية واقتصادية واجتماعية يومًا بعد يوم. والمقصود بالتغيّر المناخي هو اختلال في الظروف المناخية المعتادة، كدرجات الحرارة وأنماط الرياح والأمطار التي تميز كل منطقة على الأرض بسبب العمليات الديناميكية للأرض كالبراكين، أو بسبب قوى خارجية كالتغيّر في شدة الأشعة الشمسية أو سقوط النيازك الكبيرة، ومؤخرًا بسبب نشاطات الإنسان المختلفة[1]. تنقسم العوامل المسببة لهذا التغيّر إلى قسمَين: العوامل الطبيعية والأنشطة البشرية. ولنفهم دور البشر في لعبة التغيّر المناخي علينا أن نتعرف أولاً على تأثير غاز ثاني أوكسيد الكربون CO_2 في عملية الاحتباس الحراري.

يعد هذا الغاز أحد أهم الغازات الموجودة في غلافنا الجوي، فوجوده بكميةٍ متوازنة يساهم باحتباس طاقة الشمس لتدفئة الكرة الأرضية والحفاظ على اعتدال مناخنا. مع ازدياد النشاطات الصناعية للبشر التي تعتمد على حرق الوقود الأحفوري (فحم، نفط، غاز..)، تصاعدت نسبة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، فاختل التوازن بحيث بات الغلاف الجوي يختزن طاقة شمسية أكبر، ما أدى إلى احترار عالمي وبدء التغيّر المناخي في أماكن مختلفة من العالم.

الآثار السلبية الناجمة عن التغيّر المناخي ليست بالبسيطة، فهو يؤدي إلى ارتفاع درجة حرارة المحيطات، وهجرة بعض أنواع الكائنات البحرية وانقراض البعض الآخر، وذوبان الكتل الجليدية في القطبَين الشمالي والجنوبي، ما يعني ارتفاع منسوب مياه البحار

1 - تغيّر المناخ، مركز العمل التنموي معًا، متوفر على الموقع الإلكتروني: https://www.maan-ctr.org/old/pdfs/monakh.pdf، تاريخ الدخول 2024/6/27.

واختفاء بعض المدن الساحلية، وازدياد الظواهر المناخية القاسية مثل الأعاصير وتشكّل السيول والفيضانات، إضافة إلى ازدياد وطأة موجات الحر وفترات الجفاف، ما يشكل خطرًا مباشرًا على الأمن الغذائي والمائي للإنسان. كما سينتج عنه أيضًا عدة آثار سلبية على الهياكل السياسية والاقتصادية والديموغرافية للمجتمع، كزيادة التوترات العرقية في شبه القارة الهندية، والهجرة الجماعية إلى أوروبا، وزعزعة الاستقرار السياسي في أفريقيا، والخسائر الاقتصادية في الأميركيتَين، إضافة إلى عديد من التغيّرات الأخرى التي ستؤدي إلى زعزعة استقرار البشرية لأجيال.

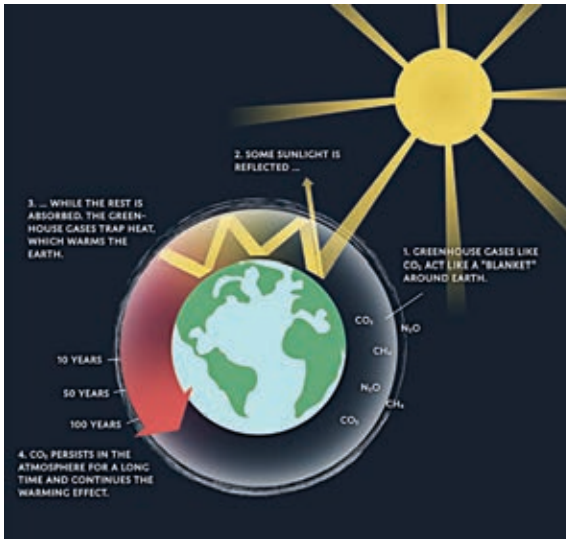

على الرغم من الجهود المضنية التي بذلتها الأمم المتحدة والدول الصناعية الكبرى للحد من الاحتباس الحراري وتأثيرات التغيّر المناخي، إلا أن كمية الكربون الموجودة في الغلاف الجوي لا تزال مرتفعة جدًا. فالتكنولوجيا المعتمدة حاليًا لتوليد الطاقة التي تحتاجها السيارات والمعامل والطائرات والسفن والأبنية تعتمد على الوقود الأحفوري، لذلك سوف تستمر عملية توليد الطاقة في إصدار كميات هائلة من الغازات في المدى المنظور، طالما استمرينا في اعتماد التكنولوجيا ذاتها. فالشيء الوحيد الممكن فعله إذاً هو تخفيف كمية هذه الانبعاثات، وذلك بالاعتماد على تكنولوجيا جديدة لتوليد الطاقة لا تعتمد على الوقود الأحفوري. وقد بدأ بالفعل عديد من الدول بالاعتماد على مصادر طاقة بديلة، كالطاقة الشمسية والطاقة الناتجة عن الرياح أو عن حركة المد والجزر، ما يعني اعتمادًا أقل على النفط والغاز والفحم، وازديادًا في الطلب على المعادن النادرة التي تدخل في صناعة البطاريات والألواح الشمسية[2] التي تختزن الطاقة، وهذا ما سيدفع الدول الكبرى إلى مزيد من الصراعات للسيطرة على أماكن وجودها.

من المتوقع أن تفرض التغيّرات البيئية أيضًا تحديات كبرى على قدرات الدول والمجتمعات لحل مشاكلها. ولا بد من الافتراض أن جميع التهديدات الأمنية التي ستترتب على ذلك سوف تتفاقم إلى حد كبير بفعل تغيّر المناخ العالمي. وبالتالي، فإن العلاقة بين المؤسسات السياسية والمخاطر المرتبطة بتغيّر المناخ تشكّل أهمية كبرى، لأنها ستدفع باتجاه إضعاف قدرات الدول على التكيف مع تغيّر المناخ والتخفيف من آثاره.

2- أبرز هذه المعادن: الليثيوم، الكوبالت، المنغنيز، النيكل، الغاليوم، النحاس، الفضة، الألمينيوم...

القسم الأول
المخاطر الأمنية لتغيّر المناخ

كثيرًا ما تُعتمد الكوارث لتوضيح نطاق الآثار المحتملة للاحترار العالمي. ومن الأمثلة الأكثر شيوعًا على ذلك إعصار كاترينا والدمار الذي تسبب به في الولايات المتحدة الأميركية في العام 2005، وموجة الحر الأوروبية في العام 2003 التي تسببت بوفاة 35000 شخص وألحقت أضرارًا زراعية تقدّر بـ 15 مليار دولار. كذلك، فإن تأثير تغيّر المناخ في الأمن البشري والعالمي يمكن أن يتجاوز النطاق المحدود الذي شهده العالم حتى الآن[3].

في العام 1991، حدد توماس هومر ديكسون من جامعة تورنتو أربعة تأثيرات مترابطة للتدهور البيئي تتمثل في انخفاض الإنتاج الزراعي والتدهور الاقتصادي وتشريد السكان وتعطيل العلاقات الاجتماعية، وكلها تأثيرات ممكن أن تسهم في نشوب النزاعات[4]. وقد أكدت الدراسات التجريبية التي أجريت على مدى العقديَن الماضيَين أن التدهور البيئي والمنافسة على الموارد قد يتسببان بالفعل في العنف والنزاع، عندما يقترنان بعوامل أخرى مضخمة للنزاعات. ومع ذلك، لا تقدّم المؤلفات البحثية أدلة كافية لدعم علاقة سببية واضحة بين الأمن والنزاع وتأثيرات المناخ[5]. وفي حين كانت الإشارة المناخية ضعيفة في الماضي القريب، فإن العواقب قد تصبح أكثر وضوحًا في المستقبل عندما يكون الوقت متأخرًا جدًا لمنعها.

وفي العام 2007، نشر المجلس الاستشاري الألماني المعني بتغيّر المناخ تقييمًا شاملًا للمخاطر الأمنية لتغيّر المناخ، ما زاد من تحديد نطاق العوامل المساهمة. وركز التقرير على أربعة اتجاهات محددة من المرجح أن تنجم عن تغيّر المناخ العالمي وأثره في الأمن: تدهور موارد المياه العذبة، انعدام الأمن الغذائي، الكوارث الطبيعية والهجرة البيئية.

1 . تدهور موارد المياه العذبة

تتعرض الموارد المائية لضغوطٍ شديدة في أجزاء كثيرة من العالم، حتى من دون تغيّر المناخ. ويعيش ما يقارب ربع سكان العالم في مناطق تعاني نقص المياه، وأكثر من

3- Jürgen cheffran, climate change and security, Research Article, First Published May 1, 2008, https://journals.sagepub.com/doi/full/10.2968/064002007, accessed on July 1, 2024.

4- Thomas Homer-Dixon, “On the Threshold: Environmental Changes as Causes of Acute Conflict”, International Security, vol. 16, no. 2, pp. 76-116 (1991).

5- Jürgen cheffran, op.cit.

مليار نسمة قد يُحرمون حاليًا من مياه الشرب الآمنة. ومن المرجح أن تؤدي زيادة الكثافة السكانية، وتغيّر أنماط استخدام المياه، والنمو الاقتصادي إلى زيادة الضغط على الموارد المائية[6]. وسيزيد تغيّر المناخ من هذه الضغوط، ما سيؤثر مباشرة في الزراعة في العالم، التي يعتمد 80% منها على الأمطار، وسيؤدي إلى تفاقم تلوّث المياه.

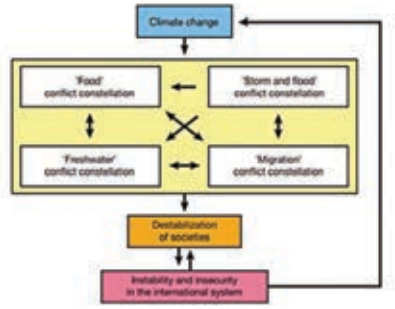

Conflict constellations as drivers of international destabilization. Source: WBGU

يؤمِن الفريق الحكومي الدولي المعني بتغيّر المناخ بأن كمية المياه في الأنهار والبحيرات والخزانات ستنخفض في العديد من المناطق شبه القاحلة، على سبيل المثال في غرب الولايات المتحدة وشمال شرق البرازيل وحوض البحر الأبيض المتوسط والجنوب الأفريقي. كما أن تقلّص الأنهار الجليدية وتراجع الغطاء الثلجي من شأنهما أن يقللا من توفر المياه العذبة وإمكانات الطاقة المائية بالقرب من سلاسل الجبال الرئيسة، مثل هندو كوش، وهيمالايا، وأندس، حيث يعيش أكثر من سدس سكان العالم.

يواصل الباحثون مناقشة ما إذا كانت ندرة المياه ستؤدي إلى صراع داخل الدول أو في ما بينها. تشير دراسات فردية إلى أن ندرة المياه تقوّض الأمن البشري وتزيد من المنافسة على المياه والأراضي، ما يؤدي إلى الهجرة. ويشير تحليل إحصائي لأنماط هطول الأمطار إلى أن المناطق التي تتفاوت فيها كمية الأمطار بشكلٍ كبير من سنة إلى أخرى أكثر عرضة للصراعات من غيرها[7]. في المقابل، قد يتعزز التعاون القوي في المناطق المعرضة لحدوث صراعات. فقد صمدت اتفاقيات المياه العابرة للحدود أمام الظروف السياسية المتغيّرة، بحيث أدت المناقشات المتعلقة بنهر السند بين الهند وباكستان، إلى استئناف المحادثات بشأن مخاوف ثنائية أخرى[8].

2 . انعدام الأمن الغذائي

من المرجح أن يؤدي تغيّر المناخ إلى تفاقم سوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي في عديد من البلدان النامية، حيث من المتوقع أن تنخفض إنتاجية المحاصيل. ويتوقع المجلس الاستشاري الألماني أن يؤدي ارتفاع درجة الحرارة العالمية بين 2 و4 درجات

6- W. Arnell, "Climate Change and Water Resources: A Global Perspective", in H. J. Schellnhuber et al., Avoiding Dangerous Climate Change, pp. 167-170.

7- Marc Levy, Catherine Thorkelson et al., "Freshwater Availability Anomalies and Outbreak of Internal War: Results from a Global Spatial Time Series Analysis," in the proceedings of international workshop "Human Security and Climate Change", held in Oslo, Norway, June 21-23, 2005.

8- Jürgen cheffran, op.cit.

مئوية إلى انخفاض الإنتاج الزراعي في جميع أنحاء العالم، وسوف يتعزز هذا الانخفاض بشكلٍ كبير بسبب التصحر أو تملّح التربة أو ندرة المياه.

3 . الكوارث الطبيعية

يتوقع الفريق الحكومي الدولي المعني بتغيّر المناخ أن تحدث الظواهر الجوية المتطرفة والكوارث الطبيعية المرتبطة بها، بما في ذلك الجفاف وموجات الحر وحرائق الغابات والفيضانات المفاجئة، بشكلٍ أكثر تواترًا وشدة في عديد من مناطق العالم نتيجة لتغيّر المناخ. وتنجم عن هذه الأحداث تكاليف اقتصادية واجتماعية كبيرة، ناهيك عن الخسائر البشرية، والتي ربما تكون قد أسهمت في نشوب صراعات في الماضي، ولا سيما خلال فترات التوترات السياسية الداخلية. فبعض المناطق المعرضة بصفةٍ خاصة لخطر العواصف والفيضانات لديها عمومًا اقتصادات وإمكانات ضعيفة، ما يجعل التكيف مع هذه المخاطر وإدارة الأزمات الناتجة عنها أكثر صعوبة. ويمكن للأضرار الناجمة عن العواصف والفيضانات المتكررة على طول السواحل الشرقية المكتظة بالسكان في الهند والصين أن تكثّف من عمليات الهجرة التي يصعب بالفعل السيطرة عليها.

4 . الهجرة البيئية

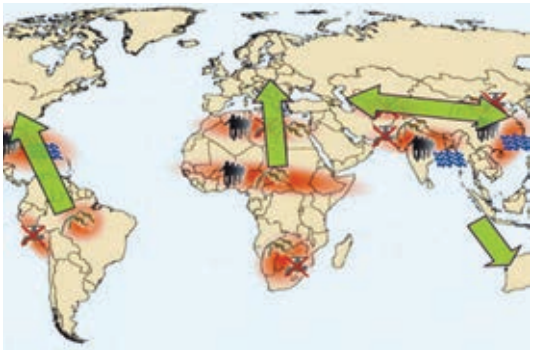

قدّرت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أنه في العام 2006 كان هناك 8.4 مليون لاجئ مسجل في جميع أنحاء العالم و23.7 مليون نازح داخلي. ومن المرجح أن يؤدي تغيّر المناخ إلى زيادة هذه الأعداد. ووفق عالم البيئة نورمان مايرز، فإن العدد الإجمالي للمهاجرين البيئيين قد يرتفع إلى 150 مليون مهاجر بحلول 2050، بعد أن كان 25 مليون مهاجر في منتصف التسعينيات، على الرغم من عدم وجود أدلة تجريبية تدعم هذا الادعاء[9]. ونظرًا للآثار غير المباشرة للتدهور البيئي، سيظهر هؤلاء اللاجئون في معظم الحالات كمهاجرين لأسبابٍ اقتصادية مثل المزارعين الذين يفقدون دخلهم، أو كلاجئي حرب بسبب النزاعات الناجمة عن البيئة.

9- Norman Myers, "Environmental Refugees: A Growing Phenomenon of the 21st Century", Philosophical Transactions of the Royal Society of London Series B-Biological Sciences, vol. 357, no. 1,420, pp. 609-13.

أكثر المناطق عرضة للخطر من جراء هذه الظروف هي المناطق الساحلية والنهرية التي تعتمد اقتصاداتها على موارد حساسة بالنسبة للمناخ. وفي كثير من الحالات، ستدفع المناخات الحارة والجافة على نحو متزايد الهجرة إلى مواقع أكثر اعتدالاً وستحدث الهجرة البيئية في الغالب داخل الحدود الوطنية للبلدان النامية، ولكن ينبغي للمناطق الصناعية أيضًا أن تتوقع زيادة كبيرة في ضغط الهجرة الخارجية. ويمكن أن تشهد أوروبا زيادة في الهجرة من أفريقيا والعالم العربي، وأميركا الشمالية من منطقة البحر الكاريبي ومن أميركا الوسطى والجنوبية. وقد تضغط على روسيا حاجة الصين المحتملة إلى إعادة توطين العدد الكبير من سكان المناطق الساحلية أو المناطق الجافة المغمورة بالمياه، وكذلك على الأراضي الضخمة الغنية بالطاقة والمعادن والتي قد تصبح أكثر إنتاجية من الناحية الزراعية في ظل مناخ دافئ. وقد يخلق هذا السيناريو صراعًا محتملاً بين هاتين القوتَين النوويتَين، وفق تقرير صدر عن لجنة تابعة لمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية[10].

ويزداد احتمال نشوب نزاع بسبب الهجرة إذا اضطر المهاجرون البيئيون إلى التنافس مع السكان للحصول على الموارد الشحيحة مثل الأراضي الزراعية، والسكن، والمياه، والعمالة والخدمات الاجتماعية الأساسية، أو إذا كان ينظر إليهم على أنهم يخلّون بالتوازن العرقي في منطقة ما. بشكلٍ عام، تنطوي الأنواع المختلفة للهجرة على مخاطر أمنية مختلفة، ومن شأن الهجرة الجماعية المفاجئة بعد حدوث تغيير عنيف في الطقس أن تختلف في الواقع عن الهجرة المخطط لها استجابة للتدهور البيئي التدريجي. كما تؤثر جودة عمل الحكومات المحلية والوطنية في احتمال نشوب الصراع. ففي البلدان التي لا توجد فيها أنظمة للإنذار بأحوال الطقس أو خطط للإجلاء، يتسبب الطقس القاسي في أضرار أكبر نسبيًا، ويدفع بعددٍ أكبر من الناس إلى الفرار مقارنة بالبلدان التي تكون حكوماتها مستعدة بشكلٍ جيد لمواجهة حالات الطوارئ.

ويتوقع الخبراء أن تؤثر المخاطر الشديدة والصراعات المناخية في البلدان التي تستثمر أموالاً أقل في مجال التكيف مع هذه التأثيرات، ولكن حتى البلدان الأكثر ثراء ليست بمنأى عن ذلك. وقد تكون التأثيرات على بعض البلدان المتقدمة النمو معتدلة في البداية أو حتى إيجابية مع ارتفاع درجات الحرارة المحدود، إذ يمكن أن تؤدي زيادة درجات الحرارة إلى زيادة الإنتاجية الزراعية، وخفض فواتير التدفئة في فصل الشتاء، وتقليل عدد الوفيات، ولكنها ستصبح أكثر ضررًا في ظل ارتفاع درجات الحرارة

10- Kurt M. Campbell et al., The age of Consequences: The Foreign Policy and National Security Implications of Global Climate Change (Washington, D.C.: Center for Strategic and International Studies, 2007).

المتوقعة في نهاية هذا القرن. ووفق تقرير ستيرن، فإن تكاليف تغيّر المناخ بالنسبة إلى البلدان المتقدمة النمو، يمكن أن تشكّل نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي لأن ارتفاع درجات الحرارة سيؤدي إلى زيادة حادة في الظواهر الجوية المتطرفة والتغيّرات الواسعة النطاق[11].

ويمكن أن تؤثر التغيّرات المفاجئة والواسعة النطاق في النظام المناخي، مثل ذوبان الصفائح الجليدية في غرينلاند أو غرب أنتاركتيكا، أو انهيار الدوران الحراري لشمال المحيط الأطلسي وهو جزء من تدفّق المياه العالمي على كوكب الأرض، تأثيرًا مباشرًا على الاقتصادات المتقدمة النمو، ما يجبر على تحركات السكان ويعطل التجارة العالمية والأسواق المالية. وقد تتضاءل قدرة الحكومات على منع حصول الأضرار المتصلة بالمناخ ومعالجة آثارها الاقتصادية، بما في ذلك ارتفاع معدلات البطالة[12].

11- Jürgen cheffran, op.cit.

12- Ibid.

والسؤال الأكبر الذي يطرح نفسه هو ما إذا كانت آثار تغيّر المناخ ستؤدي إلى تفاقم المخاطر والصراعات القائمة أم أنها ستؤدي إلى صراعات جديدة. وفي حين أن كثيرًا من المؤلفات البحثية المبكرة لم تُبت بعد بشأن هذه المسألة، فإن عديدًا من الدراسات الحديثة تتخذ موقفًا أكثر وضوحًا. في نيسان 2007، نشرت مؤسسة الحفاظ على البيئة، وهي مؤسسة بحثية مقرها الولايات المتحدة، والمجلس الاستشاري العسكري، وهو فريق من الأدميرالات والجنرالات المتقاعدين، تقريرًا عن الصلة بين تغيّر المناخ والأمن القومي. ويحدد التقرير بحزم تغيّر المناخ على أنه تهديد مضاعف لعدم الاستقرار الذي سيؤدي إلى تفاقم مستويات المعيشة الهامشية أصلًا في عديد من الدول الآسيوية والأفريقية والشرق أوسطية بشكلٍ خطير، ما يسبب عدم استقرار سياسي واسع النطاق واحتمال فشل الدول. ويخلص التقرير إلى أن المناطق الهشة بالفعل معرضة للهجرات على نطاق واسع، وزيادة التوترات الحدودية،

وانتشار الأمراض، والصراعات على الغذاء والماء، ويمكن أن تصبح أرضًا خصبة للتطرف والإرهاب. ويمكن أن يؤثر هذا التهديد في الأميركيين في الداخل، وفي العمليات العسكرية الأميركية، ويزيد من التوترات العالمية. ويوصي التقرير بدمج تغيّر المناخ باستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأميركية للمساعدة في تثبيت تغيّر المناخ عند مستويات من شأنها تجنّب حدوث اضطرابات كبيرة في الأمن والاستقرار العالميَين[13].

ومع ارتفاع درجات الحرارة، قد تتزايد احتمالات نشوب صراع. ومن شأن ارتفاع درجة الحرارة بمقدار 1.3 درجة مئوية، وهو ما يتوقعه العلماء بحلول 2040، أن يزيد من حدة التوترات الداخلية والعابرة للحدود الناجمة عن الهجرات الواسعة النطاق، واندلاع الصراع حول ندرة الموارد، وزيادة انتشار الأمراض، وإعادة ترتيب جيوبوليتيك الدول لتتكيّف مع التحولات في الموارد وانتشار الأمراض. ويمكن أن يؤدي تغيّر المناخ الشديد، إذا ما ارتفعت درجة الحرارة إلى 2.6 درجة مئوية بحلول 2040، إلى أحداث مجتمعية ضخمة، بما في ذلك ارتفاع هائل في الهجرة، تغيّرات في الأنماط الزراعية، ظهور الأمراض الوبائية، والفيضانات في المجتمعات الساحلية في جميع أنحاء العالم. ومن المرجح نشوب صراع مسلح بين الدول حول الموارد، والحرب النووية ممكنة، وفق نتائج لجنة دائرة الاستخبارات والأمن. بل إن ارتفاع درجات الحرارة إلى مستويات أعلى من شأنه أن يشكل للمجتمع البشري تحديات لا يمكن تصورها[14].

وتعكس النتائج التي توصّل إليها المجلس الاستشاري الألماني عديدًا من الاستنتاجات الرهيبة التي خلص إليها تقريرا دائرة الاستخبارات والأمن والمجلس الاستشاري العسكري، ولكنها تتوقع أن تؤدي الآثار الأمنية المحتملة لتغيّر المناخ إلى توحيد المجتمع الدولي لتجنّب التدخل البشري الخطير في النظام المناخي من خلال اعتماد سياسة مناخية ديناميكية ومنسقة عالميًا[15]. ولتحقيق ذلك، يجب على الدول أن ترفع المخاوف بشأن تغيّر المناخ إلى أعلى المستويات.

كل تهديد من هذه التهديدات، قد يتداخل مع الآخر في المستقبل. ويمكن للصراعات الناجمة عن تغيّر المناخ أن تسهم في انعدام الأمن العالمي وتخلق مزيدًا من الحوافز للدول للاعتماد على وسائل الأمن العسكرية. ومن شأن زيادة الاعتماد على الطاقة النووية، بهدف خفض انبعاثات الكربون، الإسهام في الانتشار النووي. ويؤدي هذا إلى استهلاك القدر الكبير من الموارد، وتقويض الظروف اللازمة للتعاون بين الدول بهدف معالجة مشكلة تغيّر المناخ.

13- Ibid.

14- Jürgen cheffran, op.cit.

15- Schubert et al., op.cit.

القسم الثاني

تغيّر المناخ بوصفه تهديدًا للأمن الدولي

ذكر المجلس الاستشاري الألماني المعني بالتغيّر العالمي في تقريره عن الآثار الأمنية لتغيّر المناخ في المستقبل على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية، أن ارتفاع درجات الحرارة العالمية من غير المرجح أن يؤدي إلى حروب تقليدية بين الدول. ومن السيناريوهات الأكثر احتمالاً انتشار عمليات زعزعة الاستقرار والانهيار في البلدان والمناطق التي تضررت بشدةٍ من تغيّر المناخ، والذي يتجاوز القدرات السياسية والاقتصادية للدول والمجتمعات. ويمكن أن يؤدي انهيار القانون والنظام وتآكل النظم الاجتماعية في مناطق الأزمات المناخية إلى تعزيز الاتجاه نحو حروب وصراعات جديدة وهو ما لوحظ منذ تسعينيات القرن المنصرم، والتي تشمل خصائصها الصراع العنيف داخل المجتمع، وانهيار الدولة والخروج عن القانون، والصراعات عبر الحدود على الموارد، مصحوبة بزيادة الهجرة. وما يبدأ كأزماتٍ محلية ووطنية سيكون له في نهاية المطاف تأثير في النظام الدولي أيضًا. وفي ضوء المعرفة الحالية بالآثار الاجتماعية لتغيّر المناخ، يحدد المجلس الاستشاري الألماني ستة تهديدات رئيسة للأمن الدولي والقدرة على إحداثها بسبب الاحترار العالمي. وسوف يؤدي تغيّر المناخ إلى[16]:

- تسريع انتشار ظاهرة الدول الهشة.
- تعريض التنمية الاقتصادية العالمية للخطر.
- إشعال نزاعات بين الدول الصناعية المسبّبة لتغيّر المناخ والدول الأكثر تضررًا.
- تقويض حقوق الإنسان الأساسية ما يؤدي إلى أزمات في البلدان التي تسبب تغيّر المناخ.
- التسبب بتدفقاتٍ سكانية وأزمات الهجرة.
- المبالغة في السياسة الأمنية التقليدية.

1 . الزيادة المحتملة في عدد الدول المزعزعة للاستقرار نتيجة لتغيّر المناخ

تشكّل الدول الضعيفة والفاشلة تحديًا كبيرًا للسياسة الأمنية الدولية. وهذا الرأي تؤيده الاستراتيجية الأمنية الأوروبية، التي تسلط الضوء على الروابط بين فشل الدولة، والحروب الأهلية العابرة للحدود، والإرهاب العابر للدول، والاتجار بالبشر والأسلحة[17]. غير أن المجتمع الدولي لم ينجح حتى الآن في حشد الإرادة السياسية والموارد المالية اللازمة لحماية الاستقرار الدائم في الدول الهشة. علاوة على ذلك، فإن الآليات المتاحة من خلال التعاون الإنمائي

16- R. Schubert H. J. Schellnhuber and others, Op.cit., p.169.

17- Ibid.

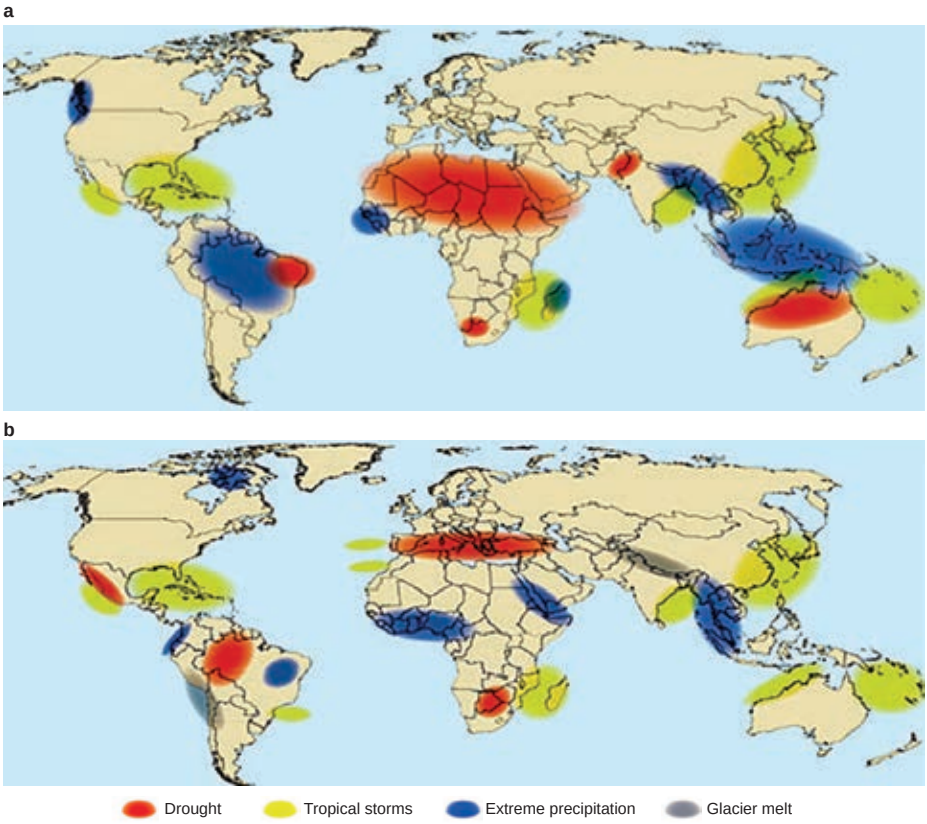

a) Climate status: Regions in which extreme climatic conditions already prevail today.

b) Climate future: Regions which could be put at risk in future by unabated climate change

والسياسة العسكرية للتعامل مع مشكلة الدول الضعيفة مثيرة للجدل من الناحيتَين المفاهيمية والسياسية على حد سواء، رغم القلق المشترك من تهديد الاستقرار الإقليمي والعالمي الناجم عن فشل الدولة.

سوف تُعرِّض تأثيرات تغيّر المناخ، مثل خطر الأزمات الغذائية وندرة المياه والظواهر الجوية الشديدة وما يترتب على ذلك من هجرة، عديدًا من الدول الضعيفة ولا سيما في الجنوب الأفريقي إلى ضغوط إضافية. ويمكن أن يفرَّط في قدرة البلدان على تقليص المشكلات في مناطق أخرى من العالم أيضًا.

يمكن أن تطغى الأعاصير التي تكتسب قوة مدمرة نتيجة لارتفاع درجات الحرارة العالمية على القدرات الاقتصادية للدول والمجتمعات، ولا سيما في أميركا الوسطى.

من شأن حالات الجفاف الطويلة الأمد أو حتى انهيار غابات الأمازون المطيرة أن تضع شمال البرازيل والمناطق المجاورة لها في أميركا اللاتينية أمام تحديات غير مسبوقة، وأن تزيد من الصراعات بين مناطق الأمازون الفقيرة وجنوب البرازيل الثري نسبيًا.

- من منتصف القرن الحادي والعشرين فصاعدًا، قد يصل ارتفاع مستوى سطح البحر إلى المناطق الزراعية في دلتا نهر الغانج التي تُؤوي ما يقارب الـ 200 مليون نسمة، ما يؤدي إلى مشكلات اجتماعية واقتصادية خطيرة.
- من شأن ذوبان الأنهار الجليدية في منطقتَي الأنديز والهيمالايا أن يعرّض إمدادات المياه للخطر ويتسبب في أزمات زراعية.

لذلك يزداد خطر تعرّض القدرات الاقتصادية والنظم السياسية والمجتمعات لإجهادٍ كبير مع اشتداد مشكلة المناخ.

2 . المخاطر التي تهدد التنمية الاقتصادية العالمية

يعدّل تغيّر المناخ شروط عمليات الإنتاج على الصعيد الإقليمي والهياكل الأساسية للإمداد، مثلًا عن طريق التسبب في ندرة المياه الإقليمية والجفاف وانخفاض إنتاجية التربة، أو العواصف والفيضانات في المواقع الساحلية والبنى التحتية. وتدفع هذه الآثار المناخية الشركات إلى الانتقال، إما تلقائيًا أو في أحسن الأحوال على أساس مخطط له، وتؤدي إلى إغلاق مواقع الإنتاج. ويتخلى الناس عن مناطقهم الأصلية في المناطق الساحلية أو القاحلة لأنهم في ظل الظروف المناخية المتغيّرة لم يعد لديهم فرص عمل وإمكان توليد الدخل، أو ربما لأن عملهم السابق والبيئة التي يعيشون فيها أصبحت غير قابلة للحياة.

وبالتالي، يؤدي تغيّر المناخ إلى تدمير رأس المال الاقتصادي، فضلًا عن خسارة العمال المهرة والمنتجين من خلال الهجرة التي تتسبب فيها البيئة، وزيادة الأمراض الناجمة عن تغيّر المناخ وسوء التغذية. كما إعاقة طرق التجارة الدولية نتيجة لتغيّر الظروف المناخية قد يعني أن الفوائد وحوافز النمو الناجمة عن التقسيم الدولي المستمر للعمل قد تُستغل بقدرٍ أقل أيضًا.

ومن حيث نطاق الآثار الاقتصادية، التي قد تصل إلى حد الأزمة الاقتصادية العالمية[18]، فإن من العوامل الرئيسة هي تأثير المناطق الأكثر تضررًا في العلاقات الاقتصادية العالمية. والجدير ملاحظته أن البلدان النامية ستتحمل العبء الرئيس لآثار تغيّر المناخ، ولكنها ستؤدي دورًا ضئيلًا نسبيًا في الاقتصاد العالمي. غير أن البلدان الرئيسة الحديثة التصنيع مثل الصين والهند ستصبح أكثر أهمية من أي وقت مضى في العقود المقبلة، بوصفها شريكة تجارية للبلدان الصناعية الموجهة نحو التصدير أيضًا[19]، وهذه البلدان معرضة بشدةٍ لخطر تغيّر كبير في المناخ الذي يؤدي دور المحرك والمهدد بتأثيراته في الأمن الدولي للاستقرار الاجتماعي. ولذلك من المحتمل اضمحلال الاقتصاد العالمي بشكل كبير.

18- Stern, N (2006), Op.cit.

19- Goldman Sachs (2003) Dreaming With BRICs: The Path to 2050. Global Economics Paper No 99. Goldman Sachs Global Research Centres, New York.

3 . مخاطر تزايد النزاعات بين الدول الصناعية الكبرى والدول الأشد تضررًا

يسبب تغيّر المناخ أضرارًا كبيرة وتكاليف باهظة في جميع أنحاء العالم، وبالتالي يمكن أن نتوقع نشوب نزاعات ومناقشات بشأن التعويضات في المستقبل بين الدول الصناعية الكبرى المؤثرة في عملية تغيّر المناخ والبلدان التي لا يكاد دورها يذكر في التسبب في تغيّر المناخ ولكنها ستتأثر بشدةٍ من آثاره. ومن المحتمل أن تنشأ هذه النزاعات بين البلدان المسؤولة أساسًا عن انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون الناتجة عن الوقود الأحفوري وتلك التي تتحمل مستويات عالية من الضرر الناجم عن تغيّر المناخ. فالوقود الأحفوري مسألة حيوية للبلدان الصناعية لأنها مرتبطة بشكلٍ خاص بالتنمية الاقتصادية. كما أنّ التصنيع والازدهار الاقتصاديَين للبلدان الصناعية يستندان إلى الاستخدام المكثف للوقود الأحفوري.

ولذلك، فإن البلدان الصناعية هي التي كانت ولا تزال مسؤولة في المقام الأول عن انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون من المصادر الأحفورية، في حين أن البلدان النامية هي التي تتحمل العبء الرئيس لارتفاع التكاليف المرتبطة بالتأثيرات المناخية. إذاً، كلما زاد عبء التكيف في دول الجنوب، اشتدت حدة الصراعات بين الدول الصناعية الكبرى وأشد المتضررين. ومن المرجح أن تلجأ البلدان الأشد تضررًا إلى اعتماد مبدأ «الملوِّث يدفع الثمن» وأن تطالب ليس بدعم تدابير التكيّف فقط ولكن بالتعويضات أيضًا. فمن الواضح إذاً، أن ازدهار العالم الصناعي قد تحقق في نهاية المطاف على حساب المناطق النامية، التي تضررت من جراء تغيّر المناخ الذي أعقب ذلك. ويمكن للدول المتضررة من تغيّر المناخ أن تشير إلى ولاية كاليفورنيا الأميركية، التي أعلنت في العام 2006 أنها تقاضي صناعة السيارات في الولايات المتحدة بتهمة المساهمة في الاحترار العالمي من أجل إثبات مسؤوليتها عن الأضرار البيئية الناجمة[20]. وبالتالي، يمكن أن يؤدي تغيّر المناخ إلى تجميد العلاقات الدبلوماسية بين الدول الرئيسة المسببة لتغيّر المناخ، وعدد كبير من البلدان النامية التي تضررت بشدةٍ من تأثيراته. ومن المرجح أن يتفاقم الصراع بين دول الشمال والجنوب، مع اشتداد الاعتراض والنفور من البلدان الصناعية الغنية.

وإلى جانب البلدان الصناعية اليوم، يمكن أن تحاسب في المستقبل غالبية البلدان النامية ذات الاقتصادات الصاعدة التي ازدادت انبعاثاتها زيادة كبيرة منذ نهاية القرن العشرين، على الرغم من أن نصيب الفرد من الانبعاثات فيها لا يزال أدنى بكثيرٍ من نصيب الفرد من انبعاثات البلدان الصناعية[21]. ومن المرجح أن تؤدي النزاعات بشأن دفع التعويضات دورًا متزايد الأهمية في العلاقات بين هذه البلدان أيضًا. وفي ظل هذه الخلفية، من الواضح وجود خط رئيس للصراع في السياسة العالمية، في القرن

20- R. Schubert H. J. Schellnhuber and others, Op.cit., p.171.

21- Ibid.

الحادي والعشرين، ومن شأنه أن يقسم بين الدول الصناعية الرئيسة التي تدفع باتجاه تغيّر المناخ والبلدان الفقيرة الأكثر تضرراً.

وهناك عديد من الدلائل التي تشير إلى أن الدول المؤثرة في النظام الدولي سوف تتعرض لضغوطٍ شديدة لتبرير تصرفاتها في مواجهة تسارع تغيّر المناخ. وبدلاً من ضمان الاستقرار والأمن وتوازن المصالح وتعددية الأطراف التي تقوم على العدالة، سيُنظر إلى القوى العالمية والإقليمية الرائدة باعتبارها القوى المحركة الرئيسة لتغيّر المناخ، وبالتالي بوصفها محركات لعدم الاستقرار الدولي والصراعات العالمية.

4 . تغيّر المناخ يقوّض حقوق الإنسان

من المرجح أن تتفاقم الانقسامات في السياسة العالمية، من خلال مجموعة أخرى من العوامل. إن مجموعات الصراع التي تم التطرق إليها سابقًا، والتي يمكن أن يبدأها ويعززها تغيّر المناخ، تقوّض في نهاية المطاف حقوق الإنسان الأساسية. فالأمن الغذائي والحصول على مياه الشرب يمكن أن يواجها تحديات بسبب آثار تغيّر المناخ في البلدان والمناطق المتضررة، ويمكن أن يؤدي ارتفاع مستوى سطح البحر والأحوال الجوية القاسية إلى تعريض سبل العيش للخطر، وكل هذا يمكن أن يؤدي إلى هجرة قوية مستحدثة بيئيًا. ويمكن لتغيّر المناخ بلا هوادة أن يهدد نظم دعم الحياة الطبيعية، ويقوّض الأمن البشري، وبالتالي يسهم في انتهاك حقوق الإنسان.

فالمحركات الرئيسة لتغيّر المناخ هي البلدان الصناعية، إضافة إلى البلدان الرئيسة التي بدأت بالتصنيع حديثاً. وفي ظل ارتفاع درجات الحرارة العالمية، وتزايد الوعي بالآثار المباشرة لتغيّر المناخ على المجتمعات وعدم كفاية جهود التخفيف من آثاره، يمكن اتهام هذه البلدان بالتسبب عن علم في انتهاكات لحقوق الإنسان، أو على الأقل القيام بذلك من الناحية الفعلية. ويمكن أن يتم التداول بذلك في المحافل الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. وبينما تنتقد اليوم البلدان الصناعية الديموقراطية انتهاك حقوق الإنسان من جانب بعض الأنظمة، فإن هذه البلدان قد تجد نفسها في قفص الاتهام في المستقبل، إذا دفعت البلدان النامية والمنظمات الدولية لحقوق الإنسان في هذا الاتجاه. ومن المرجح أن تركز المناقشات المقبلة بشأن حقوق الإنسان في الأمم المتحدة على التهديد الذي تتعرض له حقوق الإنسان نتيجة لآثار تغيّر المناخ. وهكذا، فإن تغيّر المناخ يمكن أن يُغرق البلدان الصناعية على وجه الخصوص في أزمات ويحد من نطاق عملها الدولي، ومن المحتمل جدًا أن يؤدي ذلك إلى أزمات داخلية في المجتمعات الصناعية الديموقراطية نفسها.

5 . يحفّز تغيّر المناخ الهجرة ويكثّفها

تشكّل الهجرة تحديًا رئيسًا للسياسة الدولية إذ إنّ تدفقات اللاجئين يشكل أحد الأسباب في تصاعد الصراعات العنيفة وأثرها. يعاني الاتحاد الأوروبي مثلًا من مسألة التعامل مع اللاجئين ووضع أدوات فعالة للحد من الهجرة. وفي الوقت نفسه، تعزز الولايات المتحدة الأميركية تدابيرها على نطاق واسع على طول حدودها مع المكسيك من أجل الحد من تدفّق المهاجرين الاقتصاديين غير الشرعيين. تُعد الهجرة من الدول الفقيرة من القضايا الحساسة سياسيًا والمثيرة للجدل في البلدان الصناعية، إذ أدت النقاشات الحادة في ألمانيا في أوائل التسعينيات إلى تضييق الخناق على اللاجئين، وتشديد قانون اللجوء، وصعود الحركات والأحزاب المعادية للأجانب في أوروبا.

وهناك عديد من الدلائل التي تشير إلى أن مشكلة الهجرة سوف تتفاقم في مختلف أنحاء العالم نتيجة لتغيّر المناخ وآثاره الاجتماعية. سوف يواجه المهاجرون بأعداد متزايدة مشكلة كبيرة، وترتفع احتمالات الصراع المرتبطة بها: فالمهاجرون البيئيون غير منصوص عليهم حاليًا في القانون الدولي[22]، وبالتالي فإنهم لا يتمتعون بحقوقٍ رسمية. وإذا ما استمرت درجات الحرارة العالمية في الارتفاع، فإن الهجرة قد تصبح من مجالات الصراع الرئيسة في السياسة الدولية في المستقبل.

6 . يرهق تغيّر المناخ السياسة الأمنية التقليدية

يمكن أن يؤدي تغيّر المناخ في جميع أنحاء العالم إلى انتشار الصراعات، والتهديدات الأمنية، وعمليات زعزعة الاستقرار الاجتماعي، والعنف، وهو ما يشكل تحديًا للسياسة الأمنية التقليدية أيضًا. فأعباء الدول ومشكلاتها، وتدفقات الهجرة، والصراعات للحصول على المياه والغذاء، وفشل نظم إدارة الصراعات، كل هذه الأمور سيكون من الصعب التعامل معها من دون اللجوء إلى الوسائل الأمنية واستخدام القدرات العسكرية. وفي هذا السياق، ستكون السياسة الإنمائية والأمنية المتضافرة والجيدة الأداء، حاسمة لاستعادة الاستقرار والنظام العام لأن المساعدة في إدارة الصراعات المدنية وإعادة الإعمار تعتمد على الحد الأدنى من الأمن.

22- Ibid, p.174.

وفي الوقت نفسه، تُظهر تجربة العمليات العسكرية الهادفة إلى تثبيت استقرار الدول الضعيفة منذ تسعينيات القرن الماضي محدودية خيارات السياسة الأمنية التقليدية وقدراتها على التصرف. فالوحدات العسكرية العالية التجهيز يمكن أن تحتل البلدان بالقوة وأن تطيح بالحكومات، ولكنها لم تثبت فعاليتها بشكلٍ خاص عندما يتعلق الأمر بتحقيق الاستقرار وإحلال السلام في المجتمعات وحالات الصراع التي يصعب فيها التمييز بين المعتدي والمدافع، والجاني والضحية. وفي غياب الضمانات الأمنية الكافية، يكاد يكون من المستحيل أن تدخل تدابير سياسة التنمية المدنية حيز التنفيذ. وسينتج عن ذلك اتساع مناطق عدم الاستقرار وانعدام الأمن.

P A C I F I C

القسم الثالث

التدخلات الدولية في عالم ذي مناخ متغيّر

في عالم يتسم بتغيّر المناخ، قد تصبح التدخلات الدولية على امتداد النطاق ما بين حفظ السلام وتعزيز السلام أكثر أهمية مما هي عليه اليوم. هناك حجّتان تدعمان هذا الافتراض:

أولاً: لقد أصبح التدخل الدولي أسلوب عمل مهمًّا للسياسة الدولية، وإن لم يكن الأسلوب الوحيد، وقد يكون له دور في تحديد السياسة.

ثانيًا: على الرغم من أن وقوع الحروب بين الدول بسبب تغيّر المناخ أمر غير محتمل، إلا أن زعزعة استقرار البلدان أو مناطق بأكملها بسبب تغيّر المناخ ليست كذلك[23]. وبالتالي، من المرجح أن تصبح العمليات الدولية التي تتم إما بهدف تحقيق الاستقرار، أو لتحسين الظروف في الدول التي سبق لها أن فشلت بالفعل في تحقيق الاستقرار، مهمة في المستقبل. وهذه العمليات ليست مجرد عمليات عسكرية بحتة، لأن التحديات المطروحة تستدعي تعاوناً مكثفًا بين الأجهزة المدنية والعسكرية، حيث أن المهمات المختلفة تشمل المعونات الخارجية، بناء المؤسسات، وتوفير الأمن. وبعبارةٍ أخرى، يمكن القول إن العديد من الدول والهيئات الدولية مثل حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي، تستعد بالفعل للمهمات التي قد يتعين عليها القيام بها في عالم يتسم بتغيّر المناخ[24].

تركز العديد من الدراسات المتعلقة بالدول الفاشلة[25] والجهود الدولية لمنع مثل هذه الحالات أو معالجتها، على الدول والمجتمعات التي هي بالفعل ضعيفة أو أصبحت ضعيفة. وهذا أسلوب تفكير سائد بشكلٍ خاص في الدراسات المتعلقة بأنظمة الإنذار المبكر لرصد الدول الفاشلة[26]. من دون إنكار أهمية المراقبة الدقيقة للدول التي يظهر عليها علامات الضعف أو عدم الاستقرار، على الدول الكبرى اعتماد

23- Peter Haldén, The Geopolitics of Climate Change, op.cit., p.133.

24- Ibid.

25- الدولة التي تتسم بالهشاشة تفتقر إلى القدرة على أداء ثلاث وظائف أساسية:
1) ضمان احتكار الدولة لاستخدام القوة، داخليًا وخارجيًا.
2) صون الرفاه الاجتماعي - الاقتصادي من خلال توفير الخدمات العامة الأساسية مثل الهياكل الأساسية والصحة والتعليم.
3) الحفاظ على المؤسسات الضرورية لسيادة القانون وإرساء وإنفاذ القواعد القانونية والاجتماعية والنظام العام.

26- Purvis, Nigel and Busby, Joshua 2004 'The security implications of climate change for the UN system' in Environmental Change and Security Project Report Issue 10 Woodrow Wilson Center for Scholars, Washington D.C., p.71,72.

استراتيجية وقائية تولي الاهتمام الخاص بالدول الإقليمية القوية نسبيًا والمحاذية للدول الضعيفة وغير المستقرة وذلك لعدة أسباب أبرزها[27]:

- صعوبات التدخل في البلدان الكبيرة المكتظة بالسكان أو المجهزة تجهيزاً جيدًا.
- الدور الإيجابي الذي يمكن أن تؤديه قوة إقليمية قوية في منطقتها في ظل ظروف من الإجهاد المناخي.
- قد يكون لزعزعة استقرار، أو انهيار بلد كبير أو مكتظ بالسكان أو حسن التجهيز، آثار سلبية على البلدان الأخرى في المنطقة، ما يؤدي إلى مشكلات كثيرة[28]، تتمثّل بتدفقات اللاجئين أو حتى إغراء الدول المجاورة بالتدخل لاستغلال الوضع، كما فعلت عدة دول عندما سقط نظام موبوتو في زائير في العام 1998[29]. بطبيعة الحال، يجب أن يؤخذ في الاعتبار السياق السياسي الدولي العام الذي ستجري فيه التدخلات الدولية.

1 . صعوبات التدخل

عند مناقشة التدخلات الدولية لدعم البلدان المهددة بزعزعة الاستقرار أو بالصراعات الداخلية، يجب التأكيد على أن معظم التدخلات قد جرت إما في بلدان صغيرة قليلة الموارد مثل سيراليون وليبيريا، أو على نطاق صغير في بلدان أكبر مثل عملية أثينا للاتحاد الأوروبي في الكونغو. ويتم التشديد على أن بعض البلدان المهددة بزعزعة الاستقرار بسبب تغيّر المناخ قد تكون كبيرة، مكتظة بالسكان وغنية بالموارد. ومن شأن التدخل الدولي في هذه البلدان أن يطرح تحديات ذات طابع وحجم مختلفَين تمامًا. فمن الواضح أن العوامل الجغرافية والديموغرافية تمثّل مشكلة، كذلك الموارد الموجودة في بلد أكبر وأغنى والذي أصبح مزعزعًا للاستقرار بسبب تغيّر المناخ، وبخاصةٍ الموارد العسكرية التي كانت في السابق تحت سيطرة السلطات المركزية، مثل الجيش وقوات الشرطة، ولكن في ظل سيناريو زعزعة الاستقرار ربما انزلقت إلى سيطرة مختلف الجهات الفاعلة الأخرى.

تجعل هذه العوامل من التدخلات الدولية في البلدان الكبيرة المكتظة بالسكان والغنية بالموارد، أكثر صعوبة بكثيرٍ مما هي عليه في البلدان الأصغر حجمًا. وقد تتجاوز في الواقع موارد الدول المتدخلة وقدراتها، التي من المرجح أن تكون من الشمال مثل حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي[30]. قد تتحول التدخلات في بلدان كبرى إلى عمليات شبيهة بتلك التي وقعت في العراق مع ما واجهته من صعوبات متعددة

27- Peter Haldén, The Geopolitics of Climate Change, op.cit., p.134.

28- Ibid.

29- Ibid.

30- Ibid, p.135.

واحتمالات مشكوك بنجاحها، بدلاً من تلك التي وقعت في ليبيريا وسيراليون وإلى حد ما في كوسوفو التي لاقت نجاحًا نسبيًا. وبما أن التدخلات الدولية بهدف تصحيح وضع أصبحت فيه دولة كبيرة مزعزعة للاستقرار أو حتى سقطت في حالة من الفوضى قد لا تكون واقعية، فإن الاستراتيجيات الوقائية تصبح أكثر أهمية.

2 . إمكانات القوى الإقليمية لتحقيق الاستقرار

بسبب قوتها النسبية، يمكن أن نفترض أن أهمية القوى الإقليمية والدول الكبرى الأخرى بالنسبة إلى المنطقة أكبر بكثير. فالبلدان المهمة لمناطقٍ بأكملها قد تكون قادرة على تعزيز المنطقة أو إضعافها بشكلٍ كبير، بالاعتماد على تطوراتها الداخلية. ولهذا السبب، فإن دعم استقرار هذه الدولة ومجتمعها، وهي مهمة تتطلب تطويرًا للمؤسسات والوظائف الإدارية من قبل القوى الإقليمية، يمكن أن يكون تدبيرًا وقائيًا قويًا. ولتعزيز التماسك الاجتماعي، الذي من الواضح أنه رصيد أساسي في ظل ظروف الإجهاد التي قد تعقب تغيّر المناخ، من الضروري أن تتعزز مؤسسات المجتمع المدني أيضًا، بالتوازي مع أجهزة الدولة.

يمكن للقوى الإقليمية التدخل في حالات الأزمات بسبب قربها من المناطق المتضررة بشدةٍ جراء تغيّر المناخ، وما قد يترتب على ذلك من عواقب اجتماعية إضافية. ويمكن أن يؤدي تعزيز قدرات القوى الإقليمية، بنيّة أن تؤدي دورًا قياديًا في إدارة الأزمات، إلى مشاكل مثل التأثير في ديناميكيات الأمن الإقليمي ودفعه باتجاه الأسوأ. ولذلك، ينبغي تعزيز المنظمات الأمنية الإقليمية المتعددة الأطراف[31].

بسبب الثراء النسبي لمجتمعاتها وقوة اقتصاداتها، يمكن الافتراض أن الدول الكبرى قد تكون وجهات جذب للهجرات الواسعة النطاق أيضًا والتي قد يكون لها عواقب مزعزعة للاستقرار إذا لم تتم إدارة هذه الهجرات بطريقةٍ مخططة ومنظمة. ولذلك،

31- Ibid, p.136.

يجب تعزيز قدرات استقبال المهاجرين أو اللاجئين ودمجهم كتدبيرٍ وقائي، لأن ذلك سيشكل جزءًا من عمليات إدارة الأزمات في المستقبل.

3 . العواقب السلبية لزعزعة استقرار القوى الإقليمية

على الرغم من أن بعض القوى الإقليمية قد تكون قوية وغنية ومستقرة بالمعايير الإقليمية، يجب ألا ننسى وجود بعض المشكلات في مؤسساتها ومجتمعاتها وأنها تواجه تحديات كبيرة حاليًا وفي المستقبل. ولذلك، قد تصبح هذه الدول غير مستقرة على الرغم من أنها تمتلك وسائل وطرقًا، يمكنها اللجوء إليها عند الحاجة، أكثر من جيرانها الأضعف. كما أن عديدًا من الدول التي تعد إقليمية، مثل مصر وجنوب أفريقيا ونيجيريا، معرضة للتأثر الشديد أيضًا، وإن كان من نواح مختلفة، بسبب تغيّر المناخ[32]. وغني عن القول أن قدراتها على التكيف مع تغيّر المناخ يجب أن تكون نقطة محورية في عمليات المساعدات الخارجية.

وقد تؤدي زعزعة استقرار قوة إقليمية إلى الانهيار الاقتصادي في البلدان المجاورة، وانتشار الأسلحة وتنامي الجماعات المسلحة، والتأثير في مؤسساتها وتهديد الاستقرار في منطقة تعاني تغيّر المناخ وغيره من الكوارث ذات الصلة. لذلك، وبالنظر إلى الدور الإقليمي والصعوبات المرتبطة بالتدخل الدولي في البلدان الكبرى، يُعد بذل الجهود الوقائية، مثل تقديم المعونة التقنية والمؤسساتية لتعزيز قدرة هذه الدول على التكيف، مهمة للغاية. وبالتالي يجب تركيز الجهود على البلدان التي سيكون من الأصعب بكثيرٍ معالجة زعزعة استقرارها، ومن المرجح أن تكون لها عواقب تتجاوز حدودها.

وخلاصة القول أن عديدًا من البلدان الكبرى يمكن اعتبارها محورية بمعنى أن ما يحدث لها قد يؤثر في المنطقة بأسرها، للأفضل أو للأسوأ. نود في هذا الصدد أن نشدد على أمرَين، الأول: الوضع المحوري لا يتوقف على العوامل المادية أو على القدرات القابلة للقياس الكمي فقط، بل إن الأهمية النسبية لبلدٍ ما تعود إلى العوامل السياسية. والأمر الثاني: دور المحور لا تقوم به بالضرورة القوى الإقليمية الحالية، على الرغم من أهميتها الواضحة. وبدلاً من ذلك، يجب إجراء تحليل أكثر دقة، وينبغي أن يكون هناك قدر أكبر من الدقة في التحليل، ما يتطلب مزيدًا من البحث. في ما يأتي نذكر بعض

32- Ibid.

الاقتراحات والعوامل التي من شأنها أن تعني أن بلدًا ما قد يؤدي دورًا محوريًا:

- احتمال أن يصبح بلد ما مزعزعًا للاستقرار بشدةٍ بسبب تغيّر المناخ وكذلك بسبب التحديات الأخرى مثل النمو السكاني والضعف المؤسساتي والانقسامات المجتمعية.
- البلد المجاور أو القريب من المناطق المتأثرة بتغيّر المناخ.
- تترتب على زعزعة استقرار هذا البلد آثارًا في المنطقة بأسرها والتي يشكل البلد جزءًا منها.
- البلد عرضة للمعونة المادية والمؤسساتية، وهو بدوره قادر على المساعدة في الحفاظ على منطقته من خلال المعونة الخارجية والقيادة السياسية والموارد المادية.
- لا ينبغي إيلاء اهتمام خاص للبلدان الكبيرة والمكتظة بالسكان فحسب، بل للبلدان التي لها قوات أو ميليشيات مسلحة كبيرة أو متشددة، أو لديها مخزونات كبيرة من الأسلحة. قد يكون من الصعب التدخل في شؤونها مثل البلدان الكبيرة، وقد تكون الآثار الإقليمية لانهيارها خطيرة بمدى خطورة تأثيراتها في البلدان المجاورة.

الخلاصة

إن تغيّر المناخ العالمي عملية تدريجية لم تشكّل حتى الآن أي مخاطر كبيرة على الأمن البشري. إلا أنه من المرجح أن يؤثر ذلك تأثيرًا شديدًا في الأمن الدولي في الأجلَين المتوسط والطويل. وإذا ما نجح المجتمع الدولي خلال العقدَين القادمَين في الحد من الانبعاثات، من خلال اتباع سياسة فعالة في التعامل مع قضية المناخ، فربما يكون بوسعنا تجنّب الصراعات التي قد يتسبب بها المناخ. وبعبارةٍ أخرى، هناك فرصة ضيقة للنجاح باعتماد سبل الوقاية، ما يجعل من اتخاذ الإجراءات السريعة أمرًا ضروريًا. ويجب أن تبدأ الآن سياسة فعالة للتخفيف من آثار تغيّر المناخ، بالاقتران مع استراتيجيات وقائية للحد من آثاره وتجنّب الديناميكيات ذات الصلة بالأمن، لأن مخاطر الصراع الناجمة عن المناخ لا تزال في مهدها. بيد أن وضع هذا النوع من احتمالات الصراع على جدول الأعمال السياسي أمر صعب، لأن المجتمع الدولي منشغل حاليًا بأنواعٍ مختلفة جدًا من المخاطر الأمنية مثل الانتشار النووي، الصراع الروسي - الأوكراني، الإرهاب وندرة الموارد.

يشكل تغيّر المناخ المستمر تحديًا كبيرًا للنظام الدولي في العقود المقبلة. وهو يزيد من أوجه الترابط بين جميع المجتمعات في العالم ويخلق مخاطر عالمية لا يمكن مواجهتها إلا بسياساتٍ تهدف إلى إدارة هذا التغيّر العالمي. إن كل تهديد من التهديدات الستة التي تواجه الاستقرار والأمن الدوليَين، يصعب في حد ذاته تدبيره. والتفاعل بين هذه التهديدات يزيد من حدة التحديات والمخاطر المرتبطة بالسياسة الدولية. ويكاد يكون من الصعب أن ينشأ في السنوات المقبلة نظام حكم عالمي قادر على الاستجابة بفعاليةٍ لهذه الديناميكيات العالمية للصراع وعدم الاستقرار. ومن المرجح في ظل تغيّر المناخ المستمر، أن تصبح الصراعات حتمية على نحو متزايد بين الدول الصناعية الكبرى الدافعة باتجاه تغيّر المناخ والدول المتضررة، وكذلك بالنسبة إلى الأزمات التي تواجهها البلدان الرئيسة التي تطلق ثاني أكسيد الكربون. إن تزايد التوترات والصراعات والمواجهات على طول الخط الفاصل بين الدوافع الرئيسة لتغيّر المناخ وأكثر البلدان تضررًا سيقوّض بشكلٍ متزايد آفاق إقامة نظام عالمي قائم على التعاون، وهو أمر ضروري لمعالجة مشكلات العالم. من المرجح أن يؤدي تغيّر المناخ إلى زيادة الضغط على النظام الدولي الذي يواجه صعوبات وعقبات في محاولة إيجاد حلول عملية لهذه المشكلات، وبالتالي قد يصبح العالم مكانًا غير آمن إلى حد كبير إذا لم تتم السيطرة على تغيّر المناخ بشكلٍ فعال.

قائمة المراجع

المواقع الإلكترونية بالعربية

1 . تغيّر المناخ، مركز العمل التنموي معًا، متوفر على الموقع الإلكتروني: https://www.maan-ctr.org/old/pdfs/monakh.pdf، الدخول 2024/6/27.

الكتب بالأجنبية

1. Goldman Sachs (2003) Dreaming With BRICs: The Path to 2050. Global Economics Paper No 99. Goldman Sachs Global Research Centres, New York.

2. Kurt M. Campbell et al., The age of Consequences: The Foreign Policy and National Security Implications of Global Climate Change (Washington, D.C.: Center for Strategic and International Studies, 2007).

3. Marc Levy, Catherine Thorkelson et al., “Freshwater Availability Anomalies and Outbreak of Internal War: Results from a Global Spatial Time Series Analysis”, in the proceedings of international workshop “Human Security and Climate Change”, held in Oslo, Norway, 2005.

4. Norman Myers, “Environmental Refugees: A Growing Phenomenon of the 21st Century”, Philosophical Transactions of the Royal Society of London Series B-Biological Sciences, vol. 357, no. 1,420, pp. 609-13.

5. Purvis, Nigel and Busby, Joshua 2004 ‘The security implications of climate change for the UN system’ in Environmental Change and Security Project Report Issue 10 Woodrow Wilson Center for Scholars, Washington D.C., p.71,72.

6. Thomas Homer-Dixon, “On the Threshold: as Causes of Acute Conflict,” International Security, Environmental Changes vol. 16, no. 2, pp. 76-116 (1991).

7. W. Arnell, “Climate Change and Water Resources: A Global Perspective”, in H. J. Schellnhuber et al., Avoiding Dangerous Climate Change, pp. 167-170.

المواقع الإلكترونية بالأجنبية

1. Jürgen cheffran, climate change and security, Research Article, First Published May 1, 2008, https://journals.sagepub.com/doi/full/10.2968/064002007, accessed on July 1, 2024.

Les limites de la justice pénale internationale : le cas de la cour pénale internationale

Docteur Georges Labaki
Président du Conseil d'Administration/ENA

حدود العدالة الجنائية الدولية: المحكمة الجنائية الدولية

الدكتور جورج لبكي

لقد كان حلم المفكرين على مرّ الأجيال إقامة محاكم جنائية دولية لمحاكمة مرتكبي جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية على اختلاف أنواعها. وتُعد محكمة نورمبرغ التي أُنشئت بعد الحرب العالمية الثانية لمحاكمة كبار القادة الألمان، أولى هذه المحاكم في العصر الحديث، ومن ثم توالت أعداد من المحاكم الأخرى لمعاقبة مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية في يوغوسلافيا ورواندا وغيرها.

يمثّل إنشاء المحكمة الجنائية الدولية تطوراً مهمًا في العصر الحديث، وقد بُنيت آمال كثيرة عليها. بيد أن هذه المحكمة واجهت العديد من التحديات تتعلّق بحدود اختصاصها، والتفاوت بين سياسة الدول وصلاحيات المحكمة، وتأثير السياسة في نشاطها، وكذلك افتقارها إلى جهاز تنفيذي يسمح بتوقيف المطلوبين وسوقهم إلى العدالة، بالإضافة إلى الانتقائية في الملاحقة بحيث تبقى الكثير من الجرائم المرتكبة بحق الإنسانية من دون عقاب.

api
ADVANCED PLASTIC INDUSTRIES

THE SMARTEST SOLUTIONS
IN THE PLASTICS PIPING INDUSTRY

PIPES & FITTINGS

ApiTherm®
ULTIMATE SUPERIOR SOLUTIONS

Certifications
QUALITY ASSURANCE EVERYDAY

EcoTherm®
ECONOMICAL SOLUTION | **NEW LINE**

NEW « PRODUCTS »

ApiDrain®
COMPLETE RANGE | **NEW FLOOR TRAP**

Dragon's Ascent: China's Geopolitical Rise and Global Implications

Captain Moses Nashalian

صعود التنين: الصعود الجيوسياسي للصين والتأثيرات العالمية

النقيب موسيس نشاليان

في نسيج التشابك المعقد للجغرافيا السياسية العالمية، يبرز صعود الصين كقوةٍ محورية، وهو أمر جوهري في النظام العالمي من خلال التكامل بين القوة الاقتصادية والبراعة الدبلوماسية. يتجلى هذا التحول في قوة الصين الاقتصادية المميزة بالتوسع المستدام والابتكار التكنولوجي الرائد. وكركنٍ أساسي لصعودها، تُرفع الاستثمارات الاستراتيجية وتطوير البنية التحتية الشامل إلى أبعاد عالمية، ما يضعها في دور حيوي في الصناعات الناشئة من الذكاء الاصطناعي إلى الطاقة المتجددة.

ويضيف إلى صعودها الاقتصادي استراتيجية دبلوماسية متطورة تتجلى في مبادرة الحزام والطريق. وهذا الجهد الطموح يعكس التزام الصين بتعزيز الاتصالات الاقتصادية والعلاقات الدبلوماسية عبر مناطق متنوعة. من خلال التفاوض البارع والشراكات الاستراتيجية، توسّع الصين نفوذها على المسرح العالمي، متداخلة ببراعةٍ بين الأبعاد الاقتصادية والدبلوماسية لترسيخ موقفها.

تتجاوز تأثيرات صعود الصين حدود الأبعاد الاقتصادية، إذ تتحدى النظم العالمية المُثبتة في ديناميات التجارة. فالدول في جميع أنحاء العالم تعدّل تحالفاتها، وتتعامل مع موقف اقتصادي متغير وذلك بسبب التأثر المتزايد بالصين. في الوقت نفسه، يغير هذا الصعود كيفية توزيع القوة على مستوى العالم أيضًا، ما يدفع إلى إعادة التقييم لمقدار التأثير الذي تملكه كل دولة على مستوى العالم ويُطلِق تحديات على الأساليب الحالية للتعاون بين الدول.

في ختام الأمر، يُظهر صعود الصين في الساحة السياسية العالمية لحظة حاسمة تتطلب استجابات متأنية من الدول في جميع أنحاء العالم. فالتفاعل بين القوة الاقتصادية والدبلوماسية الاستراتيجية يُعيد تشكيل المشهد العالمي، متطلبًا المرونة والتبصر في التنقل خلال هذا المشهد المتغير.

中国人民银行

التهديدات الأمنية الناجمة عن التغيّر المناخي

العميد الركن ميشال ترشيشي

Les menaces sécuritaires résultant du changement climatique

Général de Brigade Michel Tarchichi

Cette étude vise à éclairer les menaces sécuritaires liées au changement climatique, lesquelles peuvent réduire la capacité des pays à agir en raison des pressions qu'il exerce sur l'économie, la société, l'agriculture, et d'autres secteurs. En raison de leurs multiples impacts, les changements environnementaux posent des défis majeurs à la capacité des pays et des sociétés à résoudre leurs problèmes. Dans cette étude, nous supposons que toutes ces menaces à la sécurité seront considérablement exacerbées par le changement climatique mondial à l'avenir. Parce que l'intervention internationale est devenue une méthode importante en politique internationale – même si elle n'est pas la seule – les pressions imposées par le changement climatique peuvent conduire à des interventions internationales allant du maintien de la paix à la promotion de la paix. Bien que les guerres entre les pays dues au changement climatique soient peu probables, la déstabilisation de pays ou de régions entières due au changement climatique ne l'est pas. Par conséquent, les opérations internationales entreprises soit dans le but de stabiliser des zones, soit d'améliorer les conditions dans des zones qui n'ont pas déjà réussi à parvenir à la stabilité, prendront probablement de l'importance à l'avenir. Le changement climatique risque d'accroître la pression sur le système de gouvernance mondiale qui reste incapable de trouver des solutions pratiques à ces problèmes. Par conséquent, le monde pourrait devenir un endroit très dangereux à moins que le changement climatique ne soit efficacement contrôlé.

The Security Threats Resulting from Climate Change

Brigadier General Michel Tarchichi

This study aims to shed light on the security threats resulting from climate change that may reduce the ability of countries to act, due to the pressures it imposes on the economy, society, agriculture, and others. Through their multiple impacts, environmental changes pose major challenges to the ability of countries and societies to solve their problems. In this study, we assume that all of these security threats will be greatly exacerbated by global climate change in the future. Because international intervention has become an important method in international politics - although not the only method - the pressures imposed by climate change may lead to international interventions along the spectrum between peacekeeping and peace promotion. Although wars between countries due to climate change are unlikely, the destabilization of entire countries or regions due to climate change is not. Therefore, international operations undertaken either to stabilize areas or improve conditions in areas that have already failed to achieve stability, are likely to become important in the future. Climate change is likely to increase pressure on a global governance system that remains unable to find practical solutions to these problems. Therefore, the world may become a very unsafe place unless climate change can be controlled effectively.

politiques kurdes. La question kurde est devenue étroitement associée au Parti des travailleurs du Kurdistan (PKK), qui a eu l'impact le plus significatif. Ses activités continues ont conduit le gouvernement turc à concentrer ses efforts sur la perspective sécuritaire des mouvements kurdes et sur les tentatives iraniennes d'exploiter la carte kurde contre la Turquie. Ankara a tenté de coordonner avec Téhéran ses mesures contre les groupes kurdes armés, mais des intérêts conflictuels ont empêché une coopération efficace. D'une part, l'Iran a reproché à la Turquie d'accueillir des groupes kurdes armés, ce qui a intensifié l'instabilité dans les zones kurdes du nord-ouest de l'Iran en raison des attaques provenant du territoire turc. D'autre part, la Turquie s'est opposée à la coopération du PKK avec le Parti démocratique du Kurdistan (PDK), aligné sur l'Iran, ce qui a eu un impact négatif sur les relations turco-iraniennes.

Les relations turco-iraniennes se caractérisent par une compétition sur certains aspects de la question kurde et une coopération sur d'autres. Cette question a profondément affecté la Turquie et l'Iran pendant de nombreuses années, créant des préoccupations en matière de sécurité. Parfois, elle a été source de conflit et, à d'autres moments, un moteur de coopération entre les deux pays, qui continuent de considérer la question kurde comme une affaire de sécurité et les efforts des Kurdes pour l'autonomie comme une menace pour leur sécurité nationale. Les intérêts régionaux concurrents ont empêché Ankara et Téhéran d'adopter des politiques régionales coordonnées et cohérentes concernant la question kurde, et leur rivalité a conduit à une fragmentation accrue des mouvements kurdes dans la région.

تأثير القضية الكردية في المصالح التركية – الإيرانية

العميد الركن ميشال بطرس

L'impact de la question kurde sur les intérêts turco-iraniens

Général de Brigade Michel Boutros

La question kurde est considérée comme l'une des questions les plus significatives liées aux minorités au Moyen-Orient, posant une menace à sa sécurité et à sa stabilité, surtout compte tenu du fait que le peuple kurde vit dans une région géopolitiquement importante et sensible, réparti entre l'Irak, la Syrie, la Turquie et l'Iran. Cette répartition géographique et démographique des Kurdes parmi ces pays, associée aux problèmes qu'ils ont subis de la part des régimes en place, n'a pas éteint leur désir de libération ni leurs tentatives d'atteindre leurs droits nationaux et culturels.

Le développement de la question kurde dans chacun de ces quatre pays a eu un impact direct sur la nature de leurs relations bilatérales. Ces pays ont utilisé la question kurde comme levier pour saper les uns les autres, exacerbant le sort des Kurdes et augmentant les disputes parmi les factions

among Kurdish political factions. The Kurdish issue has become closely associated with the Kurdistan Workers' Party (PKK), which has had the most significant impact on it. Its ongoing activities have led the Turkish government to focus its efforts on the security perspective of Kurdish movements and on Iranian attempts to exploit the Kurdish card against Turkey. Ankara has tried to coordinate with Tehran in its measures against armed Kurdish groups, but conflicting interests have prevented effective cooperation. On one hand, Iran has blamed Turkey for harboring armed Kurdish groups, which has intensified instability in Kurdish areas in northwestern Iran due to attacks originating from Turkish territory. On the other hand, Turkey has objected to the PKK's cooperation with the Iranian-aligned Kurdistan Democratic Party (KDP), which has negatively affected Turkish-Iranian relations.

Turkish-Iranian relations have been characterized by competition in some aspects of the Kurdish issue and cooperation in others. This issue has deeply affected Turkey and Iran for many years, creating security concerns. At times, it has been a source of conflict and at other times a driver of cooperation between the two countries, which have continued to view the Kurdish issue as a security matter and Kurdish efforts for self-rule as a threat to their national security. Competing regional interests have prevented Ankara and Tehran from adopting coordinated and coherent regional policies regarding the Kurdish issue, and their rivalry has led to further fragmentation of Kurdish movements in the region.

تأثير القضية الكردية في المصالح التركية – الإيرانية

العميد الركن ميشال بطرس

The Impact of the Kurdish Issue on the Turkish-Iranian Interests

Brigadier General Michel Boutros

The Kurdish issue is considered one of the most significant minority-related issues in the Middle East, posing a threat to its security and stability, especially given that the Kurdish people live in a geopolitically important and sensitive region, distributed across Iraq, Syria, Turkey, and Iran. This geographic and demographic distribution of the Kurds among these countries, coupled with the problems they have faced, has not extinguished their desire for liberation and their attempts to achieve their national and cultural rights.

The development of the Kurdish issue within each of these four countries has had a direct impact on the nature of their bilateral relations. These countries have used the Kurdish issue as leverage to undermine each other, exacerbating the plight of the Kurds and increasing the disputes

العلاقات الأميركية – الصينية: من التعاون إلى التنافس فالاستقرار الحذر

العميد الركن البحري جورج الدرزي

Les relations sino-américaines: de la coopération à la concurrence puis une stabilité prudente

Général de Brigade Georges Darazi

Cette étude examine les relations de coopération entre les États-Unis, grande puissance établie, et la Chine, grande puissance montante. Elle explore la transition de cette relation vers la compétition, tout en mettant en lumière ses principaux axes. L'étude conclut que les deux grandes puissances ont élaboré des stratégies et utilisé leurs énormes capacités pour rivaliser, après une période de coopération affaiblie depuis 2008, qui s'est complètement effacée en 2017, lorsque l'administration de l'ancien président américain Donald Trump a officiellement annoncé le début d'une nouvelle ère de rivalité sino-américaine.

De plus, la compétition croissante entre les États-Unis et la Chine a suscité des craintes quant à la possibilité d'une confrontation entre les deux puissances en raison d'une série de facteurs tels que les tensions militaires croissantes, la compétition économique et les divergences idéologiques. Les États-Unis cherchent à renforcer leur présence militaire dans les régions de l'océan Indien et du Pacifique et à former des alliances avec des partenaires régionaux, tandis que la Chine cherche à étendre son empreinte militaire et à poursuivre des projets d'infrastructures ambitieux tels que l'initiative Belt and Road. La compétition technologique est également un aspect clé de l'interaction entre les deux pays pour les décennies à venir, peut-être même après 2050. L'ère actuelle montre un changement croissant vers un environnement où le leadership technologique est le principal moteur de l'influence politique et de la puissance économique, en plus d'être un facteur déterminant de la puissance militaire.

U.S. – China Relations: From Cooperation to Competition, then to Cautious Stability

Brigadier General Georges Darazi

This study examines the cooperation relations between the United States, the established great power, and China, the rising great power. It explores the transition of this relationship into competition and highlights its key axes. The study concludes that the two great powers have developed strategies and utilized their immense capabilities to compete, after a period of weakened cooperation since 2008, fading away completely in 2017, when the administration of former US President Donald Trump officially announced the beginning of a new era of US-China rivalry.

Moreover, the increasing competition between the United States and China has raised concerns about the possibility of a confrontation between the two powers due to a series of factors such as growing military tensions, economic competition, and ideological divergences. The United States seeks to enhance its military presence in the Indian Ocean and Pacific regions and to form alliances with regional partners, while China seeks to expand its military footprint and pursue ambitious infrastructure projects such as the Belt and Road initiative. Technological competition is also a key aspect of the interaction between the two countries for decades to come, perhaps even beyond 2050. The current era shows a growing shift towards an environment where technological leadership is the primary driver of political influence and economic power, in addition to being a crucial determinant of military strength.

3- Beeson, M., & Stubbs, R. (Eds.). (2012). Routledge Handbook of Asian Regionalism. Routledge.

4- Doshi, R. (2021). The Long Game: China's Grand Strategy to Displace American Order. Oxford University Press.

5- Ferdinand, P. (2016). "Westward ho—the China dream and 'one belt, one road': Chinese foreign policy under Xi Jinping." International Affairs, 92(4), 941-957.

6- Gerstl, A. (2023). China in its Immediate Neighborhood. In K. Kironska & R. Q. Turscanyi (Eds.), Contemporary China: a New Superpower? Routledge.

7- Han, Z., & Paul, T. V. (2020, March 1). "China's Rise and Balance of Power Politics." The Chinese Journal of International Politics, 13(1), 1–26.

8- Hass, R. (2021, March 3). "China Is Not Ten Feet Tall." Foreign Affairs.

9- Hu, W. (2019). "Xi Jinping's 'Major Country Diplomacy': The Role of Leadership in Foreign Policy Transformation." Journal of Contemporary China, 28(115), 1–14.

10- Lampton, D. M. (2014). Following the Leaders: Ruling China, from Deng Xiaoping to Xi Jinping. University of California Press.

11- Liu, G. (Ed.). (2004). Chinese Foreign Policy in Transition. Transaction.

12- Mitter, R. (2020). China's Good War: How World War II Is Shaping a New Nationalism. The Belknap Press of Harvard University Press.

13- Murphy, D. C. (2022). China's Rise in the Global South: The Middle East, Africa, and Beijing's Alternative World Order. Stanford University Press.

14- Ong, A. (2023). Stalemate: Autonomy and Insurgency on the China-Myanmar Border. Cornell University Press.

15- Reeves, J. (2018, May 4). Imperialism and the Middle Kingdom: the Xi Jinping administration's peripheral diplomacy with developing states. Third World Quarterly, 39(5), 976–998.

16- Roy, D. (2019, January 2). Assertive China: Irredentism or Expansionism? Survival, 61(1), 51–74.

17- Swaine, M. D. (2018). "Chinese views of foreign policy in the 19th party congress." China Leadership Monitor, 55.

18- Turcsanyi, R. J. (2023). Relations with Europe and Russia. In K. Kironska & R. Q. Turscanyi (Eds.), Contemporary China: a New Superpower? Routledge.

19- Westad, O. A. (2012). Restless Empire: China and the World Since 1750. Basic Books.

20- Yahuda, M. (2016). End of Isolationism: China's Foreign Policy After Mao. Macmillan International Higher Education.

21- Zhou, L., Mao, Y., Fu, Q., Xu, D., Zhou, J., & Zeng, S. (2023). A Study on the Belt and Road Initiative's Trade and Its Influencing Factors: Evidence of China-South Asia's Panel Data. PLOS ONE, 18(4).

6- Lau, L. J. (2019). China-US Trade War and Future Economic Relations. China and the World, Lau Chor Tak Institute of Global Economics and Finance, 2019.

7- Sautman, B., & Hairong, Y. (2008, Spring). The Forest for the Trees: Trade, Investment and the China-in-Africa Discourse. Hong Kong Polytechnic University Institutional Research Archive. Hong Kong.

8- Smith, S. (2021, February 16). China's "Major Country Diplomacy". Foreign Policy Analysis.

9- Yee, A. (2011, June 1). Maritime Territorial Disputes in East Asia: A Comparative Analysis of the South China Sea and the East China Sea. Journal of Current Chinese Affairs, 40(2), 165–193.

Reports and Research Papers

1- China Africa Research Initiative. (2022, November 29). Evolution of Chinese Lending to Sri Lanka Since the mid-2000s: Separating Myth from Reality (PDF). China Africa Research Initiative.

News Articles

1- Bolstad, E., & Hall, K. G. (2008, June 11). GOP's claim about Chinese oil drilling off Cuba is untrue.

2- Gans, J. (2023, March 11). Five things to know about the Iran-Saudi deal brokered by China. The Hill.

3- Hass, R. (2021, March 3). "China Is Not Ten Feet Tall." Foreign Affairs.

4- Nichols, M., & Pamuk, H. (2022, February 26). Russia vetoes U.N. Security action on Ukraine as China abstains. Reuters.

5- Siebold, S., & Blenkinsop, P. (2021, May 5). EU puts up guard to Chinese firms, cools on trade deal. Reuters.

6- The U.S. Presses on Cyberthreats; In Beijing, Treasury Secretary Frames Issue as a Top Priority in Ties With China. (2013, March 20). The Wall Street Journal.

Book Chapters

1- Alessio, D., & Renfro, W. (2022, August 1). Building Empires Literally in the South China Sea: Artificial Islands and Contesting Definitions of Imperialism. International Politics, 59(4), 687–706.

2- Bajpai, K., Ho, S., & Miller, M. C. (Eds.). (2020). Routledge Handbook of China–India Relations. Routledge.

Bibliography

Books

1- Brown, K. (2023). China Incorporated: The Politics of a World Where China is Number One. Bloomsbury Academic.

2- Cheng, W. (2023). China in Global Governance of Intellectual Property: Implications for Global Distributive Justice. Palgrave Macmillan.

3- Dittmer, L. (2018). China's Asia: Triangular Dynamics Since the Cold War. Rowman & Littlefield.

4- Garver, J. W. (2018). China's Quest: The History of the Foreign Relations of the People's Republic (2nd ed.). Routledge.

5- Lau, L. J. (2019). China-US Trade War and Future Economic Relations. China and the World, Lau Chor Tak Institute of Global Economics and Finance, 2019.

6- Lewis, J. I. (2023). Cooperating for the Climate: Learning from International Partnerships in China's Clean Energy Sector. The MIT Press.

7- Šebok, F. (2023). China's Political System. In K. Kironska & R. Q. Turscanyi (Eds.), Contemporary China: a New Superpower? Routledge.

8- Shinn, D. H., & Eisenman, J. (2023). China's Relations with Africa: a New Era of Strategic Engagement. Columbia University Press.

9- Sim, L. C., & Fulton, J. (Eds.). (2022). Asian Perceptions of Gulf Security. Routledge.

10- TurcsaAli, R. J. (2023). Relations with Europe and Russia. In K. Kironska & R. Q. Turscanyi (Eds.), Contemporary China: a New Superpower? Routledge.

11- Zhao, S. (2023). The Dragon Roars Back: Transformational Leaders and Dynamics of Chinese Foreign Policy. Stanford University Press.

Journal Articles

1- Beeson, M., & Stubbs, R. (Eds.). (2012). Routledge Handbook of Asian Regionalism. Routledge.

2- Bolstad, E., & Hall, K. G. (2008, June 11). GOP's claim about Chinese oil drilling off Cuba is untrue.

3- Fingar, T. (2016). China and South and Central Asia in the Era of Reform. Stanford University Press.

4- Kim, J., & Druckman, D. (2020, January 2). Shelved sovereignty or invalid sovereignty? The South China Sea negotiations, 1992–2016. The Pacific Review, 33(1), 32–60.

5- Kim, J., & Druckman, D. (2020, January 2). Shelved sovereignty or invalid sovereignty? The South China Sea negotiations, 1992–2016. The Pacific Review, 33(1), 32–60.

Conclusion

In the wake of China's meteoric rise as a global economic and geopolitical force, the world finds itself at the crossroads of unprecedented challenges and opportunities. The multifaceted implications of China's ascendancy touch every facet of the international arena, reshaping the very foundations of global economic and political structures.

The examination of China's economic shifts reveals a reordering of power dynamics, challenging the traditional unipolarity and fostering a more multipolar economic landscape. As China actively engages in international economic institutions, forges new trade alliances, and diversifies supply chains through initiatives like the Belt and Road Initiative (BRI), nations worldwide are compelled to recalibrate their economic strategies to navigate this transformed terrain.

Simultaneously, the shifting power dynamics extend beyond economics, encompassing diplomatic influence, military capabilities, and technological leadership. China's assertive diplomacy, cultural initiatives, and technological advancements contribute to a reconfiguration of global power structures, prompting nations to reassess their geopolitical postures.

However, these changes are not without their intricacies and challenges. Multilateral cooperation envisioned as a cornerstone for addressing global issues, encounters hurdles due to divergent national interests, geopolitical rivalries, normative differences, economic inequalities, and strategic influence. The complexities introduced by China's rise underscore the need for innovative and inclusive approaches to ensure the efficacy of multilateral institutions.

In navigating this transformative era, nations face the imperative of striking a delicate balance between seizing the opportunities presented by China's economic dynamism and addressing the challenges posed by shifting power dynamics. The global community must engage in nuanced diplomacy, foster inclusive multilateral cooperation, and evolve adaptive strategies to harness the positive aspects of China's rise while mitigating potential risks.

As the world continues to grapple with the implications of China's geopolitical ascendancy, it is in the collaborative efforts, shared dialogues, and innovative solutions that a path forward emerges. The challenges are formidable, but so too are the opportunities for fostering a more interconnected, resilient, and cooperative global community in the face of a rapidly evolving geopolitical landscape.

multilateral cooperation. The rivalry between these nations can manifest within international organizations, hindering collaborative efforts. Competing interests in regional spheres, such as the South China Sea, underscore the difficulty of achieving multilateral consensus in the face of geopolitical tensions.[47]

Norms and Values Clash

Multilateral cooperation relies on a shared adherence to certain norms and values. As China asserts its influence, disparities in political systems, human rights practices, and governance models become pronounced. These differences can lead to ideological clashes within international forums, creating obstacles to effective collaboration. Debates on issues like internet governance and the protection of human rights exemplify the challenges arising from divergent norms and values.[48]

Institutional Adaptation and Reform

The rise of China prompts the need for institutional adaptation and reform within existing multilateral structures. Institutions such as the United Nations and the World Trade Organization may face challenges in accommodating the evolving dynamics of global power. Calls for reforms, particularly in decision-making processes, reflect the necessity to ensure that multilateral institutions remain representative and effective in addressing contemporary challenges.[49]

Hence the challenges in multilateral cooperation in response to China's rise are multifaceted, encompassing divergent national interests, geopolitical tensions, clashes in norms and values, and the imperative for institutional adaptation. As nations grapple with these complexities, the path forward in fostering effective global collaboration remains intricate. Addressing these challenges is crucial to ensuring that multilateral forums can adapt to the evolving global landscape and continue to play a meaningful role in addressing shared global challenges.[50]

---

48 - The U.S. Presses on Cyberthreats; In Beijing, Treasury Secretary Frames Issue as a Top Priority in Ties With China. (2013, March 20). The Wall Street Journal.

49 - Han, Z., & Paul, T. V. (2020, March 1). "China's Rise and Balance of Power Politics." The Chinese Journal of International Politics, 13(1), 1–26.

50 - Hass, R. (2021, March 3). "China Is Not Ten Feet Tall." Foreign Affairs.

Divergent National Interests

One of the central challenges in multilateral cooperation stems from divergent national interests among participating nations. While multilateral forums aim to address shared global challenges, varying economic, political, and strategic objectives among member states, including China, can impede consensus. For instance, debates within the United Nations Security Council on issues like human rights or regional conflicts often highlight the divergence in national priorities and values.[46]

Geopolitical Tensions and Competition

Geopolitical tensions and strategic competition between major powers, including the United States and China, pose significant challenges to

46 - Roy, D. (2019, January 2). Assertive China: Irredentism or Expansionism? Survival, 61(1), 51–74.

47 - Reeves, J. (2018, May 4). Imperialism and the Middle Kingdom: the Xi Jinping administration's peripheral diplomacy with developing states. Third World Quarterly, 39(5), 976–998.

2. Multilateral Cooperation Challenges

China's ascent on the global stage has introduced complexities and challenges to the realm of multilateral cooperation. As China seeks a more prominent role in shaping international affairs, existing multilateral frameworks face both opportunities and obstacles. This section delves into the nuanced challenges that emerge as the global community navigates the evolving landscape of multilateral cooperation in response to China's rise.[45]

45- Alessio, D., & Renfro, W. (2022, August 1). Building empires litorally in the South China Sea: artificial islands and contesting definitions of imperialism. International Politics, 59(4), 687–706.

Impact on International Institutions

China's rise challenges the established order of international institutions, influencing their governance structures and decision-making processes. As China seeks a greater role in global governance, institutions like the International Monetary Fund (IMF) and the World Bank are undergoing reforms to accommodate the changing distribution of economic power. China's inclusion in the decision-making processes of these institutions reflects the evolving nature of global governance.[42]

Technological and Military Advancements

Beyond economic influence, China's advancements in technology and military capabilities contribute significantly to the shifting power dynamics. Investments in emerging technologies like artificial intelligence and 5G networks position China as a formidable player in shaping the future global technological landscape. Additionally, the modernization of China's military capabilities challenges established military powers, introducing new considerations in global security calculations.[43]

Hence the shifting global power dynamics in response to China's rise are evident in the reconfiguration of geopolitical influence, the emergence of new alliances, the impact on international institutions, and advancements in technology and military capabilities. These examples illustrate the intricate changes occurring on the world stage as nations grapple with the implications of China's growing influence. As the global power landscape continues to evolve, these dynamics will shape the course of international relations in the years to come.[44]

42 - Hu, W. (2019). "Xi Jinping's 'Major Country Diplomacy': The Role of Leadership in Foreign Policy Transformation." Journal of Contemporary China, 28(115), 1–14.

43- Swaine, M. D. (2018). "Chinese views of foreign policy in the 19th party congress." China Leadership Monitor, 55.

44- Liu, G. (Ed.). (2004). Chinese Foreign Policy in Transition. Transaction.

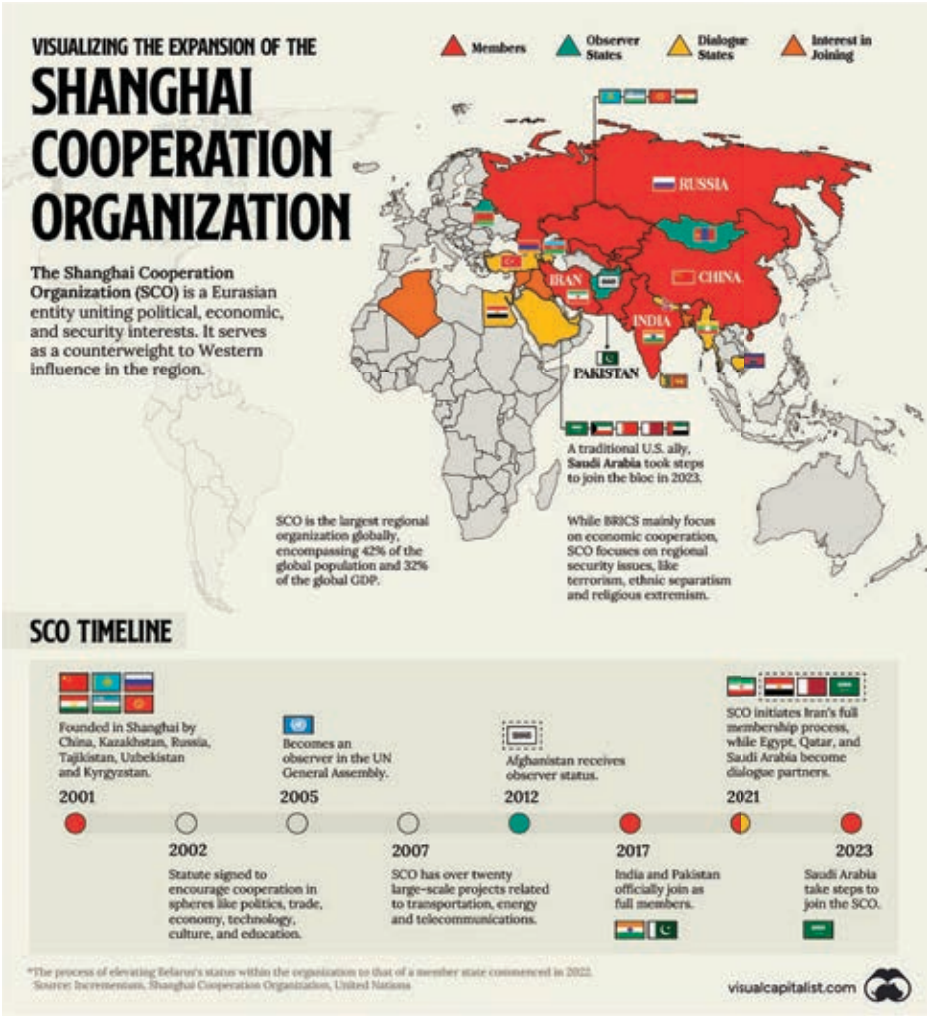

Emergence of New Alliances and Coalitions

The shifting global power dynamics are manifest in the emergence of new alliances and coalitions that reflect the rebalancing of geopolitical influence. The Shanghai Cooperation Organization (SCO), founded in 2001, exemplifies this trend, bringing together nations like China, Russia, and Central Asian countries in a cooperative framework. Such alliances reshape geopolitical dynamics, providing alternatives to traditional Western-centric institutions.[41]

41 - Ferdinand, P. (2016). "Westward ho—the China dream and 'one belt, one road': Chinese foreign policy under Xi Jinping." International Affairs, 92(4), 941-957.

proposed by the G7 nations in 2021, reflect a concerted effort to provide an alternative to China's BRI, emphasizing democratic values and sustainable development.[38]

Hence the trade alliances and dependencies shaped by China's rise have real-world implications, evident in initiatives like the Belt and Road, the RCEP agreement, semiconductor supply challenges, and the shifting dynamics in the China-U.S. relationship. These examples illustrate the complexities and nuances of global economic relations as nations navigate the opportunities and challenges presented by China's growing influence. As the world adapts to this new economic reality, these current events will continue to influence the trajectory of the global economy.[39]

B. Power Dynamics and Multilateral Cooperation

1. Shifting Global Power Dynamics

China's meteoric rise on the global stage has not only transformed economic landscapes but has also precipitated a profound shift in global power dynamics. As the world's second-largest economy, China's ascendancy challenges traditional power structures, leading to a reevaluation of geopolitical relationships and influence. This section explores the multifaceted dimensions of the shifting global power dynamics in response to China's rise.

Reconfiguration of Geopolitical Influence

China's economic prowess has translated into increased geopolitical influence, challenging the dominance of established powers. Traditional power structures, often characterized by Western dominance, are being reconfigured as China asserts itself on the world stage. The Belt and Road Initiative (BRI) exemplifies China's strategic approach to expanding its influence by fostering economic partnerships and infrastructure development across continents, challenging existing geopolitical norms.[40]

38 - Lampton, D. M. (2014). Following the Leader: Ruling China, from Deng Xiaoping to Xi Jinping (pp. 122-145). University of California Press.

39 - Westad, O. A. (2012). Restless Empire: China and the World Since 1750 (pp. 210-232). Basic Books.

40 - Yahuda, M. (2016). End of Isolationism: China's Foreign Policy After Mao (pp. 88-105). Macmillan International Higher Education.

Changes in Trade Patterns

China's Belt and Road Initiative (BRI) serves as a prime example of its transformative impact on trade patterns. The initiative, launched in 2013, has spurred extensive infrastructure development across Asia, Africa, and Europe, fostering new trade routes and strengthening economic ties. Nations participating in the BRI, such as Pakistan and Malaysia, have witnessed increased trade flows, marking a departure from traditional routes.[35]

Strategic Alliances

Countries in the Asia-Pacific region, such as Australia and New Zealand, have strategically aligned themselves with China, recognizing the economic benefits. In 2020, the Regional Comprehensive Economic Partnership (RCEP) was signed, solidifying economic cooperation among 15 Asia-Pacific nations, including China. This marked a significant step towards creating one of the world's largest free-trade blocs, showcasing the strategic alliances being formed in response to China's economic prowess.[36]

Dependency Challenges

The semiconductor industry highlights the challenges of dependency on China. As a dominant player in the production of semiconductors, China's influence on global supply chains is profound. The ongoing semiconductor shortage, exacerbated by geopolitical tensions, has underscored the risks associated with overreliance on a single market. Countries like the United States and European nations are now prioritizing efforts to diversify semiconductor supply chains to mitigate such vulnerabilities.[37]

Impact on Traditional Alliances

The evolving dynamics of the China-U.S. relationship exemplify the strain on traditional alliances. The U.S., while maintaining historical ties with its allies, has concurrently sought to limit its economic dependencies on China. Initiatives like the "Build Back Better World" (B3W) partnership,

35 - Huang, X., & Patman, R. G. (2013). China and the International System: Becoming a World Power (pp. 215-234). Routledge.

36 - Bajpai, K., Ho, S., & Miller, M. C. (Eds.). (2020). Routledge Handbook of China–India Relations (pp. 112-134). Routledge.

37 - Doshi, R. (2021). The Long Game: China's Grand Strategy to Displace American Order (pp. 210-225). Oxford University Press.

Impact on Global Markets

The integration of the Chinese economy into the global market has far-reaching consequences for international trade, investment, and overall market dynamics. China's economic policies and practices impact supply chains, commodity prices, and the competitiveness of other nations. As a result, countries worldwide are adapting their strategies to navigate and leverage the evolving landscape of global markets influenced by China's rise.[32]

The trade tensions between China and the United States illustrate the impact of China's economic rise. Disputes over tariffs and trade practices highlight the changing dynamics in global trade as China asserts itself as a major economic force.[33]

Furthermore, the COVID-19 pandemic revealed vulnerabilities in global supply chains, emphasizing China's role as the "world's factory" and its influence on manufacturing and distribution. The interconnectedness of these global market shifts underscores the transformative influence of China on the dynamics of the world economy.[34]

2. Trade Alliances and Dependencies

China's meteoric rise on the global stage has significantly altered trade dynamics, reshaping the landscape of international commerce. As the world's second-largest economy, China's economic policies and trade practices have triggered a series of responses from nations across the globe. This section delves into the intricate web of trade alliances and dependencies that have emerged in response to China's ascent.

32 - Zhou, L., Mao, Y., Fu, Q., Xu, D., Zhou, J., & Zeng, S. (2023). A study on the belt and road initiative's trade and its influencing factors: Evidence of China-South Asia's panel data. PLOS ONE, 18(4).

33 - Siebold, S., & Blenkinsop, P. (2021, May 5). EU puts up guard to Chinese firms, cools on trade deal. Reuters.

34 - Nichols, M., & Pamuk, H. (2022, February 26). Russia vetoes U.N. Security action on Ukraine as China abstains. Reuters.

Chapter Two

Global Implications and Responses to China's Rise

A. Economic Shifts and Trade Dynamics

1. Changes in the Global Economic Order

As China's geopolitical influence continues to rise, it triggers a fundamental restructuring of the global economic order. The traditional power centers are undergoing a paradigm shift, with China emerging as a pivotal player in shaping international economic policies and institutions.[28]

Economic Restructuring

China's ascent prompts a reevaluation of economic power dynamics on a global scale. Traditional economic powerhouses are adjusting to China's increasing influence, leading to a redistribution of economic weight and decision-making authority. This restructuring encompasses changes in trade agreements, financial systems, and the role of major international institutions.[29]

China's massive infrastructure development project, the Belt and Road Initiative serves as a tangible example of economic restructuring. Through BRI, China is establishing economic corridors and partnerships, influencing trade routes, and reshaping economic alliances with nations across Asia, Europe, and Africa.[30]

Similarly, China's active role in creating institutions like the New Development Bank, along with other BRICS nations, challenges the dominance of traditional financial institutions like the World Bank and the International Monetary Fund (IMF).[31]

28 - Kauz, R. (Ed.). (2010). Aspects of the Maritime Silk Road: From the Persian Gulf to the East China Sea (Vol. 10 of East Asian Economic and Socio-cultural Studies - East Asian Maritime History, pp. 110-125). Otto Harrassowitz Verlag.

29 - Zhao, S. (2023). The dragon roars back: transformational leaders and dynamics of Chinese foreign policy (pp. 89-102). Stanford University Press.

30 - Gerstl, A. (2023). China in its Immediate Neighborhood (pp. 145-158). In K. Kironska & R. Q. Turscanyi (Eds.), Contemporary China: a New Superpower? Routledge.

31 - Peyrouse, S. (2016). China and Central Asia. In T. Fingar (Ed.), The new great game: China and South and Central Asia in the era of reform. Stanford University Press.

New
Development
Bank
新开发银行

Global Health Diplomacy and Soft Power:China's diplomatic forays extend to global health, especially highlighted during the COVID-19 pandemic. By providing medical aid, sharing expertise, and vaccine diplomacy, China engages in health diplomacy to bolster its soft power and foster positive perceptions.

China's distribution of COVID-19 vaccines to developing nations, including those in Africa and Latin America, exemplifies health diplomacy. This initiative enhances China's image as a responsible global actor while serving its diplomatic and strategic interests.[27]

In navigating the complexities of global diplomacy, China employs a strategic and adaptive approach. Its diplomatic strategies, woven into economic initiatives and geopolitical posturing, showcase a comprehensive effort to secure influence and shape the narrative of a world recalibrating in response to China's ascent.

27 - Lancet, The. (2020, July 25). "COVID-19 and China: lessons and the way forward." The Lancet, 396(10246), 213.

Belt and Road Initiative (BRI) as a Diplomatic Tool: The BRI, introduced in 2013, is a cornerstone of China's diplomatic strategies. By spearheading infrastructure projects across continents, China fosters economic cooperation, enhances its soft power, and cements diplomatic ties. The BRI's dual role as an economic and diplomatic initiative showcases China's adeptness in integrating strategic objectives with tangible projects.[23]

China's engagement in the BRI in Southeast Asia, particularly in countries like Malaysia and Indonesia, exemplifies how diplomatic strategies are intertwined with economic initiatives. The BRI becomes a conduit for strengthening diplomatic relationships in the region.[24]

Assertive Regional Posture and Territorial Disputes: China's diplomatic strategies are evident in its assertive regional posture, particularly in territorial disputes. Through a combination of bilateral negotiations, economic incentives, and military posturing, China aims to assert its sovereignty and reshape regional dynamics.

China's diplomatic maneuvers in the South China Sea, where it asserts territorial claims contested by neighboring nations, demonstrate the intersection of diplomatic strategies with geopolitical interests. The ongoing negotiations and disputes underscore the complexities of managing regional relationships.[25]

Multilateral Engagements and International Organizations: China actively participates in multilateral forums and international organizations to advance its diplomatic objectives. By leveraging its growing influence, China seeks to shape global governance structures, contributing to the evolution of diplomatic norms and institutions.

China's role in the United Nations, its participation in peacekeeping missions, and its engagement in organizations like the World Health Organization (WHO) showcase its commitment to multilateral diplomacy. These engagements amplify China's diplomatic influence on a global scale.[26]

---

23 - Bolstad, E., & Hall, K. G. (2008, June 11). GOP claim about Chinese oil drilling off Cuba is untrue.

24 - Fingar, T. (2016). China and South and Central Asia in the Era of Reform (pp. 87-99). Stanford University Press.

25 - Sautman, B., & Hairong, Y. (2008, Spring). The Forest for the Trees: Trade, Investment and the China-in-Africa Discourse (PDF). Hong Kong Polytechnic University Institutional Research Archive. Hong Kong.

26 - Gans, J. (2023, March 11). Five things to know about the Iran-Saudi deal brokered by China. The Hill.

2. Diplomatic Strategies

China's ascent as a global power is not solely propelled by economic might; its diplomatic strategies play a pivotal role in shaping international relations and influencing the geopolitical landscape. China employs a multifaceted diplomatic approach, characterized by proactive engagement, soft power projection, and strategic initiatives, reflecting a nuanced understanding of contemporary global dynamics.[22]

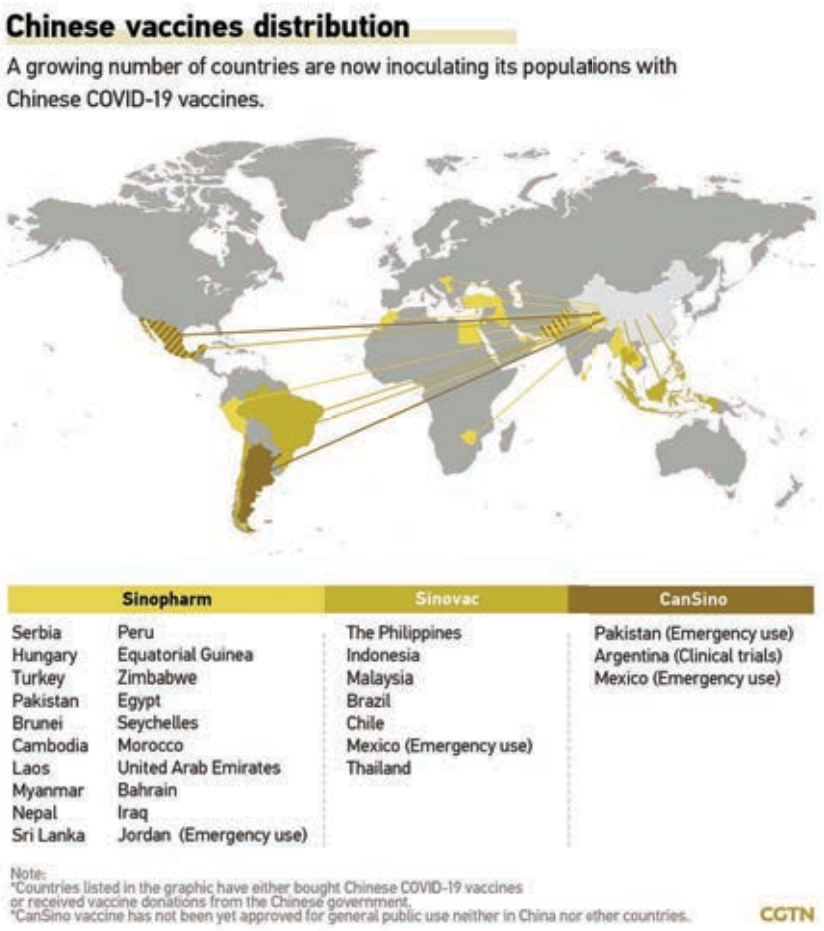

22 - Brown, K. (2023). China Incorporated: The Politics of a World Where China is Number One. (p. 235). London: Bloomsbury Academic.

with diplomatic considerations, creating a new paradigm in regional geopolitics.[17]

Debt Diplomacy Concerns and Criticisms: Despite its transformative goals, the BRI has faced criticisms, notably regarding debt diplomacy. Concerns arise as participating nations, especially those with weaker economies, face challenges in repaying loans, leading to questions about the sustainability and motivations behind the initiative.[18]

Sri Lanka's Hambantota Port, handed over to China on a 99-year lease due to debt-related issues, is often cited as an instance of potential debt vulnerabilities associated with BRI projects. This case highlights the complexities and challenges in implementing large-scale infrastructure initiatives.[19]

Geopolitical Implications and Strategic Objectives: The BRI has profound geopolitical implications, influencing strategic dynamics and global governance structures. By investing in key regions, China aims to secure access to resources, create strategic partnerships, and shape the geopolitical narrative in its favor.[20]

China's involvement in the BRI in Africa has strategic implications, with infrastructure projects spanning from East to West Africa. The initiative's geopolitical dimensions are evident in China's efforts to secure access to resources and expand its influence in the continent.[21]

The Belt and Road Initiative, as a linchpin of China's geopolitical strategy, illustrates the interconnectedness of economic, diplomatic, and strategic objectives. While it brings about transformative opportunities, the initiative is not without challenges, underscoring the need for careful navigation and international collaboration in the era of China's geopolitical rise.

---

17 - Mitter, R. (2020). China's good war: how World War II is shaping a new nationalism (pp. 112-134). Cambridge, Massachusetts: The Belknap Press of Harvard University Press.

18 - Murphy, D. C. (2022). China's rise in the Global South: the Middle East, Africa, and Beijing's alternative world order (pp. 23-45). Stanford, California: Stanford University Press.

19 - China Africa Research Initiative. (2022, November 29). Evolution of Chinese Lending to Sri Lanka Since the mid-2000s: Separating Myth from Reality (PDF). China Africa Research Initiative.

20 - Lau, L. J. (2019). The China–US Trade War and Future Economic Relations. China and the World, Lau Chor Tak Institute of Global Economics and Finance, 2019, 1-32.

21- Shinn, D. H., & Eisenman, J. (2023). China's Relations with Africa: a New Era of Strategic Engagement (pp. 55-78). New York: Columbia University Press.

Economic Connectivity and Infrastructure Development: The BRI aims to enhance economic connectivity by investing in infrastructure projects such as railways, ports, and telecommunications. This not only facilitates trade but also fosters economic development, creating new opportunities for participating nations.[14]

Pakistan's China-Pakistan Economic Corridor (CPEC), a flagship project under the BRI, involves extensive infrastructure development, including the construction of highways and energy projects. This collaboration underscores the economic benefits and challenges associated with BRI projects. [15]

Diplomatic Influence and Soft Power Projection: Beyond its economic implications, the BRI serves as a diplomatic tool, enhancing China's soft power and global influence. By engaging in large-scale infrastructure investments, China cultivates diplomatic relationships and shapes perceptions on the international stage.[16]

The Belt and Road Initiative's (BRI) extension into Europe, notably through the 17+1 framework, signifies a strategic focus on infrastructure development in Central and Eastern European countries. Within this collaborative framework, China's involvement illustrates the diplomatic facets of the BRI and its profound influence on regional geopolitics. Infrastructure projects ranging from ports and railways to energy facilities underline the tangible economic benefits that the BRI seeks to bring to these nations, fostering connectivity and economic growth.

China's engagement in Central and Eastern Europe also underscores the evolving geopolitical landscape shaped by the BRI. As China invests in infrastructure, it not only bolsters economic ties but also establishes a diplomatic footprint, influencing regional dynamics. This engagement prompts discussions on shifting alliances and highlights the importance of infrastructure development as a key instrument in contemporary diplomacy. The 17+1 framework serves as a testament to the multifaceted nature of the BRI, where economic collaboration intertwines

14 - Ong, A. (2023). Stalemate: Autonomy and Insurgency on the China-Myanmar Border (pp. 122-134). Cornell University Press.

15 - Beeson, M., & Stubbs, R. (Eds.). (2012). Routledge handbook of Asian regionalism (pp. 191-211). Routledge.

16 - Zhao, S. (2023). The dragon roars back: transformational leaders and dynamics of Chinese foreign policy (pp. 45-67). Stanford, California: Stanford University Press.

China's fervent push for 5G dominance is emblematic of its dedication to technological innovation and global leadership. By spearheading the development and widespread implementation of 5G networks, China is not only revolutionizing communication capabilities but is also laying the groundwork for a future where the Internet of Things (IoT) and other cutting-edge technologies thrive. Simultaneously, the Digital Silk Road initiative manifests as a testament to China's vision of a connected world, one where digital infrastructure, cross-border data connectivity, and e-commerce seamlessly bind nations. In merging physical and digital connectivity within the Belt and Road framework, China not only constructs tangible bridges but also forges intangible digital pathways, affirming its pivotal role in shaping the interconnected future of the globalized world.[11]

Understanding the role of technological advancements in China's geopolitical rise is essential for grasping the broader implications for global dynamics. This exploration sets the stage for analyzing how China's technological prowess influences not only its trajectory but also the contours of the global order.[12]

B. Diplomatic and Political Influence

1. Belt and Road Initiative

China's ascent on the global stage is propelled by ambitious initiatives, among which the Belt and Road Initiative (BRI) stands as a transformative force. This comprehensive infrastructure development strategy, launched in 2013, spans continents, reshaping economic landscapes and diplomatic ties. The BRI goes beyond traditional economic partnerships, positioning China as a key player in shaping the development narrative across participating nations.[13]

11 - Smith, S. (2021, February 16). China's "Major Country Diplomacy". Foreign Policy Analysis.

12 - Kim, J., & Druckman, D. (2020, January 2). Shelved sovereignty or invalid sovereignty? The South China Sea negotiations, 1992–2016. The Pacific Review, 33(1), 32–60.

13 - Yee, A. (2011, June 1). Maritime Territorial Disputes in East Asia: A Comparative Analysis of the South China Sea and the East China Sea. Journal of Current Chinese Affairs, 40(2), 165–193.

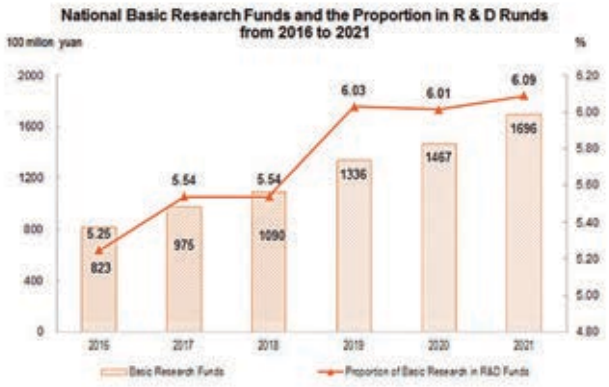

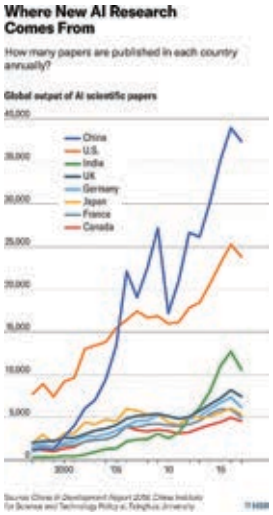

strategy aimed at leadership in the global technological landscape. The nation's proactive approach involves substantial investments in research, development, and the integration of AI into diverse sectors, ranging from healthcare to manufacturing. This strategic endeavor not only reflects China's ambition to spearhead innovation but also positions the nation as a key player in shaping the trajectory of the Fourth Industrial Revolution. The strategic emphasis on AI resonates as a testament to China's vision of leveraging cutting-edge technologies to propel economic growth, enhance societal well-being, and solidify its position as a technological powerhouse on the world stage.[10]

Digital Silk Road and 5G Dominance: In the ever-evolving landscape of global connectivity, China has orchestrated a multifaceted strategy that extends the Belt and Road Initiative into the digital realm, underlined by an unwavering focus on 5G technology. Initially rooted in physical infrastructure, the Belt and Road Initiative has metamorphosed into a visionary Digital Silk Road, epitomizing China's determination not just to influence but to shape the global digital landscape. This strategic shift reflects a holistic approach that positions China at the forefront of the digital revolution, emphasizing its commitment to leading in the era of digital transformation.

10 - Turcsanyi, R. J. (2023). Relations with Europe and Russia. In K. Kironska & R. Q. Turscanyi (Eds.), Contemporary China: a New Superpower? (pp. 174). Routledge.

advancements in areas such as telecommunications, e-commerce, and digital entertainment, these companies have not only transformed China's economic landscape but have also become major contributors to the evolution of global technology trends. The global reach and influence of these tech giants go beyond economic dimensions, permeating into cultural, social, and geopolitical realms, solidifying China's position as a formidable force in the ever-evolving world of technology. In essence, the emergence of these tech giants, underscored by their global influence, stands as a testament to China's prowess in shaping and leading the future of technological innovation on a global scale.[9]

Focus on Artificial Intelligence (AI): A pivotal aspect of China's technological landscape is its notable emphasis on the development and application of artificial intelligence. As a frontrunner in the AI domain, China has strategically positioned itself at the forefront of the Fourth Industrial Revolution, demonstrating a commitment to harnessing the transformative power of AI across various sectors. This strategic focus extends from AI-powered industries to the conceptualization and implementation of smart cities, marking a profound shift in the nation's technological trajectory.

China's ascendancy in the realm of artificial intelligence is not merely confined to technological advancements but signifies a comprehensive

9 - Lewis, J. I. (2023). Cooperating for the Climate: Learning from International Partnerships in China's Clean Energy Sector (p. 125). The MIT Press.

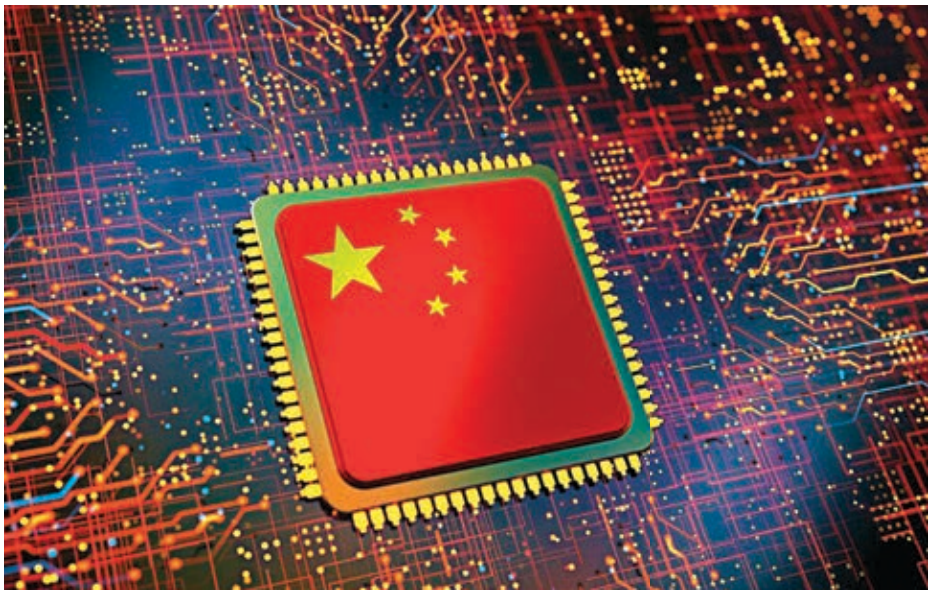

approach, China not only nurtures homegrown talents and ideas but also actively seeks collaborative opportunities on the international stage, reinforcing its status as a formidable force in the realm of technological innovation. In essence, China's commitment to innovation, exemplified by robust investments in R&D, is a visionary strategy that not only enhances its capabilities but also contributes significantly to shaping the future of global technological advancements. [8]

Emergence of Tech Giants: A defining feature of China's technological landscape has been the rise of prominent tech giants, with companies like Huawei, Alibaba, and Tencent taking center stage. These corporations, with their global reach and influence, not only exemplify China's prowess in cutting-edge technologies but also underscore the transformative shift that has redefined the global tech industry. This evolution has become a cornerstone in shaping the narrative of innovation on the international stage.

These Chinese tech giants, such as Huawei, Alibaba, and Tencent, have become key players whose impact extends far beyond national borders. Their ascent reflects China's commitment to fostering a vibrant ecosystem for innovation and entrepreneurship. Through groundbreaking

8 - Sim, L. C., & Fulton, J. (Eds.). (2022). Asian perceptions of Gulf security (p. 55). Routledge.

reciprocal flow of ideas, technologies, and innovations, further enhancing the nation's competitive edge on the world stage. In essence, China's commitment to global trade integration is not just a strategic economic move but a transformative force that has solidified its standing as a pivotal player in the intricate web of the global economy.[7]

Understanding the dynamics of China's economic expansion is crucial to unraveling the broader implications of its geopolitical rise. This exploration sets the stage for a deeper analysis of the intricate interplay between economic growth and global influence.

2. Technological Advancements

China's ascent as a global power is intricately intertwined with its remarkable strides in technological innovation. This section delves into the transformative role of technology, exploring how China's investments in research and development, coupled with strategic initiatives, have positioned it at the forefront of the global technological landscape.

Research and Development Investments: In China's relentless pursuit of innovation, a pivotal aspect lies in its substantial investments in research and development (R&D), signifying a robust commitment to technological progress. The strategic implementation of initiatives like the "National Innovation-Driven Development Strategy" serves as a testament to the nation's unwavering dedication to cultivating a culture of cutting-edge technological advancement.

The infusion of substantial resources into R&D endeavors not only underscores China's commitment to staying at the forefront of technological evolution but also positions the nation as a global trailblazer in innovation-driven growth. By strategically channeling investments, China not only propels its technological capabilities but also sets the stage for transformative contributions to the global technological landscape. The "National Innovation-Driven Development Strategy" emerges as a cornerstone, outlining a comprehensive roadmap that aligns with China's vision of becoming a world leader in innovation. Through this strategic

7 - Dittmer, L. (2018). China's Asia: Triangular Dynamics Since the Cold War (p. 205). Rowman & Littlefield.

propelling the nation towards unprecedented economic heights. At the forefront of this transformative journey are relentless investments in technology, research, and development, acting as the catalysts that usher China into a new era of economic prowess. The nation's unwavering commitment to cultivating technological excellence, epitomized by visionary initiatives like "Made in China 2025," stands as a formidable force reshaping the economic landscape.

In the realm of technological progress, China's proactive approach has not merely been about catching up with established players but rather about taking bold strides to lead in advanced industries. The strategic deployment of resources and the nurturing of an ecosystem conducive to innovation have allowed China to not only keep pace with global technological trends but to surge ahead. As a result, China has successfully positioned itself at the forefront of cutting-edge industries, from artificial intelligence to renewable energy, imprinting its mark on the global technological tapestry. This commitment to technological advancements is not just a testament to China's economic resilience but also a testament to its vision of forging a future where innovation serves as the bedrock of sustained economic growth.[6]

Global Trade Integration: Serving as a dynamic catalyst for China's economic ascent, the strategic emphasis on global trade integration has been instrumental in propelling the nation to new heights. At the epicenter of this transformative journey is China's adept integration into the global economy through trade agreements and partnerships, a strategic maneuver that has significantly bolstered its economic prowess. Active participation in esteemed organizations like the World Trade Organization (WTO) has been a cornerstone of China's strategy, facilitating not only increased access to international markets but also shaping the contours of global commerce.

China's proactive involvement in global trade alliances has not only expanded its economic footprint but has also positioned the nation as a key player in shaping international economic policies. Through strategic collaborations and trade agreements, China has cultivated mutually beneficial relationships, fostering a conducive environment for sustained economic growth. The interconnectedness achieved through global trade integration has not only propelled China's exports but has also catalyzed a

6 - Brown, K. (2023). China Incorporated: The Politics of a World Where China is Number One (p. 163). Bloomsbury Academic.

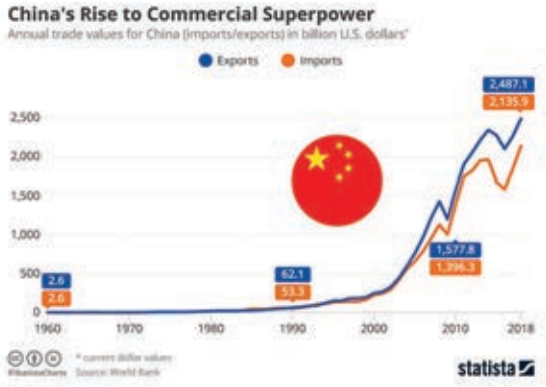

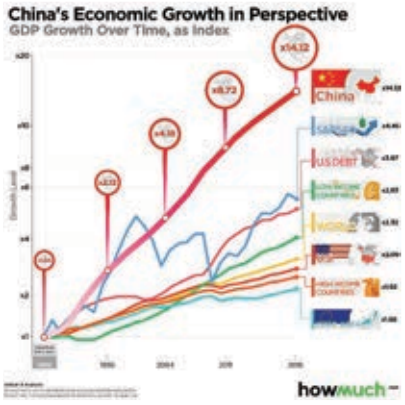

Export-Led Growth: Anchoring China's economic strategy, the concept has emerged as a foundational pillar propelling the nation into a formidable global player. At its core, this strategic paradigm centers on China's deliberate positioning as the "world's factory," a masterstroke that extends beyond mere economic fortification. This focused approach has not only elevated China's economic standing but has also bestowed upon it the coveted status of an indispensable node within the intricate tapestry of the global supply chain.

Embarking on the trajectory of Export-Led Growth, China has adeptly harnessed its manufacturing prowess to cater to the insatiable demands of the international market. The deliberate cultivation of a robust manufacturing ecosystem has empowered China to wield unparalleled influence across diverse industries, ranging from electronics to textiles. By seamlessly integrating its production capabilities with global supply networks, China not only meets international demand but also actively shapes the dynamics of global trade. This symbiotic relationship has not only bolstered China's economic prowess but has also solidified its role as a linchpin in the interconnected web of the world economy. In essence, the Export-Led Growth strategy is not just an economic trajectory for China; it is a transformative force that has sculpted the nation into an economic powerhouse with far-reaching implications on the global stage.[5]

Technological Advancements: Serving as a bedrock for China's economic expansion, this strategic focus on innovation has played a pivotal role in

5 - Cheng, W. (2023). China in Global Governance of Intellectual Property: Implications for Global Distributive Justice (p. 47). Palgrave Socio-Legal Studies series. Palgrave Macmillan.

Chapter One

Factors Driving China's Geopolitical Rise

A. Economic Growth and Innovation

1. Economic Expansion

China's meteoric rise on the global stage is intricately tied to its unparalleled economic expansion. The world has witnessed an unprecedented transformation as China evolved from an agrarian society to a manufacturing and technological juggernaut. This section explores the key drivers fueling China's economic growth, examining the factors that have propelled it to become the world's second-largest economy.

China's unwavering commitment to rapid industrialization has positioned the nation as a global manufacturing powerhouse. The strategic emphasis on industrial development, coupled with extensive infrastructure projects, has propelled China to the forefront of economic prowess. Special Economic Zones (SEZs) play a pivotal role, providing a conducive environment for innovation, investment, and economic activities. These zones, marked by favorable policies, attract both domestic and foreign investors, contributing significantly to overall industrial growth.

Furthermore, China's industrial strategy extends beyond geographical boundaries. Strategic investments in critical sectors, including technology, manufacturing, and infrastructure, have fueled the nation's industrial ascendancy. Prioritizing research and development, fostering innovation, and implementing supportive policies, China has not only embraced industry, but has become a trailblazer in smart manufacturing, integrating cutting-edge technologies to enhance efficiency and competitiveness on the global stage. In essence, China's multifaceted approach to rapid industrialization has not only established it as a manufacturing giant but has also positioned the nation at the forefront of technological innovation in the industrial landscape.[4]

4 - Shinn, D. H., & Eisenman, J. (2023). China's Relations with Africa: a New Era of Strategic Engagement (p. 115). Columbia University Press.

As the dragon soars to new heights, its shadow is cast not merely over regional landscapes but extends far beyond, influencing the very foundations of the international order. By examining these dynamics, we seek to comprehend the intricate dance of nations in the 21st century and discern the potential trajectories that this geopolitical evolution may chart. Join us on this exploration of "Dragon's Ascent," where the threads of economics, politics, and security weave together to shape the destiny of a rising global force.[3]

3 - Zhao, S. (2023). The Dragon Roars Back: Transformational Leaders and Dynamics of Chinese Foreign Policy (p. 209). Stanford University Press.

DRAGON'S ASCENT:
China's Geopolitical Rise and Global Implications

Captain Moses Nashalian

Introduction

In the vast tapestry of global geopolitics, one nation's ascent can cast ripples across continents, shaping the course of international affairs. At the forefront of this transformative narrative is the remarkable rise of the dragon – China. Over the past few decades, China has emerged not only as an economic powerhouse but as a key player in shaping political, diplomatic, and security landscapes worldwide.[1] This article delves into the multifaceted dimensions of China's geopolitical rise, exploring the factors propelling its ascent, the responses it has elicited from the international community, and the far-reaching implications that reverberate through the interconnected web of nations.

As the world witnesses China's unprecedented economic growth and technological prowess, understanding the intricate web of influences behind this ascent becomes imperative. Beyond economic metrics, China's political strategies and diplomatic initiatives, epitomized by the Belt and Road Initiative, contribute to its expanding global footprint. Yet, as China reaches new heights, the responses it evokes, both cooperative and wary, paint a dynamic picture of the global landscape. This analysis aims to unravel the complex interplay between China's rise and the global community, navigating through economic shifts, security alliances, and the nuanced dynamics of power redistribution.[2]

1 - Garver, J. W. (2018). China's Quest: The History of the Foreign Relations of the People's Republic (2nd ed). (p. 142). Routledge.

2 - Šebok, F. (2023). China's Political System. In K. Kironska & R. Q. Turscanyi (Eds.), Contemporary China: a New Superpower? (pp. 78). Routledge.

MARTON INDUSTRIES

The 30 years of experience in acoustic treatments as well as in residential muffler manufacturing, especially for low frequencies, are the core of the "Know How" of Marton Industries.
In addition to its solid background, tough team work and ingenious progress planning rendered this society a pioneer in matter. Therefore, Marton Industries hold all advantages to provide the best and most efficient solutions to reduce pollution and minimize the disturbing noise for its surrounding.
Furthermore, our horizon doesn't stop here. It goes beyond metallic & stainless steel structures, lift doors, water & waste water treatments and fire rated doors.

Address: Joseph Hakim Bldg, Behind NATGAZ, Industrial City, Nahr El-Mott
Tel: 01/885442 01/885443 76/132013 03/637790 Fax: 01/885443 Email: tony@martonind.net

Références

1. Albert, J., (dir.), L'avenir de la justice pénale internationale, Bruxelles, Bruylant, 2024.

2. Becqaurt, A., La clef d'un système global de lutte contre l'impunité des crimes internationaux : le principe de complémentarité, Paris, Pedone, 2024.

3. Bellivier, F, I. Fouchard, M. Eudes, Droit des crimes internationaux, Paris, Presses Universitaires de France, Thémis, 2018.

4. Findlay, M., & Henham, R., Transforming International Criminal Justice: Retributive and Restorative Justice in the Trial Process, Cullompton, Willan Publishing, 2005.

5. Flore, D., Droit pénal européen, Paris, 2022.

6. Hernandez, J., Droit international pénal, Paris, LGDJ, 2022.

7. Koudé, R., La justice pénale internationale : un instrument idoine pour raisonner la raison d'état ? Paris, L'Harmattan, 2023.

8. Maison, R., Justice pénale internationale, Paris, PUF, 2017.

9. Mathilde Philip-Gay, Peut-on juger Poutine?, Albin Michel, 2023.

10. Puigelier, C., Apprendre en synthétisant, le crime international, Paris, 2024.

11. Rebut., D, Droit pénal international, Paris, Dalloz, 2022.

12. Henham, R. J., Punishment and Process in International Criminal Trials, Ashgate Publishing Ltd., 2005.

13. Peltier, N., Ethique et justice internationale, Paris, L'Harmattan, 2021.

14. Rapport annuel du Bureau du Procureur, https://www.icc.cpi.intOTP annual-report-fra.

15. Tribolo-Ferrand, J., La confiance dans les procédures, devant les juridictions internationales, Paris, Pedone, 2022.

16. Zozime, A., Tamekamta, J., Tchindo Kenfo, J., La cour pénale internationale, Paris, Québec, Presse Universitaire du Québec, 2022.

17. William Schabas, The International Criminal Court. A Commentary on the Rome Statute, Oxford, Oxford University Press, 2016

des actions de l'État en matière de droits de l'homme démontre qu'un changement perceptible est en train d'émerger, visant à redéfinir la souveraineté en termes d'obligations des États dans le domaine du droit humanitaire. Il est important de continuer à œuvrer pour créer une cohérence juridique entre les ordres judiciaires nationaux et le champ de compétence de la CPI, de pallier la lenteur de ses procédures, de limiter l'impact politique sur ses activités pour aboutir à une Cour plus effective et indépendante.

Conclusion

La CPI a été créée pour juger les individus responsables des crimes de guerre, des génocides, des crimes contre l'humanité et des crimes d'agression. La question qui se pose est celle de savoir si la Cour a répondu aux atteintes des défenseurs des droits de l'homme. En 1872, le citoyen suisse Gustave Moynier, successeur immédiat d'Henry Dunant, rédige le premier texte des statuts d'une cour pénale internationale. Ses vœux ont-ils été exaucés[33]. En réalité, malgré un progrès significatif, un certain nombre d'obstacles politiques et juridiques freinent le travail de la CPI.

Tout d'abord, la compétence de Cour est assez limitée car elle ne possède pas une compétence générale sur toutes les atteintes aux droits de l'homme et le terrorisme ? Sur le plan politique, la compétence territoriale de la CPI n'est pas universelle en vertu du principe de non-ingérence dans les affaires intérieures des États. Le droit de veto au Conseil de sécurité et les intérêts politiques poussent parfois les États à privilégier leurs intérêts plutôt que la justice. Ainsi, dans l'histoire, des violations des droits de l'homme étaient généralement passées sous silence pour des raisons politiques. En poursuivant sa tâche, la Cour sera donc presque inévitablement prise entre les pôles d'une politique de puissance brutale d'un côté et les droits de l'homme de l'autre. Certains ajustements au Statut de Rome peuvent améliorer le fonctionnement de la Cour, comme la clarification des textes relatifs à la question de la souveraineté des États, les mesures à prendre au cas où des États membres refusent de coopérer avec la CPI, la clarification des questions de l'immunité, de l'admissibilité et du droit applicable[34].

En somme, il existe un besoin urgent de justice dans les cas de génocide, de crimes de guerre et de crimes contre l'humanité, et le droit international doit y contribuer impérativement au-delà de toute considération politique ou autre. La mondialisation des médias et la multiplication des ONG depuis les années 1990 ont conduit à un examen plus minutieux du bilan des violations graves des droits humains commises par les États. Cette surveillance accrue

33 - En 1947, Henri Donnedieli De Vabres, juge français au Tribunal militaire international de Nuremberg, proposa la création d'un tribunal permanent. Les préparatifs en vue de la création d'une cour pénale internationale ont commencé en 1947.

34 - Les articles 12 à 19 du Statut de la CPI traitent des questions de compétence du tribunal, du mécanisme de déclenchement et de recevabilité.

un pouvoir de contrôle politique du Conseil de sécurité sur la CPI, surtout que le Conseil de sécurité est un organe politique et non judiciaire. Par conséquent, la sphère d'action de la Cour pénale internationale ainsi que son autonomie même se trouvent largement réduites.

En outre, la juridiction de la CPI repose sur la coopération des États. Une saisine pure et simple de la CPI n'est pas facile, comme dans le cas libyen ou celui de la Côte d'Ivoire. La tournure prise par les événements dans le cas de la Libye, qui a conduit à un changement de régime, a poussé la Russie et la Chine à s'opposer à une intervention militaire en Syrie.

Selon le Statut de Rome, les États qui ne sont pas parties au Statut n'ont pas l'obligation de procéder à une arrestation requise par la CPI. Cependant, la résolution du Conseil de sécurité dans laquelle celui-ci saisit la CPI demande instamment à tous les États de coopérer avec la Cour.

Un effet dissuasif ?

La CPI n'a pas été dissuasive. Pour le démontrer, il suffit de dresser la liste de tous les massacres commis depuis sa création et restés impunis. Or, la plus grande limitation juridique de la Cour est qu'elle ne dispose d'aucun moyen propre pour garantir l'arrestation et la remise des suspects, même si les États parties ont l'obligation légale d'arrêter les personnes inculpées sur leur territoire. Leur volonté et leur capacité à le faire sont souvent discutables. En outre, la capacité de la Cour et les ressources limitées dont elle dispose, le faible nombre de personnes poursuivies et la sélectivité des choix suggèrent aux criminels que le risque d'être poursuivi est souvent limité, donc peu dissuasif. Or, pour que cette dissuasion globale fonctionne, il faudrait que la justice pénale internationale soit vraiment perçue comme crédible.

éventuellement remis par un autre État à la Cour. Le président Obama adopte une position plus constructive vis-à-vis de la CPI, sans pour autant signer le traité d'adhésion à la CPI.

Les choses se durcissent à nouveau sous le président Donald Trump. En effet, le 5 mars 2020, la Cour ayant décidé d'ouvrir une enquête pour crimes de guerre et crimes contre l'humanité en Afghanistan, le secrétaire d'État Mike Pompeo qualifie la Cour d'institution politique irresponsable, ajoutant que les États-Unis prendront les mesures nécessaires pour protéger leur souveraineté et le peuple américain. En juin 2020, le président Donald Trump signe un ordre exécutif imposant des sanctions économiques et des restrictions de visas applicables au personnel de la Cour et à leur famille.

En avril 2021, le président Joe Biden révoque le décret signé par son prédécesseur qui mettait en place des sanctions contre le personnel de la Cour, mais reste néanmoins toujours opposé aux enquêtes relatives à l'Afghanistan et à Israël. Ensuite, le soutien américain à la CPI s'était accru avec l'enquête sur l'Ukraine, mais il est à nouveau en train de s'effriter après les poursuites engagées contre des dirigeants israéliens.

Ainsi, le président Biden a indiqué que la décision de la CPI était justifiée, qu'elle envoyait un signal très fort et que le gouvernement américain allait soutenir activement l'enquête de la CPI sur l'Ukraine. La CPI peut désormais enquêter sur le territoire américain, mais uniquement dans le cadre de l'enquête sur l'Ukraine. À l'inverse, le gouvernement américain va probablement continuer à s'opposer à l'enquête de la Cour sur la Palestine, mais il pourrait soutenir la CPI au Myanmar ou une enquête sur les accusations de meurtres attribués au groupe russe Wagner dans plusieurs pays africains où la CPI enquête déjà. Tous ces soubresauts démontrent que la politique prime sur la recherche de la justice.

L'aspect politique est également visible dans l'article 16 du Statut de Rome qui stipule que le Conseil de sécurité est investi du pouvoir de surseoir à une enquête ou à une poursuite pénale pendant une durée de 12 mois, indéfiniment renouvelable. En effet, il pourra demander à la CPI de ne pas engager ou de suspendre des enquêtes ou des poursuites sur la base du chapitre VII de la Charte des Nations Unies. En réalité, l'article 16 accorde

selon les États-Unis, la CPI, telle que créée au départ, est un tribunal aux compétences limitées ancrées dans des principes de complémentarité. Ces derniers, selon les États-Unis, ne semblent pas avoir été appliqués, le procureur s'étant empressé de demander ces mandats d'arrêt *"au lieu de donner au système juridique israélien la possibilité d'agir pleinement et en temps voulu. Dans d'autres situations, le procureur s'est en effet remis aux enquêtes nationales et a collaboré avec les États pour qu'ils aient le temps d'enquêter. Le procureur n'a pas donné la même possibilité à Israël, qui a déjà ouvert des enquêtes portant sur des allégations contre son personnel*[32]*."*

En revanche, le nouveau gouvernement élu en Grande-Bretagne a renoncé à la requête du précédent cabinet pour examiner si la Cour pénale internationale peut exercer sa juridiction sur des ressortissants israéliens afin d'émettre des mandats d'arrêt contre le Premier ministre israélien Benjamin Netanyahu et le ministre de la Défense Yoav Gallant. Tout cela démontre l'importance de l'aspect politique dans la saisine de la CPI.

Au plan politique, les grandes puissances n'ont pas ratifié le Statut de la CPI, comme la Chine, l'Inde, la Russie et les États-Unis. Chaque État a ses propres raisons de ne pas ratifier, mais leur préoccupation principale est la responsabilité découlant de cette ratification. Or, en l'absence de ces grandes puissances, l'efficacité de la CPI est mise à mal et les États sont moins susceptibles de coopérer avec une organisation internationale qui ne peut pas faire appel à l'appui des grandes puissances pour l'aider à exécuter les mandats d'arrêts de la Cour.

Un autre exemple significatif est celui de l'attitude des États-Unis vis-à-vis de la CPI. Depuis plus de 25 ans, les relations des États-Unis avec la Cour pénale internationale (CPI) ont oscillé entre soutien idéaliste et franche hostilité. Ainsi, le président Bill Clinton a signé le Statut de Rome le dernier jour avant l'expiration de la date des signatures, le 31 décembre 2000. Par la suite, le président George Bush a retiré la signature des États-Unis du Statut de Rome.

La même année, une loi intitulée *American Service-Members Protection Act* permet de soustraire de la compétence de la CPI les ressortissants américains résidant sur leur territoire d'origine ainsi que ceux qui seraient

32- Sur la requête de mandats d'arrêt par la Cour pénale Internationale U.S. Department of State (.gov), [https://www.state.gov › sur-la-requête-de-mandats-darre., accédé le 23 juillet,2024].

malgré l'obligation qui lui incombe du fait du Statut de la CPI. Cela est arrivé dans le passé avec le mandat d'arrêt délivré contre le Président du Soudan, M. Omar Al-Bashir. Celui-ci au cours de son Mandat présidentiel a visité plusieurs États parties sans avoir été inquiété.

4- La crédibilité de la Cour pénale internationale

Malgré un progrès évident depuis le tribunal de Nuremberg, la justice pénale internationale, représentée par la CPI, est handicapée par de nombreuses contraintes juridiques et politiques.

Tout d'abord, presque toutes les personnes mises en accusation pour des crimes prévus par la CPI sont africaines, à tel point que les poursuites contre Al-Bashir ont irrité un certain nombre de pays africains comme le Burundi, l'Afrique du Sud et la Gambie, qui ont brandi la menace de cesser d'être des États parties de la CPI[28]. À ce propos, l'Union africaine a affirmé que *"la justice internationale ne semble appliquer les règles de la lutte contre l'impunité qu'en Afrique, comme si rien ne se passait ailleurs, en Irak, à Gaza, en Colombie ou dans le Caucase[29]*." D'autres personnes ont été arrêtées pour des raisons politiques évidentes, comme l'ex-président ivoirien Laurent Gbagbo, qui a été acquitté après près de dix ans de procédure. Un autre exemple est celui de Jean-Pierre Bemba, ancien vice-président de la République démocratique du Congo, qui a été acquitté en 2018, deux ans après avoir été accusé de crimes de guerre et de crimes contre l'humanité.

En outre, le procureur de la CPI, Karim Khan, a été très lent à agir dans son enquête sur les atrocités présumées commises par les États-Unis en Afghanistan et dans le cas du Myanmar. Il a également clos des enquêtes en Géorgie[30] et en République centrafricaine, ce qui a suscité une vive controverse[31].

L'enquête sur la guerre de Gaza du 7 octobre suscite également beaucoup de controverses. Ainsi, les États-Unis ont clairement signalé que l'attaque de Gaza du 7 octobre ne relevait pas de la compétence de la CPI. En effet,

28- Biessou, EM., Analyse des critiques des Etats africains à l'encontre de la politique répressive de la CPI, Université de Reims, 2017.

29- Union africaine versus Cour pénale internationale : répondre aux objections et sortir de la crise, Etudes internationales, 45 :1, avril 2014.

30- Cour pénale internationale. [Https://www.icc-cpi.int › news › le-procureur-de-la-cour, Consulté le 3 juillet 2024].

31- Cour pénale international. [Https://www.icc-cpi.int › news › le-procureur-de-la-cour, consulté le 5 juillet 2024].

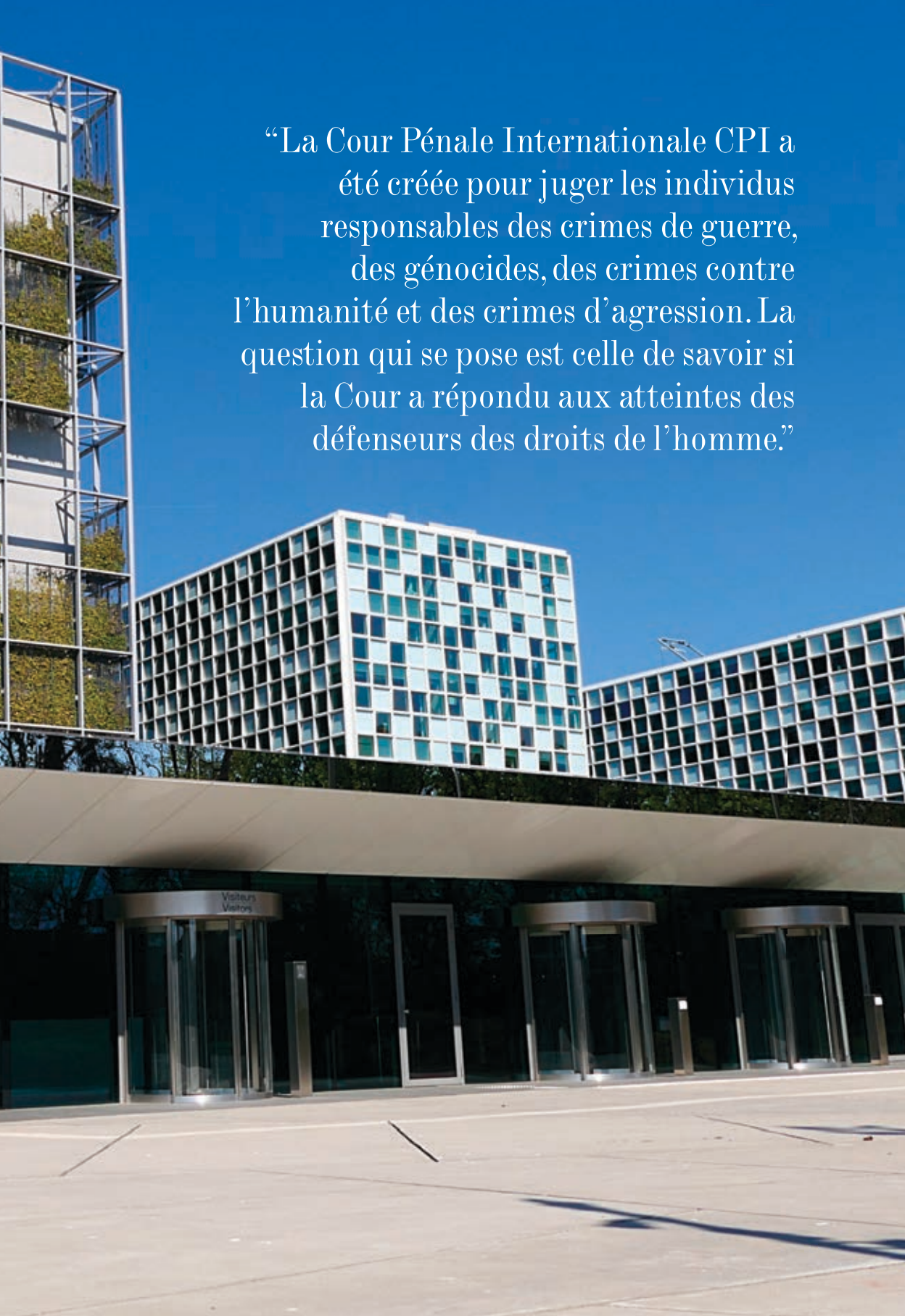

"La Cour Pénale Internationale CPI a été créée pour juger les individus responsables des crimes de guerre, des génocides, des crimes contre l'humanité et des crimes d'agression. La question qui se pose est celle de savoir si la Cour a répondu aux atteintes des défenseurs des droits de l'homme."

Cour
Pénale
Internationale
International
Criminal
Court

la CPI. En outre, pour la Cour, le président Poutine encourt une responsabilité pénale individuelle pour ces crimes en tant qu'auteur au titre de l'article 25(3)(a) du Statut de la CPI ou en tant que supérieur hiérarchique au titre de l'article 28(b) du même Statut. Il lui est également reproché de ne pas avoir exercé un contrôle opportun sur ses subordonnés civils ou militaires qui ont commis ces crimes alors qu'ils étaient sous son autorité et son contrôle indiscutable. D'autre part, le mandat émis contre Maria Lvova-Belova la vise uniquement en tant qu'auteur[27].

Doutes sur l'application des mandats

Il y a un grand doute que ces mandats soient appliqués. Tout d'abord, il existe une grande division politique autour du sujet. La majorité des premières réactions d'approbation sont venues des pays occidentaux, alors que la plupart des États africains et une grande partie des pays du Sud sont restés indifférents ou hostiles à cette décision. Pour cela, il est improbable qu'elle soit suivie d'effets pratiques.

Cette accusation est plutôt symbolique car difficilement applicable. La délivrance d'un mandat d'arrêt à l'encontre d'un chef d'État en exercice, membre du Conseil de sécurité de l'ONU, est une étape sans précédent pour la CPI. En effet, les grandes puissances comme la Russie bénéficient généralement d'une immunité de facto dans les enquêtes de la CPI, comme dans les cas de la Géorgie et de l'Ukraine avant 2022, et lors de l'invasion de l'Irak par les États-Unis. De même, le droit de veto des grandes puissances, dont la Russie, crée un grand déséquilibre dans le système international. En somme, la CPI doit démontrer qu'elle peut enquêter et poursuivre des faits concernant une grande puissance, qui est de surcroît membre permanent du Conseil de sécurité de l'ONU.

Enfin, la CPI ne dispose pas de forces de police propres pour exécuter ces mandats d'arrêt. C'est aux États parties qu'il incombe d'exécuter ces mandats si les personnes visées se trouvent sur leur territoire. Leur adhésion au Statut de la CPI leur confère en effet l'obligation d'exécuter les décisions prises par celle-ci, comme ses mandats d'arrêt.Cette arrestation n'est pas si sûre, car un État partie peut préférer, pour des raisons politiques, s'abstenir de le faire

27- Cour pénale internationale [https://www.icc-cpi.int › news › situation-en-ukraine-les, Consulté le 3 juillet 2024].

CPI s'étend à tout le territoire palestinien. L'enquête a officiellement commencé en mars 2021.

Les requêtes du procureur pour l'émission de mandats d'arrêt ne signifient pas que ceux-ci seront officiellement émis. En effet, conformément à l'article 58 du Statut de Rome, ce sont les juges de la Chambre préliminaire qui décideront, au vu du sérieux des requêtes du procureur, de donner suite ou non. Ils peuvent refuser d'émettre un mandat d'arrêt contre une ou plusieurs des personnes visées et également décider de ne pas retenir l'ensemble des charges.

Si ces mandats d'arrêt venaient à être confirmés, Netanyahou figurerait sur la liste des chefs d'État en exercice dont la CPI a demandé l'arrestation. D'autre part, les conséquences de l'émission des trois mandats d'arrêt visant les leaders du Hamas seraient nettement moins lourdes pour les responsables palestiniens, car ceux-ci se déplacent rarement dans des États parties au Statut de Rome.

Dans le cadre de la demande de mandats d'arrêt à l'encontre de responsables israéliens et palestiniens, la Cour pénale internationale (CPI) a autorisé plus de 60 États, organisations et individus à "présenter des observations en qualité d'amicus curiae", des parties qui assistent le tribunal en fournissant des informations ou des conseils juridiques.

La requête du procureur rencontrera probablement de nombreuses contestations juridiques et politiques pour empêcher son exécution, ce qui sapera davantage la crédibilité de la CPI. Il existe de sérieux doutes sur la possibilité que la requête du procureur soit suivie d'effets dans la pratique en raison des pressions politiques et de contestations procédurales de toute sorte.

Le 17 mars 2023, la Chambre préliminaire II de la Cour pénale internationale ("la CPI" ou "la Cour") a délivré des mandats d'arrêt contre le Président russe Vladimir Poutine et Maria Lvova-Belova, commissaire aux droits de l'enfant en Russie. La CPI a émis ces deux mandats d'arrêt sans les rendre publics pour protéger à la fois les victimes et les témoins ainsi que les besoins de l'enquête. Ces mandats d'arrêt concernent des crimes de guerre liés à la déportation illégale ou au transfert illégal d'enfants de l'Ukraine vers la Russie depuis le 24 février 2022, incriminés par l'article 8(2) (a) (vii) du Statut de

obtenir des mandats d'arrêt contre le Premier ministre israélien, Benyamin Netanyahou, et le ministre israélien de la Défense, Yoav Gallant, pour des crimes de guerre et des crimes contre l'humanité qui auraient été commis dans la bande de Gaza[25]. Ces accusations portaient sur :

- « Le fait d'affamer délibérément des civils comme méthode de guerre en tant que crime de guerre, en violation de l'article 8 2 b xxv du Statut ;
- Le fait de causer intentionnellement de grandes souffrances ou de porter gravement atteinte à l'intégrité physique ou à la santé, en violation de l'article 8 2 a iii ou les traitements cruels en tant que crime de guerre, en violation de l'article 8 2 c i ;
- L'homicide intentionnel, en violation de l'article 8 2 a i ou le meurtre en tant que crime de guerre, en violation de l'article 8 2 c i ;
- Le fait de diriger intentionnellement des attaques contre la population civile en tant que crime de guerre, en violation des articles 8 2 b i ou 8 2 e i ;
- L'extermination et/ou le meurtre en tant que crime contre l'humanité, en violation des articles 7 1 b et 7 1 a, y compris en lien avec le fait d'affamer des civils ayant entraîné la mort, en tant que crime contre l'humanité ;
- La persécution en tant que crime contre l'humanité, en violation de l'article 7 1 h ;
- D'autres actes inhumains en tant que crime contre l'humanité, en violation de l'article 7 k »[26].

Ce n'est pas la première fois que le dossier palestinien arrive devant la CPI. En 2008, l'autorité palestinienne a demandé au procureur Ocampo d'ouvrir une enquête pour des allégations de crimes de guerre. Mais l'affaire n'a pas été jugée recevable car l'autorité palestinienne n'avait pas le statut d'État non-membre de l'ONU. La deuxième affaire, initiée par Fatou Ben souda, portait sur la colonisation israélienne. Cependant, face aux pressions, elle a demandé aux juges de confirmer la compétence territoriale de la juridiction. En février 2021, la Chambre préliminaire a confirmé que la juridiction de la

25- La requête de Karim Khan porte sur des faits qui ont eu lieu depuis le 7 octobre 2023mettant donc de côté le dossier portant sur la colonisation israélienne lancé par l'ancien procureur Fatou Bensouda.

26 - Cour Pénale Internationale, Déclaration du Procureur de la CPI, [https://www.icc-cpi.int › news › declaration-du-procureur, Accédé le 3 juillet 2024].

En réponse à ces atrocités perpétrées au Darfour, une enquête lancée par une commission d'enquête de l'ONU a conclu que les troupes de Bashir s'étaient livrées à de graves violations des droits de l'homme et du droit humanitaire international, équivalant à des crimes au regard du droit international. La commission d'enquête a recommandé au Conseil de sécurité de l'ONU de soumettre l'affaire à la CPI. Après deux ans d'enquête, la CPI a conclu que Bashir était responsable de crimes contre l'humanité et de crimes de guerre.

Un premier mandat d'arrêt contre Omar al-Bashir a été délivré le 4 mars 2009, suivi d'un second le 12 juillet 2010. Les charges comprenaient cinq accusations de crimes contre l'humanité : meurtre, extermination, transfert forcé, torture et viol, et deux chefs de crimes de guerre : le fait de diriger intentionnellement des attaques contre une population civile en tant que telle ou contre des personnes civiles qui ne participent pas directement aux hostilités, et pillage; trois chefs de génocide : par meurtre, par atteinte grave à l'intégrité physique ou mentale, et par soumission intentionnelle de chaque groupe ciblé à des conditions d'existence devant entraîner sa destruction physique. Ces crimes auraient été commis de 2003 à 2008 en partie au Darfour, au Soudan[24].

Cependant, le mandat d'arrêt contre Omar al-Bashir n'a pas pu être exécuté. Ce dernier a pu se rendre en toute impunité dans un certain nombre de pays, comme le Kenya et le Tchad. Après la chute du régime de Bashir, le Soudan a annoncé qu'il allait livrer tous les suspects recherchés à la CPI, mais le transfert n'a pas eu lieu jusqu'à ce jour. Après trois mois de manifestations, l'armée destitue Bashir et l'arrête le 11 avril 2019. Au lendemain de sa destitution, l'armée annonce qu'il ne sera pas extradé mais qu'il sera jugé au Soudan. Quelques jours plus tard, l'armée annonce que la décision de son transfert à la CPI sera tranchée par le prochain gouvernement élus. Les autres suspects demeurent en fuite sans être arrêté le Soudan ayant sombré dans une violente guerre civile.

Suite aux graves violations du droit humanitaire à Gaza, le procureur de la CPI, Karim Khan, a présenté en date du 20 mai 2024 des requêtes pour

24- Falkawska, M., Verdebout, A., L'opposition de l'Union africaine aux poursuites contre Oma Al-Bashir, Revue belge de droit international, Bruxelles, 2012.

3- Défis politiques et doutes sur l'application des mandats

Le contexte politique international constitue un important défi au succès de la CPI. Outre l'échec flagrant de la tentative d'arrestation de l'ex-président soudanais Omar al-Bashir, la guerre de Gaza et autres mandats d'arrêt constituent un grand défi pour la CPI.

L'un des revers les plus flagrants de la CPI est l'échec des poursuites contre l'ex-président soudanais Omar al-Bashir visant à son arrestation. Ce dernier avait créé la milice Janjaweed, formée de membres de tribus arabes, pour réprimer violemment une insurrection dans la province du Darfour. Cette opération a entraîné la mort de 300 000 victimes civiles et le déplacement de 3 millions de personnes.

gelés et l'accès au système financier américain leur a été interdit. Si les sanctions ont depuis été levées par le président américain Biden, l'administration américaine a indiqué clairement qu'elle ne soutenait pas l'enquête de la CPI sur l'Afghanistan[21].

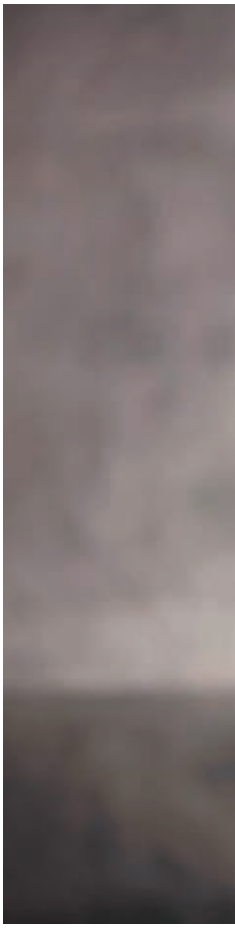

Or, dans un retournement de situation, le procureur Khan a décidé *« d'axer les enquêtes de mon Bureau en Afghanistan sur les crimes qui auraient été commis par les Talibans et l'État islamique de la province du Khorasan, au détriment d'autres aspects de l'enquête. La gravité, l'ampleur et la nature des crimes qu'auraient commis ou que commettraient les Talibans et l'État islamique, notamment les allégations faisant état d'attaques aveugles contre des civils, d'exécutions extrajudiciaires ciblées, de persécutions à l'égard des femmes et jeunes filles, de crimes commis contre les enfants ainsi que d'autres crimes touchant la population civile dans son ensemble, exigent l'attention de mon Bureau et le déploiement de ressources adéquates afin de bâtir des dossiers solides et de prouver la culpabilité des accusés à l'audience au-delà de tout doute raisonnable[22].»* Cette décision constitue un retour en arrière et suggère une soumission aux pressions politiques américaines. D'ailleurs, l'enquête est en suspens et traîne depuis plus de 20 ans sans aucun résultat tangible.

En fait, le problème de la complémentarité est lié à la volonté politiques des états de coopérer avec la CPI comme le souligne la stratégie d'ensemble du procureur. « Il est clair que l'on ne peut procéder à aucune enquête sans avoir apprécié avec soin l'ensemble des circonstances prévalant dans le pays ou la région concernée… En cela ils soulignent la nécessité pour le bureau du procureur de pouvoir compter sur le soutien des états lorsqu'une enquête est ouverte. Autrement dit, le Procureur a besoin du soutien de forces nationales ou internationales pour pouvoir être en mesure de conduire des enquêtes sur le terrain…De fait, ce sont les états eux-mêmes qui ont accès aux éléments de preuves et de témoignages. »[23]

21 - Hermet, A., Les sanctions américaines contre des membres du personnel de la Cour pénale internationale, Paris, Annuaire Français de Droit International, 2020.

22 - CPI, déclaration du Procureur Karim A.A. Khan, du 27 septembre 2021. [https://www.icc-cpi.int › news › déclaration-du-procureur..., Consulté le 15 juillet 2024].

23 - CPI, Communication relative à certaines questions de politique générale concernant le Bureau du Procureur, https://www.ICC-CP.Int., Accédé le 31 aout, 2024.

dont le parcours est parsemé d'embuches politiques et juridiques. Ainsi, suite à une requête du Procureur du 20 novembre 2017 aux juges de la Chambre préliminaire l'autorisation d'ouvrir une enquête sur des crimes de guerre et crimes contre l'humanité présumés relevant de la compétence de la CPI qui auraient été commis sur le territoire de la République islamique d'Afghanistan concernant le conflit armé qui s'y déroule depuis le 1er mai 2003, ainsi que sur des crimes similaires qui auraient été commis sur le territoire d'autres États parties au Statut de Rome depuis le 1er juillet 2002[17].

La Chambre préliminaire a rejeté la requête du Procureur sous prétexte qu'une ouverture de cette enquête ne servirait pas les intérêts de la justice[18]. Suite à un appel de cette décision, la Chambre d'appel de la CPI a décidé, dans un arrêt du 5 mars 2020, d'autoriser le Procureur à enquêter sur les crimes présumés commis sur le territoire de la République islamique d'Afghanistan depuis le 1er mai 2003, ainsi que sur d'autres crimes présumés qui ont un lien avec le conflit armé en Afghanistan, sont suffisamment liés à la situation en Afghanistan, et ont été commis sur le territoire d'autres États parties au Statut depuis le 1er juillet 2002[19].

En 2020, le gouvernement afghan a demandé un report de l'enquête conformément à l'article 18-2 du Statut de Rome[20]. Réagissant à cette requête, la Chambre préliminaire a autorisé le procureur à reprendre son enquête, estimant que l'Afghanistan ne menait pas une enquête sérieuse conformément à la demande du 5 mars 2020. Le 4 avril 2023, la Chambre d'appel de la CPI a rendu son arrêt sur l'appel du Procureur et a modifié la décision de la Chambre préliminaire, autorisant la poursuite de l'enquête du Procureur. Après l'annonce de l'enquête, le président américain de l'époque, Donald Trump, a imposé des sanctions au procureur de la CPI et à un proche collaborateur. Leurs éventuels avoirs aux États-Unis ont été

17 - Mariat, K., La CPI autorise l'ouverture d'une enquête sur les crimes commis en Afghanistan, Paris, Paris, Centre de droit pénal, 2020.

18 - L'article 15 (4) du Statut exige q'une chambre préliminaire détermine s'il existe une base factuelle raisonnable pour que le Procureur ouvre une enquête, à savoir si des crimes ont été commis et si le ou les affaire(s) potentielle(s) résultant d'une telle enquête relèverait de la compétence de la Cour.

19 - L'Afghanistan a déposé son instrument d'adhésion au Statut de Rome le 10 février 2003. Par conséquent, la CPI est compétente pour juger les crimes visés par le Statut de Rome commis sur le territoire afghan ou par des ressortissants afghans à partir du 1 er mai 2003.

20 - Le 26 mars 2020.

Cet obstacle peut éventuellement être levé si la Cour prouve que les poursuites nationales ont été engagées dans le but de soustraire l'accusé à la compétence de la Cour pénale internationale, ou si la procédure nationale a été indûment retardée, ou bien encore si elle n'a pas été menée de manière indépendante ou impartiale[12].

En outre, la Cour pourra être compétente si elle prouve que l'État est dans l'incapacité de procéder lui-même au jugement en raison de l'effondrement total ou notable ou de la non-disponibilité de son système judiciaire national[13].

Lorsqu'aucune enquête de ce type n'a été entreprise ou n'est pas en cours, l'affaire est recevable.

Le Procureur peut ouvrir une enquête de sa propre initiative au vu de renseignements concernant des crimes relevant de la compétence de la Cour[14]. La Chambre préliminaire a également un rôle à jouer dans la détermination de la recevabilité. Ainsi, lorsque le Procureur souhaite ouvrir une enquête en vertu de ses pouvoirs, la Chambre préliminaire doit approuver sa décision pour décider d'autoriser ou non l'enquête. Si elle estime, après examen de la demande et des éléments justificatifs qui l'accompagnent, qu'il existe une base raisonnable pour ouvrir une enquête et que l'affaire semble relever de la compétence de la Cour, la Chambre préliminaire donne son autorisation[15]. La Chambre préliminaire doit également déterminer la recevabilité des décisions du Procureur de délivrer des mandats d'arrêt et, lorsque la recevabilité est contestée par un accusé ou un État partie, avant l'ouverture d'un procès.

Les conditions formelles de recevabilité énoncées à l'article 17 sont révélatrices d'une approche passive de la complémentarité, dans laquelle la CPI se substitue aux juridictions nationales lorsqu'elles n'agissent pas. Or, selon la CPI *« les principes fondamentaux de coopération et de complémentarité au cœur du Statut de Rome sont intimement liés et interdépendants[16]. »* Un cas typique est celui de la CPI et de l'Afghanistan

12 - Art. 17.1 et 20 du Statut de Rome.

13 - Ibid. article 17.2

14 - Ibid. article 15.1

15 - Ibid. article 15.4

16 - Cour pénale internationale, Le bureau du Procureur, Politique générale relative à la complémentarité et 4 la coopération, La Haye, Avril, 2024. https://www.icc-cpi.int › 2024-comp-policy-fra, consulté le 15 juillet 2024 consulter le 15 juillet, 2024.

2- Le problème de la complémentarité

Le préambule et l'article 1 du Statut de Rome soulignent que la CPI doit être complémentaire des juridictions pénales nationales, ce qui a établi le principe de complémentarité juridictionnelle de la CPI. En vertu du principe de complémentarité, la CPI n'enquêtera ni ne poursuivra son enquête si un État partie enquête ou poursuit déjà la même affaire[10]. La CPI n'exerce sa compétence et n'intervient que dans les cas où les tribunaux nationaux ne peuvent ou ne veulent pas engager ou mener leurs propres procédures. Ce principe de complémentarité vise à combler les défaillances juridiques pour empêcher les criminels d'échapper aux punitions prévues par le Statut de Rome pour crimes de génocide, contre l'humanité, de guerre et d'agression.

Le principe de complémentarité s'applique non seulement aux États parties, mais également aux États non parties qui ont compétence pour connaître des crimes visés à l'article 5 du Statut, lorsque le crime a été commis par un citoyen d'un État partie sur le territoire d'un État non-partie, ou que le crime a été commis par un citoyen d'un État non partie sur le territoire d'un État partie.

Le procureur de la CPI ou un État partie ne peuvent saisir la Cour que si l'État sur le territoire duquel le crime a été commis, ou celui dont la personne est ressortissante, est lui-même un État partie.

La compétence pénale nationale prévaut donc sur la Cour pénale internationale. Le principe de complémentarité du droit pénal international exige donc que les États poursuivent eux-mêmes les crimes internationaux et que la CPI ne soit saisie qu'en dernier recours[11].

Les conditions de recevabilité du Statut de Rome limitent encore davantage le mandat juridique de la Cour et restreignent sa capacité à répondre aux attentes des défenseurs des droits de l'homme. Outre sa compétence limitée pour juger uniquement le crime de génocide, les crimes contre l'humanité, les crimes de guerre et le crime d'agression, les affaires doivent être considérées comme irrecevables devant la CPI si elles font ou ont fait l'objet d'une enquête ou de poursuites de la part des autorités nationales.

10 - Alié, M., CPI et le principe de complémentarité : influences et conséquences sur les poursuites conjointes d'auteurs multiples face aux violences de masse ? Communication à un colloque, Québec, 2021.

11 - Grebenyuk, I., La Cour pénale spéciale centrafricaine : une illustration de « complémentarité élargie » ? Paris, Revue de science criminelle et de droit comparé, 2021.

parties contre leur volonté souveraine, indépendamment de toute liaison entre l'État territorial ou de nationalité du suspect et le crime[8].

À titre d'exemple, en application de l'article 13 du Statut de Rome, le Conseil de sécurité de l'ONU a adopté, après deux mois de discussion, le 31 mars 2005, la résolution 1593 prévoyant que les suspects de crimes contre l'humanité et de crimes de guerre au Darfour, dans l'ouest du Soudan, soient jugés devant la Cour pénale internationale[9].

8- Refaat, M., Les mécanismes de saisine de la Cour pénale internationale et le rôle du Conseil de sécurité face à L'atrocité, Paris, Revue droit international et développement, 2023.

9- Girard, E., Une transition politique hautement judiciarisée au Soudan, Délibérée, 2021.

consent à ce que la CPI exerce sa compétence, s'il s'agit de l'État où le crime a été commis alias l'État du territoire ou de l'État de la nationalité du suspect. Ainsi, l'État de la nationalité de la victime et l'État de détention sont exclus[4].

Il en résulte que la compétence de la Cour pénale internationale est fondée sur le principe de compétence pénale territoriale et non sur la théorie de l'universalité de la compétence, ce qui représente une importante limitation des pouvoirs de la CPI[5].

Le consentement de l'État sur le territoire duquel les infractions ont été commises ou dont l'auteur porte sa nationalité est contraire à une notion fondamentale du droit pénal international, qui exige que les personnes responsables d'avoir commis des crimes contre l'humanité ou des génocides doivent rendre compte de leurs actes et doivent être traduites en justice, où qu'elles se trouvent sans qu'aucun consentement ne soit requis de la part d'aucun autre État[6].

En outre, l'article 13 du Statut, la Cour « *Peut exercer sa compétence à l'égard d'un crime visé à l'article 5, conformément aux dispositions du présent Statut : a) Si une situation dans laquelle un ou plusieurs de ces crimes paraissent avoir été commis est déféré au Procureur par un Etat Partie comme prévue à l'article 14 ; b) Si une situation dans laquelle un ou plusieurs de ces crimes paraissent avoir été commis est déféré au Procureur par le Conseil de sécurité agissant en vertu du Chapitre 7 de la Charte des nations Unies ou c) Si le Procureur a ouvert une enquête sur le crime en question en vertu de l'article 15.* » [7]

Ainsi, le Statut de Rome inclut une disposition permettant au Conseil de sécurité des Nations Unies (CSNU) de renvoyer une situation qui menace la paix et la sécurité internationales à la CPI pour enquête et poursuites. Cette disposition agit comme un acte juridictionnel de déclenchement de la procédure pénale, permettant à la CPI de poursuivre des États non

4- Article 12 du Statut de Rome de la Cour Pénale Internationale

5- Saillard, M.U., Souveraineté nationale versus justice pénale internationale : comment repenser l'articulation entre ces deux notions ? Paris, Revue internationale et stratégique, 2019.

6- Les ONG réclamaient l'inclusion de l'Etat de détention parmi les Etats dont le consentement ou l'adhésion au statut est nécessaire pour permettre à la Cour pénale internationale d'exercer sa compétence.

7- Article 13 du Statut de la CPI.

1- Souveraineté des États et compétences de la CPI

La souveraineté des États est le fondement du système international[1]. L'article 2.7 de la Charte des Nations Unies stipule qu'« Aucune disposition de la présente Charte n'autorise les Nations Unies à intervenir dans des affaires qui relèvent essentiellement de la compétence nationale d'un État, ni n'oblige les Membres à soumettre des affaires de ce genre à une procédure de règlement aux termes de la présente Charte ; toutefois, ce principe ne porte en rien atteinte à l'application des mesures de coercition prévues au Chapitre VII[2].»

L'élément clé de la souveraineté de l'État, au sens juridique, consiste en l'exclusivité de la juridiction, de l'usage de la force et l'arbitrage ultime de tous les litiges sur le territoire. Plus précisément, les décisions prises par une entité souveraine ne peuvent être contestées par un autre État. Dès le départ, la compétence de la CPI a soulevé de sérieuses inquiétudes de la part de beaucoup d'États soucieux de leur souveraineté et de l'impact politique potentiel de cette juridiction, car ses décisions sont contraignantes et prévalent sur celles des tribunaux nationaux. De plus, les décisions d'un tribunal international ne sont pas susceptibles d'être révisées ou renversées par un tribunal national[3].

En outre, la question de la compétence de la CPI sur les ressortissants de pays tiers non partis de la CPI pose un véritable dilemme, car les crimes de génocide, les crimes de guerre et les crimes contre l'humanité et les crimes d'agression sont souvent commis avec la collusion des gouvernements. Or, il est presque certain que ces gouvernements ne consentiront pas à la juridiction de la CPI sur leurs ressortissants pour juger les crimes qu'ils ont soutenus ou tolérés.

Selon l'article 12.2 du Statut de Rome, la CPI exerce sa compétence sur un crime commis sur le territoire d'un État ayant déjà ratifié le Statut de Rome ou par un de ses ressortissants. La Cour pénale internationale sera également compétente lorsqu'un État qui n'est pas partie au Statut de Rome

1- Alain Pellet, Alina Miron, Mathias Forteau, Nguyen Quoc Dinh, Patrick Daillier , Droit international public, Paris, LGDJ · Collection : Traités · 9 e édition, 2022.

2- Charte des Nations Unies.

3- Bitti, G., La conférence de Rome entre souveraineté et lutte contre l'impunité, Paris, L'Harmattan, Conférence Méditerranéenne, 2023.

LES LIMITES DE LA JUSTICE PÉNALE INTERNATIONALE :

Le cas de la cour pénale internationale

Docteur Georges Labaki
Président du Conseil d'Administration/ENA

Introduction

La justice pénale internationale est un des grands idéaux humains visant à punir les crimes contre l'humanité. Au cours de l'histoire moderne, un certain nombre de tribunaux ont été créés à cette fin, à commencer par le tribunal de Nuremberg et culminant avec la Cour Pénale Internationale, fondée dans le but de juger les individus responsables de crimes de guerre, de génocides, de crimes contre l'humanité, et de crimes d'agression. La chute de l'Union Soviétique a contribué à l'émergence d'un nouvel ordre mondial, entraînant une évolution du droit international dans le sens d'une grande intervention de la communauté internationale dans les affaires intérieures de l'État, comme l'intervention humanitaire armée, le droit de protéger, les droits de l'homme, et le jugement des crimes contre l'humanité. La Cour Pénale Internationale (CPI) est considérée comme l'apogée du nouvel ordre mondial. Toutefois, dès le début, la CPI a été confrontée à un certain nombre de défis, dont les limites de sa compétence, la question de la souveraineté nationale des pays, et les prérogatives d'investigation territoriale de la Cour, l'absence d'une police propre pour arrêter les suspects, et l'influence du contexte politique international. Le rêve de punir les crimes contre l'humanité est une demande légitime et nécessaire, mais reste limité.

Cour
Pénale
Internationale
International
Criminal
Court

CLIMATE CHANGE and its Impact

Climate change is regarded as one of the latest phenomena that poses a fundamental threat to humans and other living creatures due to detrimental effects on various aspects of life, communities, and their developmental sectors. Climate change is attributed to the rise in greenhouse gas levels in the atmosphere as a result of human activity, particularly industrial activity, leading to pollution of air, water and soil, global warming, and a subsequent increase in temperatures.

The most prominent impacts include drought and the consequent decline in vegetation cover and extinction of animal species, as well as the rise in sea levels and increased frequency of devastating storms and floods. Undoubtedly, these factors have a negative impact on human societies, leading to serious repercussions for human health, the environment and public wellbeing. Furthermore, the widespread destruction and substantial loss of life resulting from the related natural disasters compel millions of people annually to flee from the most vulnerable and least prepared countries.

On the other hand, climate change threatens human rights at several levels, particularly the right to a dignified life, safety, and food, which places a great responsibility on industrialized countries to preserve natural resources for the benefit of future generations. Recognizing this responsibility, the United Nations in its annual reports stresses the seriousness of climate change and calls on states to combat it, and governments allocate a large part of their capabilities and energies to reducing it, and hold international meetings to coordinate the required efforts, including reducing greenhouse gas emissions and exploiting renewable energy sources.

These international efforts do not eliminate the individual responsibility associated with climate protection, as individuals and institutions must also, within the limits of their capabilities, reduce harmful environmental and human practices, and raise awareness of their danger.

The result, therefore, is that our world is not just a collection of wealth for random exploitation, but a trust that we must preserve based on our moral and human values.

Brigadier General Hussein Ghaddar
Director of Orientation

Contents

5

Les limites de la justice pénale internationale : le cas de la cour pénale internationale
Docteur Georges Labaki

29

Dragon's Ascent: China's Geopolitical Rise and Global Implications
Captain Moses Nashalian

٥

العلاقات الأميركية – الصينية: من التعاون إلى التنافس فالاستقرار الحذر
العميد الركن البحري جورج الدرزي

٣٥

تأثير القضية الكردية في المصالح التركية – الإيرانية
العميد الركن ميشال بطرس

٦٧

التهديدات الأمنية الناجمة عن التغيّر المناخي
العميد الركن ميشال ترشيشي

In order to facilitate the task of those interested in benefiting from the published researches, the «Lebanese National Defense» magazine is publishing summaries in Arabic of the researches written in French and English, and summaries in these two languages for the researshes published in Arabic.

LEBANESE NATIONAL DEFENSE
الدفاع الوطني اللبناني

Issue No. 127 | October 2024

Advisory Board
Prof. Adnan Al – Amin
Prof. Issam Moubarak
Prof. Melhem Najem
Prof. Nassim El – Khoury
Retired B.Gen P.S.C Nizar Abdel Kader
Prof. Tarek Majzoub

Editor in Chief
Prof. Issam Moubarak

Editorial Secretary
Adj. Jihane Jabbour

Proofreader
Mirey Chahine Doghmen

Magazine address
Lebanese Army Command,
Directorate of Orientation,
Yarzeh, Lebanon: Tel: 1701

Electronic address:
tawjihmatbouat@lebarmy.gov.lb
tawjih@lebanesearmy.gov.lb

Annual subscription:
From Lebanon: 50$
From Abroad: 200$
The annual subscription includes postage fees.

Advertising & subscription
Lebanese National Defense Magazine

Writer's Guidelines

1 - The Lebanese National Defense Magazine, a quarterly published in Arabic, English, and French, provides insightful, expert, and intellectual studies on military trends and cultural and strategic features.
2 - Submitted articles should not be previously published or submitted for publishing elsewhere.
3 - All submissions must be original work based on facts or scientific theories and empirically accurate. Informations mentioned in the article must also be supported by references. Submissions should be accompanied with a brief author's CV, including summaries in Arabic of the researches written in French and English, and summaries in these two languages for the researshes published in Arabic.
4 - All submissions will be evaluated by an editorial committee that would advise whether the articles will be published or rejected.
5 - The magazine will inform writers within two months if submission will be published. The editors reserve the right to publish accepted articles in any upcoming issue they deem appropriate. The editor will inform writers of any significant changes that the committee has recommended.
6 - All articles should be electronically submitted on a word document and size of the articles should be between 6000 and 6500 words.
7 - The magazine considers all published materials to reflect the opinion of the author and doesn't necessarily reflect the opinion of the Lebanese army.
8 - The magazine holds all copyrights on published materials and republication or redistribution of content is prohibited without the prior written consent of the magazine.

The research published in the Lebanese National Defense Magazine is available on the website:
www.lebarmy.gov.lb | www.lebanesearmy.gov.lb

مرفأ طرابلس

نحو غدٍ واعد

الضم والفرز بناية رويال، ط 1،
جانب نقابة المهندسين، طرابلس - لبنان
هاتف: 770 410 26 961+ - فاكس: 180 220 6 961+
هاتف/فاكس: 413 609 26 961+
www.oept.gov.lb - E-mail: info@oept.gov.lb

LEBANESE
NATIONAL
DEFENSE
الدفاع الوطني اللبناني

Issue No. 127 | October 2024

LES LIMITES DE LA JUSTICE PÉNALE INTERNATIONALE :
Le cas de la cour pénale internationale

DRAGON'S ASCENT:
China's Geopolitical Rise and Global Implications